١٤.١

حوار كوني

٣ أعداد في السنة بلغات مختلفة

النشرة الأخبارية

International Sociological Association

العدد ١ من السلسلة ١٤ - أبريل ٢٠٢٤
https://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

تصميم ربيع محمصاني

حديثٌ في علم الاجتماع مع تشاو تينغيانغ

ساري حنفي

تكلفة المعيشة

فيديريكو نيبورغ
إيزابيل غيران
سوزانا ناروتزكي
أوخينيا موتا
ماريا كلارا هيرناندیز
ماريانا لوزي
كريستينا شييلو
كريستينا فيلو
بييانا مارتينيز ألفاريز
فلورون بيديكرّات
فلور دازات
ميراي رازافان دراكوتو
فرنسوا روبو
بوريس ساموئيل
بياتريس فيرلاينو
كارولين دوفي

الحركات المفتوحة

برينو برينجل
جيفري بلايز
لورنس كوكس
ألبيرتو أرياس لوزانو
سوتابا شاتوبادهياي
ليف غرينبورغ

رؤى نظريّة

باولو جيرباودو

قسم مفتوح

› استبدادية الجدارة
›الاستعمار الجنائي
› التنوع والشفافية
داخل هيئات الأمم المتحدة (وخارجها)

> الافتتاحية

مرحبًا بكم في العدد الأول لنشريّة حوار كوني من سنة ٢٠٢٤ فإن كان للسنة المنقضية منعطفا حقيقيا لاستخلاص العبر وفترة تجريبية، فنحن سعداء الآن لاكتسابنا بعض الميزات الجديدةالمهيأة لهذه السنة. و ستعرض في كل عدد، مشاريع جديدة وشراكات واستراتيجيات مبتكرة للاتصال والانتشار مع الحفاظ على جوهر هذه النشريّة و رسالتها أي تعهّدها بعلم الاجتماع العموممي والعالمي.

تصدّر هذا العدد مقابلة مقابلة رائعة شيّقة أجراها ساري حنفي الرئيس السابق للجمعية الدولية لعلم الاجتماع حتى ٢٠٢٣ مع تشاو تينغيانغ (Zhao Tingyang) حيث يجيل الفيلسوف الصيني المتميز والمفكر البارز الفكر في بعض من اسهاماته النظريّة الأساسيّة ويشاركنا تفسيره الحالي لأزمة الديمقراطيّة اللّيبيراليّة.

يتناول القسم التالي الذي نظّمه فريديريكو نايبورغ Federico Neiburg وإيزابال غيران Isabelle Guérin وسوزانا ناروتسكي Susana Narotzky مسألة «تكلفة المعيشة»، في إشارة إلى واحدة من أكثر القضايا اثارة اليوم ألا وهي ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتكلفة المعيشة المرهقة لمعظم الناس. يتّسم هذا العرض في هذا القسم بوجهة نظربديعة، حيث يتناول مع تكلفة المعيشة التعامل مع تكلفة المعيشة بوصفها فئة عملية متعددة الكائنات بما يتجاوز المؤشرات العددية. تسهم ثماني مقالات من خلال الخوض في الحقائق المتباينة مرورا بأمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى أوروبا، في كل من الجدال المفاهيمي حول هذ الموضوع والمناقشة التجريبية لمختلف القضايا، بما في ذلك كيفية مواجهة الجهات الفاعلة المختلفة (العائلات، والخبراء، وصانعي السياسات) للأزمة تكاليف المعيشة. نشير إلى أنّ هذه الفرع المواضيعي ثمرة شراكة بين نشريّة حوار كوني ونشريّة علم الاجتماع الدولي. تسعى مع هذه المبادرة التي ستستمر في النشريات المستقبلية، إلى إتاحة بعض النتائج الرئيسية لعدد خاص من علم الاجتماع الدولي نُشر مؤخرًا لجمهور أوسع.

ويفتتح القسم التالي شراكة جديدة أخرى. حيث يندمج مشروع «الحركات المفتوحة»الذي تنشره منصّة الإعلام المستقلة الرائدة Open Democracy منذ سنة ٢٠١٥ كمبادرة من لجنة الأبحاث التابعة للجمعية الدوليّة لعلم الاجتماع المعنيّة بالطبقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية (RC٤٧)، قسما جديدا في نشريّة حوار كوني. تنطوي رسالة هذا القسم في فهم التحولات الرئيسية في مجتمعاتنا القائمة على الصراعات والحركات الاجتماعية. وينصبّ اهتمامنا على كلّ من التحولات الأكثر بروزا - تلك التي تظهر في عناوين الصحف، وعلى التحولات الأقل بروزا والتي تعدّ أمرا أساسيا في فهم التغير الثقافي والاجتماعي. يرمي قسم الحركات المفتوحة إلى تعزيز مجال أكثر انفتاحا لعلم الاجتماع العمومي العالمي حول التغيرالاجتماعي والذي يتمّ تداوله من داخل الجمعية الدوليّة لعلم الاجتماع وخارجها على حدّ السواء. أعرض أنا ورئيس الجمعيّة الحالي جيفري بليرز بوصفنا مؤسسين للمشروع، في مقال تمهيدي تفسيرا لمنظور الحركات المفتوحة، و نشاطنا ذات الصلة في السنوات الأخيرة، وما نعتزم القيام به مستقبلا. يناقش المقال التالي أهمية البحث المشارك، ومكانة الجنوب في الحوارات العالمية والدعم الضروري للباحثين الجدد (كوكس، وأرياس لوزانو، وتشاتوبادياي). يبحث مقال آخر بالدرس دور المشاريع السمعية والبصرية داخل المجتمعات وآثارها من حيث السرد يّات ولامركزية المعرفة (فلوريس(Flores. بينما تتناول مقالة أخيرة باستفاضة الإبادة الجماعية الحالية ضد الشعب الفلسطيني، وتناقش الصراع في سياقه، وهو أمر أساسي لتجاوز الآراء المبسطة حول هذه القضية (غرينبرغ).

تناقش المقالة النظرية لهذا العدد عملية التحول التاريخي للدولة. حيث يطرح باولو جيربودو Paolo Gerbaudo المفكر العام البارز نظرة معقدة وجديدة لما يَسِمُهُ ب«العودة الغريبة«للدولة التدخلية، محلّلا التناقضات والاتجاهات في هذه العملية. ويخلص العدد بتضمين القسم المفتوح لثلاث مقالات تتطرّق إلى البعد الاستبدادي للجدارة (ماسيل)،والتنوع المتدنّي ضمن المنظمات متعددة الأطراف والتحديات لتغيير الوضع (غونزاليس)، و إلى شكل من أشكال الاستعمار يفتقد إلى تحليل مستفيض و عير كاف والذي يعرفه مارك مونسترهيلم Mark Munsterhjelm ب «الاستعمار الشرعي«. وهومفهوم صاغه ثلّة من علماء مؤثرين من الولايات المتحدة وأوروبا والصين، الذين استخدموا الشعوب الأصلية بوصفهم موارد وأهداف للتكنولوجيات الجديدة مثل السلالات والاستدلال والتنميط الظاهري.

وآمل أن تستمتعوا بقرا ءة كامل مجموعة الاسهامات، وأود التذكير بأننا منفتحون لتلقي اسهاماتكم. تابعونا على موقع التواصل الاجتماعيّ @isagdmag وساعدونا في نشر حوار كوني بلغتكم. ■

برينو برينغل، رئيس تحرير حوار كوني

>ثلاثة أعداد في السنة بلغات متعدّدة على موقع النشريّة

> ترسل المقالات المقترحة للنشر على العنوان globaldialogue@isa-sociology.org

> فريق التحرير

رئيسا التحرير: برينو برينو برينغل

محرران مساعدان: كارولينا فيستينا وفيتوريا غونزاليز

محرر مشارك: كريستفر إيفنز

محرران متصرفان: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

مستشارون: مايكل بورورواي، كلاوس دوري،بريجيت أولينباخر

محررون مستشارون: ساري حنفي، جيوفري بلايرز، فيلومين غوتيرس، إلويزا مارتن، ساواكو شيراهاسي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بنسكي، شيه جو جاي شن، يان فريتز، كويشي هوزيغاوا، هيروشي إيشيدا، غريس كونو، آلسون لوكونتو، سوزان ماك دانييل، إلينا أويناس، لورا أوسو كاساس، باندنا بوكاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانبر، سيلي سكالون، نازانين شاه روكني

محررون إقليميون:
العالم العربي: ساري حنفي (لبنان)، فطيمة الرضواني، (تونس) صفوان الطرابلسي (تونس)

الأرجنتين: ماغدالينا ليومس، خوان باريكو، دانتي مارخيوسوس

بنغلاديش: حبيب خندكر، خير شودري، بيجوي كريشنا بانيك، سابينا شارمن، سيباك كومار ساها، محمد شهيد الإسلام، عبد الرشيد، سركر سوهيل رانا، جويل رانا، هلال الدين، ياسمين سلطانة، صلاح المأمون، إكرام الكبير رانا، فارحين أكثر بويان، خديجو خاتون، عايشة صدّيق حميراء، عارفون رحمان، إستياق نور محيط، مخحّد شاهيم إكثار، سوريًا أكثار، عالم الغير كبر، تسليمة نصرين

البرازيل: فابريسيو ماسيل، أندريزا جالي، ريكاردو فيسر، خوسيه غيرادو نيتو، جيسيكا مازيني مينديز

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل.

الهند: راشمي جاين، راكيش رانا، مانيش ياداف

إيران: ريحانة جافادي، نياشي دولاتي، سيد محمد مطّلبي. إلهام شوشتاريزا

كازاخستان: أيجل زابيروفا، بيان ساماغامبت، عادل روديونوف، ألمش تليسبابيفا، كوتنيش تل، المغول موسينا، أكنور إيمانكول، ماديار ألديريانوف

بولندا: ألكساندرا بيرناكا، آنا تورنر، جوانا بيدناراك، مارتا بلاجيسننسكا، أوسولا ياريكا

رومانيا:رالوكا بوبسكو، رايسا غابرييلا زامفيريسكو، بيانكا ميخايلانا، ديانا موغا، لويز نوستور،ماريا فلاسيانو

روسيا: إيلينا جدرافوميسولوفا، داريا خلودوفا

تايوان: وان - جو لي، تاو - يونغ لو، يو - ون لياو، يي - شو هوانغ، شين - ينغ شين، زي هاو كيرك، مارك يي - وي لاي، يون - جو لين، يون هسون تشو

تركيا: غول سورباسيوغلو، إيرماك إيفرين.

تزاو تينغانغ يناقش/يتحدث مع ساري حنفي عما يسميه نظام «تيانكسيا»، مفهوم بديل لما هو سياسي.

«كلفة المعيشة»فئة عملية متعددة المعاني في آن واحد، تتضمن وقائع مختلفة من حول العالم، يستخدمها الخبراء بالاضافة الى الناس العاديين في حياتهم اليومية.

القسم الجديد «حركات مفتوحة» تعمد لفتح مجال لتحليل التحركات الاجتماعية و التحديات في بلدان مختلفة.

صورة الغلاف: المصدر: وايرستوك، فريبك.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

الافتتاحية ٢

> حديثٌ في علم الاجتماع

الكلّ تحت السّماء والديمقراطيّة الذكيّة: مقابلة مع تشاو تينغيانغ
مقابلة مع ساري حنفي ٥

> تكلفة المعيشة

تكلفة المعيشة: مفاهيم الخبراء والجهود اليومية
بقلم فيديريكو نيبورغ، الجامعة الفدرالية في ريو دي جانيرو، البرازيل، وإيزابيل غيران، معهد البحوث من أجل التنمية، فرنسا، وسوزانا ناروتزكي، جامعة برشلونة، إسبانيا ١٠

الإختلالات: المبالغ الماليّة المخصّصة لتغطية نفقات الأسرة المعيشيّة وتكبّد التجارب التضخميّة
بقلم أوخينيا موتا وفيديريكو نيبورغ، جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية، البرازيل ١٢

التعامل مع التضخم في الأرجنتين المعاصرة
بقلم ماريا كلارا هيرنانديز، الجامعة الوطنية الجنيرال سارمينتو، الأرجنتين، وماريانا لوزي، الجامعة الوطنية سان مارتين، الأرجنتين ١٤

دور اليوكا في الحفاظ على السّكان ذوي الأوضاع الهشّه في الإكوادور
بقلم كريستينا شيبلو وكريستينا فيلو، كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (FLACSO)، الإكوادور ١٦

المعضلات الأخلاقية في توفير الغذاء
بقلم سوزانا ناروتزكي، جامعة برشلونة، إسبانيا، وبيبيانا مارتينيز ألفاريز، جامعة سانتياغو دي كومبوستيلا، إسبانيا ١٨

تتبّع تكاليف المعيشة في مدغشقر
بقلم فلورون بيديكرّات معهد البحوث من أجل التنمية، IRD فرنسا وفلور دازات، مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في باريس EHESS وإيزابال غيرانن وميراي رازافان دراكوتو وفرنسوا روبو،معهد البحوث من أجل التنمية، فرنسا ٢٠

قوّة دعم الأسعار في المغرب
بقلم بوريس ساموبل، معهد البحوث من أجل التنمية ومعهد العوالم الأفريقية، فرنسا، وبياتريس فيرلاينو، جامعة بولونيا، إيطاليا ٢٢

الأمن الغذائي في زمن الحرب: حالة روسيا
بقلم كارولين دوفي، معهد العلوم السياسيّة بوردو و مركز إيميل دوركايم، فرنسا ٢٤

> الحركات مفتوحة

«الحركات المفتوحة»: منصة لعلم الاجتماع العمومي والكوني
بقلم برينو برينجل، جامعة ولاية ريو دي جانيرو، البرازيل، وجامعة كومبلوتنسي دي مدريد، إسبانيا، وجيفري بلايرز، الصندوق الوطني للبحث العلمي (FNRS) وجامعة لوفان الكاثوليكية، بلجيكا، ورئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (٢٠٢٣-٢٠٢٧) ٢٦

كيف البحث في النضالات الشعبيّة وكيف نفهمها؟
بقلم لورنس كوكس جامعة ماينوث في ايرلندا، وألبيرتو أريباس لوزانو، جامعة كومبلوتنس مدريد، إسبانيا و سوتابا شاتوبادهياي، جامعة سانت فرانسيس كزافييه، كندا ٢٩

ممارسات الفيديو لشعب المايا ولامركزية المعرفة
بقلم كارلوس ي. فلوريس، الجامعة المستقلة في ولاية موريلوس، المكسيك ٣١

التصعيد الدّموي الاسرائيلي الفلسطيني في سياقه
بقلم ليف غرينبورغ، جامعة بن غوريون في النقب وكلّية دارتموث، الولايات المتّحدة الأمريكيّة ٣٣

> رؤى نظريّة

العودة الغربية للسياسة التدخّلية للدولة
بقلم باولو جيرباودو، جامعة كومبلوتنسي في مدريد، إسبانيا ٣٦

> قسم مفتوح

استبدادية الجدارة
بقلم فابريسيو ماسييل، جامعة فلومينينسي الاتحادية، البرازيل ٣٩

الاستعمار الجنائي
بقلم مارك مونسترهيلم، جامعة ويندسور، كندا ٤١

التنوع والشفافية داخل هيئات الأمم المتحدة (وخارجها)
بقلم فيتوريا غونزاليز، منصّة CIPÓ ومحرّرة مساعدة في نشريّة حوار كوني، البرازيل ٤٣

«لا تزال البدائل موجودة ولكنها غالبًا ما تكون غير مرئية،

خاصة في غياب الاحتجاجات العامة»

برينو برينجل وجيفري بلييرز

> الكلّ تحت السّماء والديمقراطيّة الذكيّة: مقابلة مع تشاو تينغيانغ

المصدر: الارشيف الخاص بتزاو تينغيانغ

تِشاو تينغيانغ (Zhao Tingyang) فيلسوف صيني متميز ومفكر بارز تخرّج من جامعة رينمين والأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (CASS). وهو زميل أكاديمي وأستاذ متميز في معهد CASS للفلسفة، شغل تشاو تينغيانغ عدّة مناصب في العديد من المؤسسات الصينية والأجنبية الأخرى، بما في ذلك تشجيانغ العادية Zhejiang Normal، ومعهد بيرغروين Berggruen والمعهد الدولي للثقافات العابرة للحدود The International TRANSCULTURA Institute. تتضمّن منشوراته العديدة الصادرة باللغتين الصينية والإنجليزية وبلغات أخرى كتابه *الموسوم الكلّ تحت السّماء: نظام تانسيا من أجل نظام عالمي ممكن* (مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٢١) وكتابه الذي شارك في تحريره بعنوان *القاموس عبر الثقافي لإساءة الفهم: الآفاق الأوروبية والصينية* (Cent mille milliards، ٢٠٢٢). في أغسطس ٢٠٢٣ أجرى ساري حنفي أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، والرئيس السابق للجمعية الدولية لعلم الاجتماع معه هذه المقابلة

ساري حنفي (س.ح): أستاذ تشاو تينغيانغ، لقد سعدتّ بقراءة آخر إصداراتك، كتاب الكلّ تحت السماء: نظام تانسيا من أجل نظام عالمي ممكن و الذي تنتقدون فيه تضاعف الصراعات السياسيّة الحاليّة على الصعيد العالمي ومنطق الدولة الوطنية (nation-state) للعلاقات الدوليّة حيث تطرح بدلا من ذلك فكرة تانسيا و هي عبارة بارزة في اللغة الصينية (تيان خا) تمثل مفهومًا ثقافيًا في الصين وتعني «الكلّ تحت السماء» أو «أو كلّ ما تحت السماء» كونها مترابطة ومتماسكة وتضمن سيادة العالم على حساب الدول الأمّة. هلّا أوجزت لنا مفهوم تانسيا في بضع كلمات؟

تشاو تينغيانغ (ت.ت): دعني أقول إنّ تصوّري لنظام تانسيا في العالم يتخيّل عالماً أفضل ممكناً بمفهوم «التوافق» (compatibility)، والذي يترجم عادة ب«الانسجام» (harmony). رغم اعتقادي بأن مصطلح «التوافق» يؤدّي المعنى الأفضل في الترجمة، على النحو المماثل لشرح لايبنيزLeibniz لما سماه «أفضل العوالم الممكنة» من خلق الله بمفهوم «القدرة على التّوافق» («compossibility») بين أغنى مجموعة من الكائنات. من المثير للاهتمام، تبدو أنطولوجيا لايبنيز قريبة فعلا من أنطولوجيا الأي تشينغ I Ching، الكتاب المقدس الصيني الذي يؤكد على «توافق» جميع الكائنات. يتوجّب أن تتوخّى نظام تانسيا المفاهيمية الموسومة ب«الجميع تحت السّماء» عالمًا شاملاً كلّيًا يحضن الجميع «دون أحد خارجَه» في «تناغم رائع» لجميع الشعوب أو «انسجام» جميع الحضارات. يظلّ الآتي سؤالا مفتوحا لماذا بدأت الصين سياستها بمفهوم عالم منهجي مثل تانسيا بينما اخترعت اليونان الدولة المواطنة Polis ولعلّي بهما يمثّلان أهم نقطتي انطلاق للسياسة.

<<

زيادة عن كونها نظاما عالميّة، تطرح فكرة تانسيا مصطلحا بديلا لما هو سياسي، بديل بوصفه نهجا أو فنّ تغيير العداوة إلى كرم الضيافة خلافا لطرح كارل شميت Carl Schmitt الاعتراف بالعدوّ، ومفهوم النضال الطبقي للماركسيين، والصراع على السلطة لمورغن ثاو Morgenthau أو صدام الحضارات لهينتيكتون Huntington. والسبب بسيط. فإن تعذّر على السياسة ايقاف العداوات أو الحدّ منها فهي لا تعتبر سياسة على الإطلاق، وهي لا تعد شيئا آخر غير ضرب من ضروب الحرب. وليست الحرب إلّا فشل للسياسة عوضا عن كونها استمرارية لها كما يعتقد كارل فان كلوزفيتش Carl Von Clausewitz. فلماذا السياسة إن كنّا نرغب في الصراع؟ يجادل تصوّري المتجدّد لفكرة تانسيا وهو تصوّر معقول وعمليّ، في تباين مع الفكرة القديمة، ثلاثة مفاهيم أساسيّة: (١) استيعاب العالم بوصفه منظومة كونيّة مشتركة حاضنة لكلّ الأمم مما يجعل العالم خال من مزيد العوامل الخارجية السلبية،(٢) العقلانيّة العلائقيةالتي تؤكّد على أولوية التقليل المتبادل من العداواة و الخصومات إلى الحدّ الأدنى الممكن فوق تحقيق أقصى قدر من المصالح الشخصيّة، و(٣) تحسين القيم الكونفوشيوسية وهو النهوض غير الحصري بكلّ فرد الذي يعدّ تصوّرا أفضل من التّحسين الذي طرحة باريتو Pareto وهو يتحدّد بتحسّن الفرد فقط حين يتحسّن الآخرون جميعهم. يحتمل التحسين الكونفوشيوسي أنّ الكلّ يبلغ تحسّنا بالمعنى الذي طرحة باريتو حين تَمَتُّعِ الفرد به. نأمل أن يحلّ مفهوم تانسيا الجديد المشكلات الكونيّة مثال المخاطر التكنولوجيّة، ومشكلات المالية العالميّة، ومشكلة التغيّر المناخي، ومشكلات الأوبئة والجوائح، وصدام الحضارات.

يتوجّب أن تستند الأخلاقيات الكونيّة وفي اتّساق مع نظام تانسيا إلى «قاعدة ذهبية» محسّنة أكثر تماسكًا من المسيحية أو الكونفوشيوسية. تفيد القاعدة القديمة: «لا تأتي أبدًا أفعالا للآخرين ما لا تريد أن يأتيك الآخرون به». وهذا ممتاز تقريبا باستثناء ذاتيتها الانفرادية التي تنطوي ضمنا على اشكاليّة امتلاك «الأنا» لسلطة أحادية الجانب في تقرير المفاهيم العالمية لما هو جيّد أو صواب. ويمكنني إعادة صياغة القاعدة الذهبيّة على النحو التالي: «لا تأتي أبدا بفعل للآخرين ما لا يودّ الآخرون منك أن تفعله بهم.» أجادل هنا أنّ هذه القاعدة تغدو وبتحويل الذاتيّة إلى ذاتية عابرة trans-subjectivity متناظرة ومتبادلة بشكل أدقّ و بالتالي قاعدة كونية حقًا.

كما ينبغي كذلك تحقيق نظام تانسيا الجديد في المجال الابستمي وهو بذلك يتصوّر مفهوما لموسوعة جديدة مستلهمة من المشروع الفرنسي للموسوعة في القرن الثامن عشر ومن المرجح راهنا أن تحظى بدعم الإنترنت والذكاء الاصطناعي. هذا ينطوي على مفهوم للمعرفة عوضا عن كتاب مطبوع ويهدف إلى تضمين جميع المعارف التي تكتنز بها جميع الحضارات بنفس القدر من الاحترام وبالاعتراف المتبادل. ولسوف يتمّ تطوير الموسوعة الجديدة بناء على البحوث حول الاهتمامات العالمية أو على المشكلات التي تواجه جلّ البشر أو على بروز التفاعلات، كما تُفهم في الكُلّانيّة holism أو في منهجيات التعقيد بدلاً من التصنيف المنضبط التقليدي والنظرة الاختزالية للمعرفة الأجندة أحادي الجانب التي رسمتها المعارف الغربية، بما يجعل منها مكتبة ميتافيرس Metaverse ينفذ إليها جميع الناس.

س.ح: كيف تقيّمون الصين راهنا من حيث بارادايم تانسيا؟ تشير في إحدى مقابلاتك إلى هزيمة الشيوعية لمنافسيها الغربيين في الصين و استبعادهم كما أنّها قلّلت من القيمة الثقافية و الموروث الثقافي للصين. حيث مسألة وجود الصين مهمّة أكثر من هُويّتها، و بعبارة أخرى، تحظى حقيقة الوجود أكثر أهمّية مما يبدو عليه الأمر. هلّا وضّحتم لنا هذه الفكرة بأمثلة ملموسة ؟

ت.ت: يعدّ تانسيا مفهوما يستنير به العالم بأسره. وهو ينتظر مستقبلا ممكنا في في ميعاده. من المثير للاهتمام أنّه تمّ تنفيذه في الصين لرؤيته بوصفه «دولة ذات نمط عالمي»، أصغرَ من العالم بأسره، وبالتالي فهو بعيد كلّ البعد عن أفضل إمكاناته المفاهيمية. ولست متأكّدا أنه يمكن اعتبار الصين منوالا (نموذج) لتانسيا لكن يمكن اعتباره مثالا له. الصين ذات النمط العالمي بالغة الأهميّة في ابتكارها بنظام «بلد واحد، عدّة منظومات» والذي انطلق خلال السلالة الحاكمة هان Han Dynasty (٢٠٢-٢٢٠ قبل الميلاد) بموجب مبدأ أولوية التوافق أو التناغم إن أردتّ، ونجحت في التقليص من مجالات الصراع بين مختلف الثقافات ومختلف الأديان. وهذا جزء من الموروث الحيّ في الصين الحديثة.

يجب ألا تكون مسألة أنّ الصين الحديثة تستخف بقيمة الجوانب التقليدية أمرا مفاجئا بأنّ الصين المعاصرة أبدت الكثير من الحماس لتكون حديثة. يعدُّ التحديث مسألة بقاء لأمّة تشهد ضغطا يحيط بها من بقية العالم. إذ ينتهج التفكير الصيني دائمًا مبدأ «البقاء رغم كلّ التغيّرات» أو «الحياة عبر التغيير». و لا يعدّ هذا التفكير ديانة ولا هو قيمة أخلاقية بل يمكن ايجاد منهجية «أنطولوجية» للوجود. بالطبع، تلمس الأثر العميق لمحافظة الصين على هوياتها الثقافية أو التقليدية، والتي تعتبر أقل تأثيرًا من مجرد وجودها حين يتعلق الأمر بمرحلة حرجة من البقاء، أو باللحظة المناسبة أو فرصة للانتزاع kairos لتكون أفضل. فالصين في وضع «الممارسة» والعمل لا في مجرّد «الكينونة» وتحتلّ منهجيتها مكانة أبلغ من تصوّرها. وهي تحاول أن تضفي سمة الارتجال منذ اقرارها بكتاب التغيّر آي تشينغ I Ching بوصفه «الأنجيل» المنهجي كما استمرّ جوهرها منذ سالف العصور. نحن هنا أمام منهجيّة تسعى إلى البحث عن الفرصة المثلى للبقاء والوجود والاستمرار والنمو القوي إن أمكن. تبدو الكونفوشيوسية، باعتبارها الصورة النمطية للصين، أقل قوّة مما يُعتقد عادةً. لقد شهدت تقلبات على مدى التاريخ وهي تتوقّف على تاريخانيتها. أتردد في القول إن الصين لازالت مجتمعًا كونفوشيوسيًا الآن. لكنني متأكد من أن المنهجية الصينية المتمثلة في «الكينونة في خضمّ التغييرات«تظل قويّة، وستظلّ أطول عمرا من أي قيمة أو عقيدة أو «ويّة» (ism) محدّدة.

ويمكن أن توضّح هذه الفكرة المشهد المربكَ ل»الديانات الصينيّة». فلا دين للصين من منظور توحيدي. أمّا من منظرو أنثروبولوجي فهي خزّان لجميع الأديان أو وحدة الوجود من نوع ما أو تعدد الآلهة كما يبدو. وتحديدا لا يكنّ النّاس في المجتمعات الشعبيّة وفي أغلب المناطق (باستثناء المنطقة المسلمة) الكراهيّة لآلهة الآخرين. بل يفضّلون على خلاف ذلك، تقبّل قصص الآلهة الأخرى واستساغتها وكأنّها قصصهم، وحتى الاعتقاد فيها أو على الأقل احترامها. فلدى العديد من الأشخاص قائمة طويلة من الآلهة والديانة أو المعتقد، عادة من البوذية والطاوية والمسيحية، فضلا عن العديد من الآلهة المحلية. أمّا للمثقفين الذين لا يأخذون الأديان على محمل الجد ثمّة بدلاً من ذلك مجموعة متنوعة من «الوائيّات» (isms) سواء يساريّة أو يمينيّة، أو تقدميّة أو محافظة. لا أرى الكثير من الإيمان أو الولاء في اختياراتهم إذ سوف يتحول معظمهم إلى الإختيار الذي يعمل بشكل أفضل.

س.ح: لقد قمت بتشخيص أزمة نظام الديمقراطية الليبرالي بدقة وكيف تقوم القوى ذات النفوذ التي تسيطر على رأس المال ووسائل الإعلام بتدمير الديمقراطية، وكأنّه «حصان طروادة» الذي دمّر الديمقراطية على نحو يجعل التهديد الذي تواجهه الديمقراطية يأتي من داخلها ذاتها. أيمكنكم توضيح ذلك؟

ت.ت: تتمثّل أضعف حلقة في الديمقراطية في تصوّرها الغامض الذي لم يكن محدّدا المعالم بأسلوب صريح وبالتالي يظلّ عرضة للتأويلات. تسمح هذه السمة الغامضة لكل شيء بالظهور في عباءة الديمقراطية وتطالب بالتالي بتبريرها وهكذا، تبرز العديد من «خيول طروادة» الديمقراطية. أنّ أسوأ ما في الأمر هو صعوبة إخبارهم بالديمقراطية الحقّ بسبب تماثلهم في المظهر وفي الممارسة. ليس ثمّة ما يؤكد وجود ديمقراطية حقّ، لأننا لم نشهد أبدًا مفهوما مثاليًا أو شكلا للديمقراطية رغم معرفتنا بأصل الديمقراطية وجيناتها المحدّدة. وراهنا والأسوأ من هذا كلّه تبدو الديمقراطية الزائفة توأمًا حقيقيًا للديمقراطية وبنفس الجينة. حيث كانت الأغورا agora أين

<<

المصدر: الارشيف الخاص بتزاو تينغيانغ

تطوّرت الديمقراطية تعدّ سوقًا كذاك. فسوق الآراء لَصِقةٌ بسوق السلع، وعليه لا مندوحة أن يزداد الإقبال على التّفاح أكثر فأكثر إن اختار جلّ النّاس فاكهة التفاح.

وبالمثل، إن كان المزيد من الناخبين يؤيّدون ترامب، فإنّ ترامت يبدو مقنعا. يعدّ هذا الأمر محرجا ولن يدركه أكثرُ الناس بسبب غياب منطق ديمقراطي فعّال. تتقاسم السّوق والديمقراطية القواعد الأساسية ذاتها. وإنّه لمن سوء الحظ ألا يصدح مبدأ الأغلبية بقول الحق أو الخير دائمًا. ومن سوء الحظ، ثمّة العديد من الأساليب والفرص للقوى السياسية والمالية والإعلامية لتضليل خيارات الناس والتلاعب بها. فالقوى ذات النفوذ بارعة وتدرك أفضل الاستراتيجيات. تُطوّرُ قوى أخرى-في الحالة الحديثة لسيادة القانون وفي ظل حكم السوق- استراتيجية إعادة تشكيل أو إعادة صياغة فكر العامّة من خلال بيع الأوهام للشعب وبالتالي، رسمها لفكر واحد واخضاع الجميع لهذا الفكر المشترك. لذلك، نشهد «حكم العمومي» «publicracy» عوضا عن حكم الشّعب: الديمقراطية أو حكم العمومي في ثوب الديمقراطية أو الديمقراطية المشوهة متراكبةً على حكم العمومي. وهذا في اعتقادي هو «حصان طروادة» الذي يقوض الديمقراطية.

ليس من الغريب أن تفشل الديمقراطيّة في حماية نفسها من حكم العمومي لجهلها بالإقرار بحصان طروادة لحكم العمومي وذلك لتماهي الديمقراطية الصارخ مع حكم العمومي. تكمن المشكلة في خُلوّ الديمقراطية القائمة وخلافا للقوى ذات النفوذ من الذكاء، بينما تبدو القوى الكامنة وراء الدّعاية أكثر ذكاءً. فالديمقراطية أسلوب عمليّ لاتخاذ الخيارات العامة، ولأنّها لا تمتلك فكرا في حدّ ذاتها، تعجز عن الدفاع عن نفسها ضد القوى الخارجية. فالديمقراطية أساسا لا تحدد ما هو جيّد أو تبرر ما هو صواب بل إنها لم تبرر نفسها قطّ. وتستمرّ الديمقراطية نتيجة غياب أفضل البدائل. بعبارة أخرى، تعدّ الديمقراطية وسيلة لاتخاذ القرارات بشأن توزيع الحقوق والسلطة، بعيدة كلّ البعد عن مسألة تحديد الخير أو الحقيقة أو العدالة. وعليه، تحتاج الديمقراطية إلى فكر خاصّ بها.

س.ح: و هل تتصوّر أي بديل؟

ت.ت: توقّعاتي أن تحدث «ديمقراطيّة ذكيّة» ديمقراطية قائمة على المعارف، وآمل أن تتّسم بنفس الذكاء الذي تحظى به القوى ذات النفوذ اللاهفة وراء السيطرة على الديمقراطية، على الأقل أفضل من تجمّع رأي عام مضلّل.

دعني أوضّح. تنطوي الديمقراطية الذكيّة على نظام الاقتراع بصوتين (لكل ناخب صوتان في الانتخابات) ونظام انتخابات على مستويين. ويعني هذا الإدلاء بصوتين في الإنتخابات «ناخب واحد، وصوتان»، أي المحاسن والمساوئ في أيّ من الانتخابات وهي تمثّل إعجاب الناخب أو كرهه للمترشّح. ويعدّ هذا الكُرهُ متغيّرا ضروريّا وهو أبلغ أهمّية من «الإعجاب» وعليه يشكّل «نظام الصوتين» تمثيليّة كاملة لفكر الناخب، أمر أفضل بكثير من النظام السائد المتمثّل في مبدإ «شخص واحد، صوت واحد». تتمثّل القواعد الأساسية التي تضبط نظام الإقتراع بصوتين في ما يلي: (١) صافي قاعدة المؤيّدين وهي: صافي المؤيدين يساوي نسبة المؤيدين ناقص نسبة المعارضين. فلنفترض أنّ المترشّح ألف تحصّل على ٥١٪ من الأصوات المؤيّدة و٣١٪ من الأصوات المعارضة، ثمّ نخصم ٣١٪ من ٥١٪ نحصل على نتيجة ٢٠٪ صافي المؤيدين. ولنفترض أنّ المترشّح باء تحصّل على ٤١ ٪ من الأصوات المؤيّدة و١١٪ من الأصوات المعارضة المدلى بها. نخصم١١٪ من ٤١٪ نتحصّل على نسبة ٣٠٪ صافي المؤيّدين. إذن يجب اعتبار المترشّح باء الفائز. قاعدة (٢) بوصفها قاعدة للحسم الانتخابي قاعدة الأغلبية المشروطة/ و تتمثّل في التالي: إن كانت نسبة صافي المؤيدين للمترشّحين متماثلة يكون المترشّح الحاصل على أكثر نسب التأييد هو الفائز.

يعني نظام انتخابات على مستويين ضرورة خطوتين لاستكمال الانتخابات. أولاً، يدلي الجميع بأصواتهم لمن يرغبون. ثانيًا، تحصي اللجنة العلمية و تفرز عدد الأصوات ذات الثقل النيابي للموافقة على خيارات الناس من عدمها. لذلك، تحدّد نظام انتخابات على مستويين السلطات المنفصلة حيث يقرر الناخبون من هو مرغوب فيه، وتقرر اللجنة العلمية ما هو ملائم باعتمادها لنتائج الانتخابات والتصديق عليها. وإن تمّ إعداد الانتخابات على النحو، يمكن أن نجعل من الديمقراطية ذكية

مؤسسياً بحيث تكون بارعة في ّ ذاتها، وتعتمد على نفسها دون تدخّل وهذا يحتمل استقلاليتها عن الخيارات غير العقلانية. أخلص هنا بالجدال أنّ الديمقراطية ستكون قائمة على المعارف. إذ يقتصر جهدي راهنا على تحسين نظام الاقتراع. من المؤكد أن الديمقراطية الذكية تحتاج إلى مزيد من الذكاء والمفاهيم الأكثر ذكاءً. وهذه مهمة يتعين مواصلة متابعتها.

س.ح: أنت تدعو إلى» ديمقراطية قائمة على المعارف»و لكن من يرشح الخبراء الذين سيكونون جزءًا من اللجان أو الهيئات الفرعية ؟ يبدو أن «الخبراء» لايقدمون حلولاً علمية فقط، بل إنهن منقسمون في كثير من الأحيان على أسس سياسية.

ت.ت: تثير مسألة الترشّح مشكلات دوما. وأخشى أنه لا يوجد أي حلّ مثالي. فالسياسة القائمة على الأحزاب هي بالضرورة سياسة حزبيّة. قد لا يكون الأسلوب الممكن عمليًا هو الأفضل، لكن لا وجود ل لمثل أعلى، لذلك يتعيّن علينا أن نتصالح مع الواقع. وهذا هو السبب في أنّي أحدّ مجال خيالي في التحسينات المقبولة عوضا عن تصوّر الإصلاحات الجذريّة للديمقراطيّة. لكن كيف نقوم بترشيح الخبراء للجان العلميّة لإدراة الديمقراطيّة الذكيّة؟ تتبنّى فكرتي مبدأ «السمعة» التقليدية في إشارة إلى مكانة المترشّحين المرموقة والمعترف بها. فسمعة المرء حقيقة إجتماعيّة واضحة. أسوق هنا مثال العلماء البارزين الذين تمّ تكريمهم وفازوا بجوائز كبيرة وبالتالي من المفترض أنهم يعرفون المزيد عن إمكانات أو مخاطر ما يرغب الناس في القيام به. بالطبع، قد تكون السمعة في غير محلّها، لكن تكون المعرفة بالتأكيد أفضل من الجهل. للخبراء ميولاتهم السياسية، وأفضل شيء يمكن أن نتوقعه هو النزاهة والصدق في عملهم. ثمّة أساليب لوقف الروابط المالية السرية مع الخبراء وقطع شريانها.

لا تعدو نظريّتي في الديمقراطية الذكيّة -كما ترى- أن تكون منوال مزيج متواضع من «الجينات السياسيّة» المختلطة ألا وهي ٥٠ في المئة من الديمقراطيّة الحديثة، و٣٠ في المئة من الارتقاء بعملية صنع القرار إلى مستوى أعلى كما في عهد]الإمبراطور الصيني الحكيم. المترجمة«[دجيزي Jizi و ٢٠ في المئة من مفهوم» الملك الفيلسوف» لإفلاطون. يكمن مسعايا في محاولة التوازن بين التقاليد الأكثر حكمة للتعامل مع الشؤون العامة والشؤون المشتركة. فالأمر بتعلّق بما هو أكثر معقولية ولم يرقى بعد إلى المستوى الأمثل.

س.ح: في قراءة لأعمالك، يبدو أن انتقادك القاسي للنظام الديمقراطي لا يمكن أن يفسر سبب وجود حركات اجتماعية لدينا اليوم. إذ لا يمثّل النظام الديمقراطي نظاما مغلقا حتى في سمة «حصان طروادة»، فهو قادر على إنتاج بدائل (إيكولوجية واجتماعية - اقتصادية وسياسية).

ت.ت: أوافقك الرأي تماما. ليست الديمقراطية مفهوما مغلقا. ويمكن اعتبار البدائل للديمقراطية المؤسّسية والحركات الاجتماعيّة ديمقراطيّة عفويّة رغم دعم بعض المنظّمات لها ورعايتها. لكن لا تمثّل هذه البدائل، ‹خيول طروادة» وأكنّ لها احتراما. أعتقد أنّه يمكنك القول إنّ الحركات الاجتماعيّة هي أفضل جوانب الديمقراطيّة. من المؤكد أن الحركات الاجتماعية أقرب إلى الديمقراطية المباشرة. وهذا أمر جيّد. ومع ذلك، ثمّة مشكلة خطيرة في اعتقادي وهي اعتبار مواجهة السعي وراء الحركات الاجتماعية أيضًا تضليلا بعاطفة لا تحتمل حيث تكون المطالبات التي تتجاوز قدرة دولة أو العالم على الاحتمال والايفاء بها أحيانًا مدمّرة وغير بناءة. يذكّرني هذا بالمثل القديم القائل: «ربة المنزل أدرى بنفقات إدارة الأسرة». وبدلاً من ذلك، أودّ هنا التأكيد على ديمقراطية قائمة على المعرفة العقلانية ومُرتّبةٌ مؤسسياً حتّى تكون أكثر ذكاءً بذاتها. إذ تعدّ «الديمقراطية الهادئة» أكثر حكمة وموثوقية من النوع الأكثر انفعالا. دعني أسألك: إن نحن أردنا تغيّرات في مجتمعاتنا، كيف نتأكّد أيّ التغييرات الأفضل للمجتمع؟ وقد تغمض الديمقراطية الطرف في معظم الحالات عمّا هو جيّد ومفيد. من المضحك، أو ليس مضحكا للدرجة، أن يظلّ فلاسفتنا دون مفهوم واضح لما هو «جيد». بيد أنّ الديمقراطية ذاتها تخلو راهنا من أيّ قيمة. ولكنها بدلاً من ذلك تعدّ مسألة يتوجّب تثمينها.

س.ح: أنت تشكّك في الديمقراطية باعتبارها قيمة، ولكن ما يشكل القيمة هو معرّف الديمقراطية أي الصفة التي نلحقها بها. وعليه نتحدث اليوم عن الديمقراطية الليبرالية. لقد نشأتُ في سوريا حيث كان حزب البعث الحزب القائد يستخدم «الشعبية» لوسم الديمقراطية. وحين تقرن الليبرالية بالديمقراطية، فهذا يعني حرية الدّين وحريّة التعبير والصحافة والتجمع، وحرّية تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية، وقبول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بطريقة مجرّدة (وليست تفصيلية). وهل يتوجّب علينا انتقاد هذه القيم ؟ ففي الديمقراطية «الشعبية» في سوريا، بالكاد شهدنا أي حرية تعبير أو إمكانية تأسيس جمعيات وأحزاب سياسية دون القبول بأيديولوجية النخب الحاكمة و الانصياع لها. إضافة إلى تعقّد النظام الإنتخابي للبرلمان، حيث تم تخصيص مقاعد خاصة للطبقة العاملة والفلاحين، و أعتقد أنّ هذا أمر جيد رغم أنّ هاتين الفئتين ذاتيهما محرومتان من حرّية التنظيم. ومن هذا المنطلق، تكتنز لفظة «شعبية» بالقيم المعادية لليبرالية رغم سعيها إلى تحقيق بعضٍ من العدالة الاجتماعية. و بالتالي، لا تستطيع مناقشة الديمقراطية دون وصفها. أنت تستخدم المعرّف «الذكي» في وسم الديمقراطية للانتقال من شكلها الحالي «القائم على الرأي» إلى شكل جديد «قائم على المعرفة». ومع ذلك، كيف يتموقع الذكاء ذاته مقابل التقاليد (الشعبية والليبرالية)؟

ت.ت: شكرا على استفسارك الأنيق. ففي بيته يؤتى الحَكَمُ. أودّ القول، قبل الخوض في جدال كيفية أن تغدو الديمقراطيّة «ذكيّة»، إنّه لا وجود لديمقراطية محضة وهو ما يجعل من الديمقراطيّة الحقّ مفهوما يعدّ من الأمور الإشكالية. أنت على صواب عند القول بارتباط الديمقراطية ببعض القيم حين انتسابها إلى معرّف. وهذا يحتمل أنّ الديمقراطية ذاتها، هذا المفهوم بعينه، ليست إلّا أداة أو إجراء. ويعني أيضا أنّه لن نتفق على ديمقراطيّة ملتزمة بقيم ليست قيمنا. وعلى هذا الأساس يحتلّ المعرّف أهمّية أبلغ من الديمقراطية. حيث تكشف المعرّفات عن أكثر المشكلات والصراعات عمقا. وقد يخفي صوت الديمقراطية المدوّي السعيَ الفعلي وراء قيم ومصالح وسلطة محدّدة.

إن مفهومك عن المعرّف نيّر فهو يذكرني بالمشكلة الأساسيّة في مسألة تصنيف القيم. ولكلٍّ تصنيفُه من حيث القيم وإلا فإنهم يجدون أنفسهم عالقين في شرك معضلة محاولة فعل كل شيء. ويشير تصنيف القيم إلى التمييز، وبالتالي إلى الصراعات أينما كانت. فالتمييز كلمة مرعبة، لكنها تشير إلى حقيقة انخراط الجميع في أعمال التمييز رغم تفضيل معظمهم اتخاذ موقف معاد لأي تمييز. من غير المرجح أن يؤدي وسم أو تسمية جزئية للديمقراطية، سواء كانت ليبرالية أو شعبية، أو حرية فردية أو عدالة اجتماعية، إلى الحدّ من النزاعات أو الخلافات بل وقد يؤدي حتى إلى زيادة توسّع مدى النظام الاجتماعي الأنتروبي social entropy أو التفكّك الاجتماعي. لذلك سأعتمد شيئا آخر غير القيم المزعومة، بغض النظر عن مدى جاذبيتها وأنتقل بدلا من ذلك إلى تطوير «إعدادات الذكاء» settingsفي النظام التشغيلي للديمقراطية، توقعًا لديمقراطية متأصلة في الذكاء – وهو ما أسميه «الديمقراطية الذكية» - حيث سيسمح الترتيب المنهجي للمعرفة بالتحكّم لاتخاذ القرار النهائي. وبالمعنى القائم على رؤية مستنيرة قد يساعد الذكاء الاصطناعي الفائق مستقبلا، ليعمل بوصفه إضافة نوعية إلى العقول البشرية أو حتى العمل جنباً إلى جنب مع العقول البشرية لتحقيق في نهاية المطاف الذاتية العابرة للذكاء الاصطناعي، على أمل أن تكون أكثر ذكاءً وأقل أيديولوجية. تهدف الديمقراطية إلى اتخاذ خيارات عامة لخدمة مجتمع بأكمله بدلاً من خدمة القوى السياسية المتنافسة.

س.ح: سؤال قد يثير اهتمام بالغا لدى القرّاء. لقد كنت شاركتَ في الآونة الأخيرة

في تحرير القاموس الأوروبي الصيني لسوء الفهم الثقافي مع العلماء الأوروبيين. وهذه الفكرة رائعة لأنك تموقعتَ خارج نموذج ما بعد الكولونياليّة حيث النظر إلى معارف مختلفة (جنوبية) والعمل ضمن أقرانك الأوروبيين لتخطّي مشكلات سوء الفهم. على النحو الذي تنتهجه مجموعات البحث الصينية الفرنسية الداعيّة إلى علم الاجتماع ما بعد الغربي والعمل معًا.

ت.ت: نحتاج إلى تطوير معارف جديدة وأفضل بدلا من أن نطلق العنان إلى منافسة عدائيّة ضدّ المعارف التقليديّة. أنا لا أعتبر وجهة نظرما بعد الكولونياليّة خير وسيلة للخروج من الاستعمار أو بشكل أكثر تحديدًا، الاستشراق. ستكون عقولنا مقيّدة ومحاصرة ومضللة بالمفاهيم والأنماط الاستعمارية حين تجربتنا لطريقة ما بعد الكولونياليّة للتحدث مجدّدا أو «عدم إثبات» ما جرى القول عنا بمعنى الصورة المستشرقة التي فرضها المستعمرون «علينا». أعني إن عارضتُ الاستعمار، ستكون بنية فكري مقولبة بالمفاهيم الاستعمارية وستكون ممتثلة ومضبوطة بخطابات كولونياليّة ولن ينطقَ لساني بما يخالج فكري. أو، إن أنت قلت، «أنا غيرُ ما تعتقدُ»، يتقيّد نظرك ونطاق خطابك بشكل لا إرادي بآفاق استعماريّة أو استشراقيّة، وحينها تفقد حرية الفكر. أجادل هنا بأنّ معاداة المعارف ضعيفة وسلبية. سأستأنف بدلا من ذلك تناول المشكلات الأساسية والعامة التي تواجه جميع البشر، وقد نتقاسم ونتبادل مفاهيم مختلفة، أو نجادل حججا أفضل، أو سوء فهم متبادل مثير للاهتمام وقد نستفيد جميعًا. أسمّي هذا «مضاعفة عبر الثقافات» (transcultural multiplication) وهي استعارة أولية قبل التوصّل إلى استعارة أفضل.

ومن الطبيعي أن يسيء أي شخص فهم الآخرين. فلدى الفكر الآخر وعلى الدوام سبب ما لإساءة فهمنا. وقد نحد من سوء الفهم المتبادل هذا من خلال توضيح المفاهيم الأساسية، ومعرفة ما إذا كانت نظرياتنا أو نظرياتهم والافتراضات المسبقة الكامنة وراء مفاهيمنا أو وراء مفاهيمهم متّسقة أم خالية من الاتّساق. ■

> تكلفة المعيشة:

مفاهيم الخبراء والجهود اليومية

بقلم فيديريكو نيبورغ، الجامعة الفدرالية في ريو دي جانيرو، البرازيل، وإيزابيل غيران، معهد البحوث من أجل التنمية، فرنسا، وسوزانا ناروتزكي، جامعة برشلونة، إسبانيا

المصدر: فيتوزيا غونزاليس ٢٠٢٤

في هذا القسم المواضيعي في إطار شراكة بين نشريّة حوار كوني ومجلة علم الاجتماع الدولي. نهدف من خلاله إلى اتاحة بعض النتائج الرئيسية التي تضمنها عدد خاص تم نشره حديثا في مجلة علم الاجتماع الدولي لجمهور أوسع. نطرح في هذا المقال مفهوم تكلفة المعيشة، التي يتم اعتبارها مفهوما مصطنعا ومستخدما في عالم المتخصّصين. وهو مفهوم دارج يجتاز حياة الناس اليومية، في إشارة إلى عدد لا يحصى من الجهود والخبرات المتراكمة في أوقات الأزمات. نقترح هنا منظورًا متعدد المقاييس، تاريخيًا ويقارن الرؤى المتعددة مما يجعله قادرا على مراقبة وتحليل المعضلات التي تنتجها الحياة المعاصرة نتيجة تعدد الأزمات. وتشمل هذه الآثار مجتمعة الزيادة في أسعار المواد الأساسية، مثل الغذاء والطاقة، وعدم استقرار أسواق العمل، والانخفاض المتسارع في الأجور في أعقاب جائحة كوفيد-١٩ على نطاق عالمي. لقد أثرت هذه الأبعاد المتعددة للأزمات على الطرق التي يسعى من خلالها الأفراد والأسر لتحقيق حياة جديرة بالمعيشة. كما نلفت الانتباه إلى الأبعاد الأخلاقية والسياسية لارتفاع تكاليف المعيشة، وإلى الخلافات والصراعات التي يشهدها عالم الخبراء، والفضاء العام، وحياة الناس اليومية.

> السياق

جعلت الآثار المشتركة لجائحة كوفيد-١٩ وأزمة المناخ والحرب في أوروبا الشرقية من ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم والجوع قضايا مركزية في المناقشات العامة وفي الحياة اليومية للناس. هذا ويتعين على كثيرين أن يتعاملوا مع تضاؤل القيمة الشرائية للمال، ونقص المنتجات الحياتية الناتج عن الاضطرابات في سلاسل استيراد المواد، مثل الغذاء والماء والطاقة. لقد تكشفت دورة غير مسبوقة من ارتفاع الأسعار على نطاق كوني. وهذا لا يؤثر فقط على الأفراد الأكثر فقرا وما يسمى بالطبقة الوسطى في بلدان الجنوب العالمي، ولكن أيضا على البلدان الغنية في أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد وصل مؤشر أسعار الغذاء العالمي الذي تعتمده منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في مارس ٢٠٢٢ إلى أعلى مستوى له منذ ٦٠ عاما، بينما أشارت السلسلة التاريخية لصندوق النقد الدولي إلى أكبر زيادات في أسعار المواد الغذائية والطاقة منذ ١٠٠ عام. ويشكل ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بُعداً أساسياً من أبعاد الأزمات الحالية، فضلاً عن الافتقار إلى فرص العمل أو طبيعته غير المستقرة، وتضاؤل القيمة الحقيقية للأجور، والهجرات الجماعية، وحالة الطوارئ البيئية.

> المفهوم

إن «تكلفة المعيشة» مفهوم عملي متعددة الأبعاد. وهذا هو تعدد المعاني الذي نحاول التقاطه هنا. نشأ مفهوم «تكلفة المعيشة» في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل

>>

القرن العشرين، جنبًا إلى جنب مع العلوم الاقتصادية الحديثة، كأداة لقياس حياة البشر بأرقام ومبالغ مالية. فللحد الأدنى الضروري لإنتاج الحياة ثمن (على سبيل المثال، القيمة النقدية لسلة من السلع). وتختلف الأسعار أيضًا، ويتم تمثيل هذه الاختلافات بالنسب المئوية في مقارنة بالتصنيفات الزمنية: أسبوعية وشهرية وسنوية. وهكذا، ترتبط تكلفة المعيشة، في عالم المتخصصين، جوهريًا بجانبين رئيسيين: أولاً، لفهم التضخم كحقيقة اجتماعية وكموضوع للحكومة؛ ثانيا، لمفهوم الضرورة أو الاحتياجات الأساسية. ويعد مجال إنتاج أرقام التضخم وتكلفة المعيشة ساحة للخلافات التي تشارك فيها الوكالات الحكومية، والشركات، والنقابات العمالية، والمنظمات الدولية، والوكالات الإنسانية، مما يشكل النقاش العام الوطني والدولي والمعارك السياسية. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، ثمّة مفهوم تكلفة المعيشة أيضًا خارج نطاق الخبراء والمتدخلين في إدارة الحياة الاقتصادية. إن تكلفة المعيشة مفهوم عملي يتجاوز المؤشرات العددية: فهو يشارك في تدفق الحياة العادية للأفراد والأسر والعائلات. ويشير إلى عدد لا يحصى من التكاليف والجهود التي تعطي معنى للأفعال والاستراتيجيات والأفراح والإحباطات اليومية، فضلا عن الحركات الاجتماعية والتجاوزات الخفية، مثل تلك التي تطلق مطالبات ضد التضخم أو غلاء المعيشة.

> سد الفجوة

لقد مَفهمتْ َعوالم العلوم الاقتصادية والإنسانية ارتفاع تكاليف المعيشة والمجاعة والجوع. ولكن بالنسبة للعلوم الاجتماعية، يبدو أن هذه الظواهر تظل أشياء هامشية لا تدخل في جدول الأعمال، مع استثناءات قليلة مع استثناءات قليلة. الهدف الأساسي من هذا القسم المواضيعي والعدد الخاص من «علم الاجتماع الدولي» هو سد هذه الفجوة. وللقيام بذلك، نقترح منهجا متعدد التخصصات ومتعدد المستويات. تنتقل المقالات في هذا العدد عبر مواضيع وتقاليد علمية مختلفة: علم الاجتماع السياسي واقتصاد الأسواق والأسعار والأرقام، وعلم الاجتماع الاقتصادي والنسوي وأنثروبولوجيا للممارسات العادية وأبعادها العاطفية والحميمة والحسية، والبيئة السياسية للغذاء والحياة. وتظهر في نفس الوقت، المقالات المجمعة التشابكات بين القضايا الجيوسياسية الدولية، والثقل الهائل للمنظمات الإنسانية والمساعدات في تحديد مؤشرات تكلفة المعيشة في السياقات المحلية، وأنماط الحكم الوطنية وتاريخها الاستعماري، والحميمية والحسية لتكلفة المعيشة في الحياة اليومية للشعوب والأسر.

قد تكون المناقشات العامة ومعرفة الخبراء ومفاهيم وممارسات المواطنين العاديين في صراع، لكنها تندمج وتبني بعضها البعض كذلك. في الواقع، يمكن لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الكشف عن هذا البناء المشترك مع التوترات والصراعات والتداولات التي ينطوي عليها. كما يلقي المنظور المقارن والتاريخي الضوء على كيفية توزيع تكاليف المعيشة بشكل غير متساو، وكيف تتغير هذه التفاوتات بمرور الوقت، وكيف يتعامل صانعو السياسات والخبراء والأسر مع الأزمات، مع تعبئة أو تجاهل التصرفات الاجتماعية التي تراكمت على مدار الأزمات الأخرى.

نحن نركز على هذه العمليات من منظور مقارن، بالمعنى المزدوج: من خلال النظر في المواقف الماضية والحالية في الشمال العالمي وفي الجنوب ومن خلال ربط العمليات الكلية على المستوى الوطني والدولي بالأبعاد الدقيقة للبحث اليومي عن حياة جديرة بالعيش وسط التضخم والمجاعة والجوع.

ومن خلال ربط العمليات الكلية على الصعيدين الوطني والدولي بالأبعاد الجزئية للبحث اليومي عن حياة تستحق المعيشة، وسط التضخم والمجاعة والجوع. تحيي هذه التشابكات في المقاييس والعمليات أسئلة حول علاقات القوة، والمناقشات الأخلاقية حول ما هو مشروع، أو مقبول، أو طبيعي أو أساسي، وما هو متباين مع السمات تلك، ووفقًا لمن، وكذلك النزاعات حول ماهية الحياة الجديرة بالعيش، مع وجود اختلافات قوية مرتبطة بالسياقات الوطنية والتاريخ، والعلاقات بين الجنسين، والاختلافات العرقية والطبقية. ■

توجّه جميع المراسلات إلى فيديريكو نيبورغ federico.neiburg@gmail.com

> الاختلالات:
المبالغ الماليّة المخصّصة لتغطية نفقات الأسرة المعيشيّة وتكبّد التجارب التضخميّة

بقلم أوخينيا موتا وفيديريكو نيبورغ، جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية، البرازيل

مجمّع "ماريه+
المصدر: برازيل دي فاتو، ٢٠٢٠

يناول هذا المقال كيف يتكبّد سكّان منطقة الفافيلا المعروفة ب«جمع ماري» في مدينة ريو دي جينيرو، زيادة الأسعار، لا سيما في مجالي الغذاء والطاقة، خلال سنتي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، وأيضا بهدف تحليل في سياق جائحة كوفيد ١٩. نستخدم هنا مفهوم الموائمة (واشتقاقاته مثال الاختلال و التعديل) بهدف تحليل الطرق المختلفة في الابحار في تفاقم تكاليف المعيشة وذلك من خلال استيعاب التغييرات المادية والمنظورات المستقبلية على نطاقات مختلفة من الحقّ في حياة جيّدة يتوق إليها الأفراد والأسر إلى القرارات التي ينبغي إتخاذها فورا أو في المستقبل القريب. نسمّي أعمال الموائمة الأنشطة اليومية التي يواجه من خلالها الناس والأسر تقلّب الدخل، والتغيّرات في تدفقات الأموال، وإدارة الإحباطات ذات الصلة بالقيود التي يفرضها التضخم، والحفاظ على الروابط المهمّة التي تعرضت للخطر أو شهدت تغيرات جرّاء الأزمة. تنطوي هذه الأنشطة مثلا على عمليّات تقييم الفروق في الأسعار باستمرار، والتنقل في المدينة بطرق جديدة، و(إعادة) تصنيف النفقات، وتغيير طرائق شراء المنتجات وبيعها. وعليه، تعدّ أعمال المواءمة مزيجا من طرق التخيل والاحتساب و التبيان والعيش المشترك التي يتمّ ابرازها في التقييمات حول نوع الشراء أو البيع وكيفيته وموقعه ومعرفة سبب الشراء أو البيع.

> الأحداث الاستثنائية والحيوات العاديّة

لقد انطوت مواجهة جائحة كوفيد ١٩ إضافة إلى الانكماش اقتصادي المطابق والزيادات في أسعار السلع الأساسية، على طرق مختلفة، كاشفة عن أساليب متميزة للتعامل مع الأحداث الاستثنائية من خلال انسياب الحيوات المألوفة. ولم تكن لم تكن الأمور خلال هذه الفترة وفقا لبعض من أجرينا معهم المقابلات تختلف تمامًا عن روتينهم الدائم في عدم الاستقرار والفقر والصراع. فسمحت لهم تلك الظروف بتفعيل الاستراتيجيات المترسّخة طوال حياتهم والمعزّزة عبر الأجيال. وأدّى التضخّم وفق متحدّثين آخرين وفقدان الدخل واقترانا بأحداث أخرى، مثال المرض وحالات الوفيات في العائلة إلى إبراز الشعور بالاستثنائية. وبالنسبة لآخرين أيضا وفّرت الجائحة وزيادة في الأسعار الناجمة عنها آفاقا وفرصا جديدة. تعدّ هذه التفاوتات ضالّة العملية التفاضلية و جوهرها في إنتاج مستويات تفاوتات ذات الصلة بالتضخّم وارتفاع أسعار المواد الغذائية –في ضوء انطواء ميزانيات الأسرة في مجمع ماري على البنود الثلاثة الأولى وهي على التوالي الغذاء وسداد الديون وخدمات الاسكان.

أمّا من ناحية حركة التنقل (الذي تمّ تقييدها بالسياسات الرامية إلى منع انتشار جائحة كوفيد ١٩) وتقلّبات مصادر الدخل، انطبعت حياوات النّاس المستجوبين تشكّلات من خلال وتيرات زمنيّة اتّسمت بالاضطراب و التكرار في الآن ذاته. ومع ذلك، وحتى في مثل هذا السياق من روتين الأزمات، برز ارتفاع الأسعار المشطّ (لا سيما الغذاء وغاز الطهي) و ضرب جوهر الحيز الرئيسي الذي يتم فيه انتاج الحياة ألا وهي الأسرة المعيشية. و لهذا السبب تستدعي أوقات التضخم إعادة تنظيم مكثفة ومحددة (بين واقع الاقتصادات المحلية، والروتين، والتوقعات)، مثال التغييرات في عادات الأكل والطهي، وإعادة إيلاء الأولوية لما يعتبر «إنفاقًا أساسياً»، أو إعادة تحويل الأنشطة المدرة للدخل، أو تحمل الديون، أو استخدام العديد من حزم المساعدات الطارئة التي تقدمها الحكومة

تعدّ المنازل الفضاء الرئيسي الذي يتم فيه إعادة إنتاج حياة أولئك الذين تحدثنا إليهم، حيث يكون المطبخ قلب أنشطة الرعاية التي تخلق المقام وساكنيه. وعليه تتعرّض، تتأثّر التغييرات في روتين شراء الطعام وإعداده وتناوله وبيعه وبشكل حاسم بارتفاع أسعار الغذاء والغاز. نعتقد أنّ البيوت(casas), فضاءات مادية وعاطفية ورمزية في الآن ذاته، وهي امتداد للتضامن وللتوترات وميزات لروابط القرب، فضاءات تنظمها العلاقات بين الجنسين والأجيال.

> المبالغ الماليّة المخصّصة لتغطية نفقات الأسرة المعيشيّة

وخلافا للصورة المسقطة في فئة البحوث المحلية، التي تُستخدَم في البحوث الإحصائية عموما وفي الدراسات الاستقصائية للأمن الغذائي على وجه الخصوص، لا تعدّ الأسر المعيشية كيانات معزولة. بل تشكل جزءا من شبكات المنازل وتشكّلاتها. ويشكّل القرب أو المسافة الفاصلة بينها (أو عزلتها النسبية بدرجة أكبر أو أقل) عنصرًا حاسمًا في بناء المسافات الاجتماعية. فضلا على أنّ المنازل ليست مجرّد مجالات للاستهلاك فحسب، بل كذلك أماكن مدرة للدخل من خلال بيع خدمات الإصلاح أو الرعاية الشخصية وإعداد الطعام بهدف بيعه. ويمكن أن يكون البيت نفسه، أو نافذة أو غرفة، بمثابة سوق. حيث تتمّ عمليّات البيع من حين لآخر او ببعض من الانتظام. وأحيانا قد يساعد أفراد الأسرة المعيشيّة الآخرين أو تركيبة البيت واستغلاله.

يعدّ مفهوم الأموال المخصّصة للنفقات الأسريّة (dinheiro da casa) أساس وصف ديناميكيات الأسر المعيشيّة خلال فترات التضخم، وخاصة في سياق ارتفاع أسعار المواد الغذائية والغاز. و هو تعبير للسكّان الأصليين يسمح لنا بدراسة المعاني المختلفة للمال والممارسات النقدية من زاوية المساحات المحلية. يشير مفهوم الأموال المنزليّة إلى الروابط الأخلاقية والعملية بين الناس والمال والبيوت التي تولي أهمّية بالغة إلى الاحتياجات المجتمعية أو المشتركة للحفاظ على المنزل بوصفه فضاء معيشة إجرائيّ يفرض نفقات إلزامية من حيث طبيعتها ومنتظمة كالإيجار والخدمات والغذاء. وهكذا يغدو من الممكن اعتبار الاستراتيجيات الرامية إلى مواءمة الاضطرابات في هذه الجوانب المختلفة (لا سيما تدنّي القدرة الشرائية) مع إعادة تحديد ما يعتبر ضروريات (لإعادة) إنتاج الحياة

> نقد إثنوغرافي لمسألة التضخّم

يحتلّ مفهوم المواءمة مكانة مركزيّة في النظريات الاقتصاديّة للتضخّم. حيث تفسر ما يسمّى بالمنظورات النقدية التضخم كونه تأثير للفائض في العملة المعروضة وعدم تطابق التوقعات مع ارتفاع الأسعار. أمّا الرؤى غير التقليدية فتوضّح التضخم من خلال تحديد سوء التكيف في السلاسل الإنتاجية والاختلال الناجم عن النزاعات التوزيعية. نقترح هنا استنادا إلى التجربة المحددة واليومية لزيادة تكاليف المعيشة لمن تحدثنا إليهم في مجمع ماري، وكذلك اعتمادا عاى منظور عملي للمال يأخذ في الاعتبار البعد الحسي للتضخم، نقدا إثنوغرافيا لمفهوم التضخم نفسه. ■

توجّه كلّ المراسلات

إلى أوخينيا موتا على البريد الإلكتروني federico.neiburg@gmail.com

وإلى وفيديريكو نيبورغ motta.eugenia@gmail.com

> التعامل مع التضخم في الأرجنتين المعاصرة

بقلم ماريا كلارا هيرنانديز، الجامعة الوطنية الجنيرال سارمينتو، الأرجنتين، وماريانا لوزي، الجامعة الوطنية سان مارتين، الأرجنتين

المصدر: فيتوريا غونزاليس ٢٠٢٤

في السنوات الأخيرة، وبعد فترة طويلة، برز التضخم بوصفه قضية مركزية على جدول أعمال الاقتصاد والسياسة في مختلف البلدان. إذ أصبحت مصادر زيادة الأسعار والأدوات السياسية المتاحة للتعامل معها موضوعات يتم مناقشتها بين الخبراء داخل الحكومات وخارجها. تُثار أسئلة عديدة: لكن كيف يتعامل الناس مع التضخم يوميًا، وما الذي يمكن أن تخبرنا عنه السوسيولوجيا؟ تطرح العديد من الأسئلة عند التفكير في كيفية تأثير ارتفاع تكاليف المعيشة على اقتصادات الأسر. ما هي الطرق التي يشير الأفراد إلى التضخم وكيف يدمجون المعلومات حول زيادة الأسعار في ممارساتهم اليومية؟ كيف يؤثر تغير الأسعار على توقعات الحسابات والمعاملات على مر الزمن؟ وما هي الأساليب المحاسبية التي تُنفذ في سياقات التضخم المستمر؟

سنتناول في مقالنا هذه القضايا بناءً على الأبحاث الحديثة التي تناولت حالة الأرجنتين. نحلّل، من جهة، كيفية ظهور ارتفاع الأسعار في اهتمامات الناس. ونبرز، من ناحية أخرى، الطرق العادية لقياس التضخم التي لاحظناها بتركيزنا على الاقتصادات المحلية. بالاعتماد على علم الاجتماع الاقتصادي، نسلط الضوء على قضيتين مركزيتين ذات

>>

الصلة بارتفاع تكلفة المعيشة: أولاً، تجربة الأسر في العيش مع التضخم المتزايد؛ ثانياً، الاهتمام بإنتاج المعرفة العادية حول الظواهر الاقتصادية وعلاقتها بالنظريات والأدوات التي أنشأها الخبراء لمعالجتها.

> التضخم والحياة الاقتصادية اليومية في الأرجنتين

ما فتئت الأرجنتين تعاني من مشاكل التضخم منذ فترة طويلة. وهي واحدة من الدول القليلة التي كانت تفصح عن معدلات تضخم سنوية عالية في هذا القرن قبل جائحة كوفيد-١٩. إذ ناهز متوسط معدّل التضخم أقل من ١٠٪ سنويًا في الأرجنتين في الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦. بينما قفز هذا المعدّل إلى أكثر من ٣٠٪ من سنة ٢٠٠٧ حتى سنة ٢٠٢١، حيث وصل إلى مستوى ٩٤,٨٪ سنويًا في عام ٢٠٢٢. نتيجة لذلك، كان التضخم موضوع قلق عام، على الصعيد الوطني، على مدى الـ ١٥ سنة الماضية على الأقل.

قمنا بين سنتي ٢٠١٧ و٢٠٢٠ بإجراء بحث حول الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط في مدينة متوسطة الحجم في مقاطعة بوينس آيرس. كان هدفنا دراسة تشكل ممارسات الأسر الاقتصادية في سياق التضخم المستمر والمتزايد، باعتبار الاستهلاك والميزانية، وممارسات الادخار، والائتمان. قد كمّلنا نتائج بحوثنا بالملاحظات التي أجريناها في دراسة أخرى تركز على اقتصادات الأسر خلال جائحة كوفيد-١٩. في الحالة الأخيرة، على الرغم من أن آثار التضخم لم تكن هدفًا محددًا للدراسة، إلا أنها لعبت دورًا أساسيًا في نتائجها. أبرز العمل الميداني لهذه الدراسة أهمية ارتفاع الأسعار بالنسبة لاهتمامات الأسر التي قمنا بمقابلتها.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأدبيات العلمية حول التضخم وتأثيراته على سلوك المستهلك، فإن أحد أهم إسهامات هذه الورقة يتمثل في بناء وجهة نظر حول التضخم لا تقتصر فقط على فحص لحظات الأزمات الحادة. بل تمكّن منهجيتنا من الأخذ بعين الاعتبار لكل ما يتغير وما يظل ثابتًا عندما يصبح جزءا من الارتفاع العام في الأسعار، وبعيدًا عن الاستثناءات، جزءًا من الحياة الاقتصادية اليومية. لا تقتصر هذه الرؤية على الجوانب الاقتصادية الكبرى للظاهرة بل تتضمن نظرة تفصيلية لكيفية تأثيره على الممارسات الاقتصادية اليومية للأعوان الاقتصاديين.

> نتائجنا الرئيسية

يظهر بحثنا أن الروابط بين المعرفة الخبرية والممارسات والتصورات اليومية ليست مباشرة وتميل إلى أن تكون أكثر تعقيدًا مما يُفترض عادةً. فحتى خلال فترات الارتفاع الكبير في الأسعار، نادرًا ما يستخدم الناس مصطلحات علمية أو يدمجون قياسات فنية للتعليق على التضخم عند مناقشة اقتصاد الأسرة. بدلاً من ذلك، تنطوي القضايا الرئيسية في المحادثات اليومية على مسألة ارتفاع سعر السلع الخاصة ذات الأهمّية الأساسية في استهلاك الأسرة، أو ارتفاع تكلفة تلك المنتجات المستخدمة تاريخيًا للتنبؤ بما قد يحدث بسعر السلع الأخرى (مثل الوقود أو الدولار). يعدّ كلا المرجعين أشكالا للتعبير عن السلوك العام للأسعار وإضعاف القوة الشرائية للمال. علاوة على ذلك، يظهر بحثنا الطرق الخاصة التي تؤثر من خلالها المعلومات حول الأسعار على المعايير المستخدمة لتنظيم الاستهلاك اليومي وتوزيع أموال الأسرة، وذلك من خلال التركيز على الأشكال الخاصة للحساب التي تمكن الأسر من التعامل مع تطور التضخم (التدابير الشعبية للتضخم).

وأخيرًا، يشير بحثنا إلى أنه على عكس ما ذكرته الأدبيات المتعلقة بالفترات التاريخية السابقة، تسعى الاستراتيجيات التي تتبناها الأسر في مواجهة التضخم، إلى ضمان الاستهلاك من خلال تكييف الإيقاعات أو الأماكن أو أنواع الشراء، في المقام الأول. لذلك، لم تكن الاستثمارات أو السعي لتحقيق الأرباح من خلال استغلال التضخم ردّ فعل سائد لزيادات الأسعار التي واجهناها أثناء العمل الميداني. ومع ذلك، ومع استمرار التضخم في الأرجنتين وتسارعه، ومع آثاره المترتبة على الأجور الحقيقية، قد يتم تحويل الاستراتيجيات. ستمكن الأبحاث المستقبلية من كشف ما إذا كانت الممارسات الملاحظة في الفترات السابقة من التضخم العالمي قابلة للإعادة، وتحت أي ظروف.

وفي زمن يعود فيه التضخم مرة أخرى كتحد عالمي، سوف يساعد تحليل الحالة الأرجنتينية على إلقاء الضوء على كيفية تطور الديناميات الميكرو-اجتماعية الخاصة المرتبطة بالتضخم تجريبياً. على هذه الأسس، يمكن تحفيز الحوار العالمي حول هذا الموضوع من خلال التعامل مع الطرق الأصلية لتجربة التضخم والتعامل مع زيادات الأسعار في سياقات أخرى. ■

توجه جميع المراسلات
إلى ماريا كلارا هيرناندیز mariaclaraher@gmail.com
وإلى ماريانا لوزي mluzzi@unsam.edu.ar

> دور اليوكا في الحفاظ على السّكان ذوي الأوضاع الهشّه في الإكوادور

بقلم كريستينا شيبلو و كريستينا فيلو كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (FLACSO)، الإكوادور

المنتجين يجمعون اليوكا.
المصدر وزارة الزراعة و الماشية، الاكوادور

كيف يُعيل السكان الذين يواجهون أوضاعا هشّة والذين يعانون من عدم استيفاء احتياجاتهم أنفسهم؟ وكيف يقيتون؟ لا ماديًا فحسب بل ومن الناحية الاجتماعيّة الهادفة، وما هي العلاقة بين القوت الموضوعي والغذاء الروحي؟ نجادل في هذه الورقة مساعدة علاقات المجتمعات المحلّية مع الغذاء في تشكّل التجارب التي يخوضونها في مواجهة الأزمات. ويستدعي المصطلح الفرنسي غلاء المعيشة la vie chère في نفس الوقت إلى العلاقات العاطفية والتقديرات الجماعية للقيمة وارتفاع الأسعار، ممّا يشير إلى أهميّة كل هذه الأبعاد في فهم التجارب والاستجابات لارتفاع تكاليف المعيشة. ومن هذا المنطلق، نبرز إمكانيّة تأثير ايكولوجيات الغذاء العاطفي (affective food ecologies) المحددة في امكانيات الناس للحصول على مصادر الرزق الماديّة.

تقوم دراستنا أهمّيّة اليوكا (yuca) - وهي لفظة محلّية تطلق على الخضار الجذريّة أو الدرنة وتعرف أيضا بالماسافا والمانيوك - في منطقة ساحلية وفي مقاطعة أمازونية في الإكوادور ألا وهي مناطق التي تشكّلت فيها العلاقات مع اليوكا على مدى التاريخ وكذلك من خلال إنتاج المعرفة المتخصّصة في هذه الدرنة. نسعى من خلال دراسة اليوكا في بلد لا يشغل فيه سوى ثلث الساكنة النشطة اقتصاديًا شغل بدوام كامل وبدخل أساسي يقدّر ب٤٥٠ دولارًا شهريًا أو أكثر، وحيث تكلّف السلع الاستهلاكية الأساسية أسرة مكوّنة من أربعة ٧٦٣ دولارًا شهريًا، إلى إلقاء الضوء على مسارات إعادة الإنتاج الاجتماعي في سياقات النُّدرة. ونوضّح أن مفتاح دمج الناس لنبتة اليوكا في استراتيجيات كسب سبل العيش ذات تاريخ

<<

استعماري واستغلال لكلّ من الأرض والشعوب الذين ينشؤون العلاقات الاجتماعية و كذلك العلاقات بين الناس والطبيعة، مما يعزز الدّور العلائقي لليوكا في بيئات متنوعة.

> الأمل في اليوكا

تحتلّ دراسة اليوكا عامّة أهمية عالمية حاليًا جرّاء التحوّل في سمعتها ذات الصلة بالعرق باعتبارها «ثمر الرجل الفقير» و هي نبتة يتمّ إنتاجها واستهلاكها على نطاق واسع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث يقوم صغار المزارعين بزراعة معظمها في المناطق المهمّشة اقتصاديا وإيكولوجيا. وفي سياق احتداد الأزمات المناخية والاقتصادية، فإن قدرة مقاومة اليوكا للجفاف وكذلك قدرتها على النمو في التربة الجدباء غير الخصبة والحدّية (marginal) والحمضية، فضلاً عن كفاءتها من حيث إنتاج الطاقة – حصيلة انتاجها لسعرات حرارية للهكتار الواحد يفوق السعرات التي يحويها الأرز أو القمح أو الذرة – فهي بذلك تَعِدُ بالمساعدة في تغذيّة أعداد الساكنة النّامية في الجنوب العالمي. وحاليًا تبشّرُ كونها «محصول القرن الجذري.». ففي البرازيل، على سبيل المثال، يتناول السكان الفقراء من البرازيليين معظم السعرات الحرارية من خلال استهلاكهم لليوكا. كما زاد إنتاج اليوكا العالمي بمعدّل ثلاثة أضعاف منذ ثمانينيات القرن الماضي وتمتاز حاليًا بأعلى إنتاج مقارنة بحجم كلّ المحاصيل في نيجيريا.

لقد قادت الثورة الخضراء في منتصف القرن العشرين مبادراتٌ ترمي إلى إطعام سكان العالم الآخذ عددهم في التزايد بينما كانت الولايات المتّحدة تحكم قبضتها على البلدان ما بعد الكولونيالية معزّزة بذلك نفوذها السياسي والاقتصادي. حيث أدرج الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدّولية (CGIAR) بقيادة البنك الدولي سنة ١٩٧١، مراكز بحوث زراعية تمّ ـاسيسها في المكسيك، والفلبين، ونيجيريا، وكولومبيا لتحسين إنتاجية المحاصيل الغذائيّة الأساسية. وانطلق المركز الدولي للزراعة الاستوائية (CIAT) في كولومبيا في ثمانينات القرن الماضي التعامل مع المعهد الوطني للبحوث الزراعية (INIAP) في الإكوادور والعمل على لتعزيز دور إنتاج اليوكا في دعم التنمية المحلية والوطنية. وبفضل الدعم المادي والفنّي من المركز، اشتغل العلماء في مجال الزراعة بالمعهد على زيادة إنتاجية زراعة اليوكا، في حين نسقت الحكومة والمؤسسات الإنمائية مع المركز الدولي للزراعة الاستوائية (CIAT) لتشجيع المشاريع التجارية الصغيرة على تجهيز منتجات اليوكا وتسويقه.

> التجارب المتناقضة، التفاوتات ما بعد الكولونياليّة مقابل «الغابة النابضة بالحياة»

وجدت هذه المبادرات لها أرضا خصبة، بالمعنى الحرفي، في مقاطعة مانابي الساحلية الإكوادورية حيث ترتكز أحدى المحطات التجريبيّة للمعهد الوطني للبحوث الزراعية (INIAP). إذ اتّسمت المنطقة منذ الفترة الاستعمارية بأهميتها الزراعية والتجارية نظرا لإمكانية النّفاذ إليها عبر كلّ من البحر وضفاف الأودية الصالحة للزراعة. و عليه، لطالما سيطرت الطبقات المهيمنة على الأراضي في منابي - بدءا، القوى الاستعمارية ؛ ثمّ الكريول الجمهويون criollos ومؤخّرا العائلات الغنية النّافذة-ولقد كان استخدامها مدفوعا بمحاصيل التصدير الزراعية الصناعية للبنّ والكاكاو والموز، مما ولّد تفاوتات اجتماعية عميقة من حيث توزيع الأراضي. لقد كانت مشاريع التنمية الزراعية ترمي إلى استغلال إمكانات اليوكا و سعيا إلى التخفيف من أوجه عدم المساواة هذه، لا سيما في مواجهة النقص المستمر في العمالة المستقرة.

وخلافا لدورها الرمزي والاقتصادي في مقاطعة مانابي الساحلية، فقد احتلت اليوكا في منطقة الأمازون مكانةً مختلفةً تمامًا في ضمن الغذاء والثقافات والعلاقات الجندريّة التي كانت تقيمها مجموعات السكان الأصليين منذ استئناسها في حوض الأمازون منذ أكثر من ٣٠٠٠سنة خلت. تعدّ شاكراس، Chakrasالتي كانت مهمّة زرعها ورعايتها في رعاية النساء حصريًا، أنظمة مزروعة من أنواع النباتات والحيوانات المتنوعة التي تحاكي بيئة الغابة الطبيعية. تجدر الإشارة إلى أنّ اليوكا تحتل مكانة خاصة في شاكرا الأمازون ؛ و هي إحدى المنتجات القليلة التي تعتبر من أقرب الأقارب و من الذريّة الخاصّة، تحديدًا (لارتباطها بالنسل وبالنساء: المترجمة) حيث تشكل رعاية المرأة لليوكا وللشاكرا جهدا و اجتهادا عاطفيًا لا ينفصل عن رعاية الفرد لرفاهه الجماعي.

توفّقت المنظمات المحلية مؤخرًا في احرازها على اعتراف رسمي من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالشاكرا بوصفه نظام التراث الزراعي الأصلي الهام على صعيد العالم (GIAHS). كما تجسّد النساء اللواتي يزرعن اليوكا والشكرا مشروع الحركة المناهضة للاستخراجية لحركة السكان الأصليين الموسوم ب››الغابة النّابضة بالحياة ‹‹ وفهمها التكافلي والكوني والعلائقي للاستدامة. كان التعاون بين المفكرين الأصليين وغيرهم من الأكاديميين وعلماء الأنثروبولوجيا أمرًا أساسيًا في تحديد هذا المشروع.

> ترابط مختلف أبعاد الغذاء يساعد على التغلّب على الأزمات وأوجه عدم المساواة

لقد أماطت الجائحة وأزمة المناخ في أوضح صورها اللّثام عن كلّ من الهشاشة وأوجه انعدام الأمن الغذائي الناجمة عن أوجه عدم المساواة المنظمة كونيًا والتي يواجهها الأشخاص محليًا، فضلا عن الاستجابات هذه الاحتياجات الأكثر إلحاحا. ورغم ذلك ظلّت النزعة الانتاجوية جوهر التحليلات و المبادرات ذات الصّلة بالأمن الغذائيّ. حيث توفّر لنا الرؤى متعدّدة الاختصاصات والتي تركّز على الترابط المتبادل بتحديد دورنا في العمليات المتشابكة لزراعة اليوكا واستهلاكها.

لقد سعينا بإدراكنا للأبعاد العاطفية و الأيكولوجية و السياسية والاقتصاديّة للغذاء إلى التناول بالدرس سياقات الاستدامة المتباينة و غير المتكافئة وذلك من خلال تنظيم مختلف العناصر المؤلّفة للأنشطة الاجتماعيّة والمجموعات الحيّة و الابتكارات في مواجهة الهشاشة. حيث يبرز الإدماج المتفاوت لليوكا في الاستجابات للأزمات المتعددة ومتزايدة الحدة الطرق التي تشكّل بها التواريخ المحلية والتفسيرات المتخصّصة للديناميات الاجتماعية والبيولوجية والزراعية والإنمائية، العلاقات الاجتماعية المعاصرة وكذلك العلاقات بين الناس والطبيعة، وفهم الحياة المشتركة والمستقبلات، وإمكانيات التفاوض والتنازع على الوجود. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى كريستينا شيلو على البريد الإلكتروني mccielo@flacso.edu.ec

> المعضلات الأخلاقية في توفير الغذاء

بقلم سوزانا ناروتزكي، جامعة برشلونة، إسبانيا، وبيبيانا مارتينيز ألفاريز، جامعة سانتياغو دي كومبوستيلا، إسبانيا

"سعر عادل، كلفة التصنيع" المصدر: الارشيف الخاص بالمؤلفون

يتبع التصور الخاص لتكاليف الحياة اليومية الذي نستعرضه في هذا المقال من تأويل عبارة «تكلفة المعيشة» ويتناول: (١) المؤشرات الكبرى للتضخم، (٢) الفارق بين سعر إنتاج الغذاء وسعر الاستهلاك كتكلفة تهدد قدرات المزارعين على البقاء، و (٣) كيفية انعكاس هذه التكلفة على أجور العمال وتهديدها لمعيشهم. وأخيرًا، نسلط الضوء على الطاقة التي يجب استثمارها لضمان إعادة الإنتاج الاجتماعي على مستوى الأفراد والأسر - العمال والعاملين في الزراعة - وعلى مستوى الجماعات السياسية بأكملها، مثل الدولة الوطنية أو الاتحاد الأوروبي.

> الاقتصاد السياسي والتكلفة الأخلاقية للعيش

تتوسع عبارة «تكلفة المعيشة» في هذا المقال لتشمل المعاني المتعددة والموضعية لما يكلفه العيش والممارسات التي تدعمه. ويترجم هذا الجهد في المعضلات الأخلاقية التي تنتج وتتوسط النتائج المادية - في أجساد الناس، وفي البيئة، وفي التحركات السياسية بمختلف أنواعها. نقوم بتأسيس استكشافنا النظري على مفهوم «الاقتصاد الأخلاقي» الذي يؤكد على أهمية القيم الأخلاقية والممارسات والعواطف في توجيه السلوك الاقتصادي والسياسي. وتكمن قوة المفهوم في التعبير عن القيم الأخلاقية والالتزامات من خلال توفير المواد، وتخصيص الموارد، وتراكم رأس المال. بشكل موجز، تحاول النظرة التي نعتمدها فهم الجوانب الأخلاقية للاقتصادات كجزء لا يتجزأ من عمليات الاقتصاد السياسي.

> ضروريّة، تجنّب التضخم وعادلة

مع تفشي جائحة COVID-١٩، كان التوفير المستمر للغذاء ومنع آثار التضخم المفرط إحدى أولويات الحكومة الإسبانية الرئيسية. حيث تم تصنيف العمال والمزارعين العاملين في سلسلة الإمدادات الغذائية كونهم «ضروريين» لأنهم ينتجون سلعا حيوية تتمثل في الأغذية. لكن على الرغم من أنه يمكن اعتبارها فئة نفعية، فإن مفهوم «الضروري» كان في الأساس أخلاقيًا. فمن خلال التحدث بلغة «الضرورة» - ما يضفي «جوهره» على المجتمع - تحولت المحادثة الاقتصادية إلى مجال «الصالح العام»، وبالتالي إلى ميدان الأخلاق.

>>

ومع ذلك، فقد فهم العمال والفلاحون وشركات توزيع الغذاء والمستهلكون والحكومة الضرورة الأخلاقية التي ينطوي عليها توفير الغذاء من مواقع مختلفة داخل السلسلة الغذائية. تعدّ هذه المعاني المتضاربة والإجراءات التي شجعتها «المعضلات الأخلاقية» التي يتناولها هذا المقال من خلال فك: (١) التضخم، مفهوم فني - ولكنه مشحون بالقيم الأخلاقية - يبرر السياسات، (٢) «الأسعار العادلة»، مفهوم أقره الفلاحون في الخطاب والتحركات، و (٣) «الأجور العادلة»، هدف يتمحور حول سبل العيش ويوجه نضالات العديد من العمال. لم يكن هذا النداء لـ «الأسعار العادلة» من جانب الفلاحين، ولا المطالبة بـ «الأجور العادلة» من جانب العمال جديدًا. ما كان جديدًا هو التركيز العام على المستهلكين، وأهمية تجنب ندرة الغذاء وضغوط التضخم على أسعار المواد الغذائية في سياق البطالة، والإجازات، وانخفاض الدخل العام في معظم الأسر.

في مقالنا الذي نُشر مؤخرا في مجلة علم الاجتماع الدولي، نقوم بتحليل بيانات التضخم للمنتجات الغذائية في إسبانيا، وعلى وجه الخصوص المنتجات الطازجة، وذلك ابتداءً من فترة التضخم السلبي سنة ٢٠٢٠ وحتى الوقت الحالي. حيث توقّف في سنة ٢٠٢٠، مع دخول أوروبا في فترة الحجر، استهلاك الكثير من الأشياء أو انخفض فجأة مع نتيجتين رئيسيتين: أولاً، انخفض دخل الأشخاص بسبب البطالة أو التوقف المؤقت عن العمل؛ ثانياً، تركزت مصاريف الأشخاص على العناصر الأساسية المتعلقة بالمعيشة، ومن بينها بشكل بارز الغذاء. فقد فقدت هذه الحجة قوتها مع نهاية فترة الحجر، بينما كان نقص العمالة الحجة الرئيسية لارتفاع أسعار الغذاء خلال الأشهر الأولى من جائحة كوفيد-١٩.

ارتبط ارتفاع نسب التضخم بعد الجائحة بزيادة تكلفة المدخلات (الوقود، الأسمدة، العمالة) وبالجفاف الذي كان له الأثر في الإنتاجية، بينما اتّهم المزارعون سلاسل التوزيع بزيادة الأسعار حتى في حالة بقاء أسعار الإنتاج ثابتة. وعبروا عن مطالبتهم بـ «الأسعار العادلة» وخاضوا تحرّات في ذلك السياق. لقد قمنا بتحليل سلسلة الأسعار من تكلفة الإنتاج إلى متاجر التجزئة، بناءً على مؤشر أعده المزارعون بالتعاون مع جمعيات المستهلكين، من أجل تقييم التغير في الأسعار، وقمنا بمقارنته مع خطابات أصحاب المصلحة المختلفة، مما يبرز التورط الأخلاقي بالأدلة.

> التقدير المادي والأخلاقي للعمل الزراعي والتموين والحياة البشرية.

يشير المزارعون إلى الزيادات الأخيرة في الحد الأدنى للأجور كعامل يهدد جدوى أسلوب حياتهم واستمرارية إعادة الإنتاج الاجتماعي للأسر، وهو ما يؤدي إلى التضخم. كما يزعمون أن هذا الخوف على قابلية استمراريتهم يبرر الظروف المتطرفة والاستغلالية التي يفرضونها على العمال اليوميين. ومع ذلك، يطالب عمال الزراعة بـ «أجور عادلة» ويندون بممارسات المزارعين غير النظامية. يشير مفهوم العدالة كما يعبر عنه العمال إلى أجور العيش، وإلى ظروف العمل، وإلى اكتساب الاحترام. وهو يشمل عملية تقدير معقدة تتضمن معايير مادية وأخلاقية تجعل إعادة الانتاج الاجتماعي ممكنةً. ففي حين تمثل حياة العمال اليوميين «تكلفة» للمزارعين، تؤكّد جهود عمال الزراعة لطلب العدالة على ما تكلفه المعيشة حاليا.

يستكشف مقالنا الارتباط بين الجوانب الثلاثة لـ «تكلفة المعيشة» التي قمنا بتحليلها في قطاع التموين الحيوي ألا وهي التضخم والأسعار والأجور غير العادلة. ونظرا لما يمثله الغذاء من مدخل أساسي في حياة الإنسان، نتأمل كيف تكون التكلفة المنظمة لضمان استمرارية الحياة مرتفعة جدًا، فوراء الجانب الظرفي لضغط التضخم بعد الجائحة في أوروبا، الذي يعزى في الغالب إلى توتر سلاسل الإمدادات وأسعار الطاقة. فهل تمثل تكلفة المعيشة حدثا استثنائيا مرتبطا بالظروف، كما يسود الاعتقاد، أم أنها مضمّنة بشكل هيكلي في اقتصادنا؟

لا نسأل فقط ما هي تكلفة المعيشة، بل أيضًا أي حياوات تصبح كلفة، وفي المقابل، ما هي تكاليف المعيشة من حيث الجهد المبذول لإنتاج سبل العيش. دائما ما تكون الممارسات التي نحللها مشبعة بالحجج الأخلاقية، على الرغم من التباين حول ما هو الأفضل للمجتمع. ومع ذلك، تعبر الأخلاقيات المتداولة عن نفسها من خلال مؤشرات كمية مختلفة، فضلاً عن السمات الخطابية الكمية التي تصف الفعل البشري مثل العدالة، والكرامة، والإنصاف. تتجمّع هذه الأنواع من الأدلة وتلتقي في الكفاح من أجل تحقيق «حياة أفضل»، والتي يمكن القول بأنها حياة بتكلفة أقلّ. تكمن المعضلة الأخلاقية لإعادة الإنتاج الاجتماعي في الأسئلة التي تبحث عن معنى تكلفة المعيشة لأشخاص مختلفين في مواقف اجتماعية مختلفة. ■

يُرجى توجيه جميع المراسلات إلى سوزانا ناروتزكي على العنوان التالي: narotzky@ub.edu

> تتبّع تكاليف المعيشة في مدغشقر

بقلم فلورون بيديكرّات معهد البحوث من أجل التنمية، IRD وفرنسا فلور دازات،مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في باريس EHESS و إيزابال غيرانن وميراي رازافان دراكوتو وفرنسوا روبو،معهد البحوث من أجل التنمية، فرنسا

سوق "ماجونغا" مدغشقر.
المصدر: " fleur28"

يدّ قياس تكاليف المعيشة أمـرًا بالغ الأهمية في فهم النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأيّ بلد. ومع ذلك، فهي محفوفة بالتعقيدات والمجادلات النابعة من التفسيرات المتنوعة لـ عبارة ‹›التكلفة‹››، والتي تنطوي على القيم والقدرات الفنّية والموارد وديناميات القوة. يستخدم مؤشر سعر المستهلك عادة CPI رغم محدوديته كبديل أساسي لتكاليف المعيشة وبالتالي يعكس الظروف الاقتصاديّة ويشكّلها. كما يستخدم مؤشر سعر المستهلك كمؤشر رئيسي في قياس التضخّم و هو يلعب دورا محوريًا في قياس معدّلات الفقر وتعادلات القوة الشرائية، وهو يعمل جنبا إلى جنب مع مؤشر سعر المستهلك بمثابة معامل انكماش لجزء الناتج المحلي الإجمالي الذي يعزى إلى القطاع غير الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم مؤشر سعر المستهلك بدور فعال في فهرسة الأجور والمعاشات التقاعدية والتحويلات الاجتماعية والتفاوض بشأنها وكذلك في هيكلة برامج المساعدات والالتزامات المالية. ا إذ تناولت دراسات سابقة بدراسة التاريخ الاجتماعي لمؤشر سعر المستهلك في البلدان المتقدمة وخلال السياقات التضخمية المفرطة، مبيّنة دوره المؤثر في تشكيل دول الرفاه والتنظيمات المتعلّقة بالرواتب. كما تتعمق هذه المجموعة من الأبحاث والدراسات في كيفية قيام ديناميكيات القوة المتغيرة والجهات الفاعلة المجتمعية والدور المتنامي الذي يضطلع به القطاعان الخاص والمالي في تشكيل مؤشر سعر المستهلك وتطويره وتطبيقه.

> حالة مدغشقر: ثلاثة مؤشّرات لمتغيرات بديلة غير مكتملة وغير مقنعة.

ومع ذلك، لا تزال الفجوة العميقة في فهم كيفية عمل إنتاج واستخدام مقاييس تكلفة المعيشة في الاقتصادات المجزأة والدول الضعيفة قائمة. وسعيا منّا إلى معالجة هذه الفجوة، نتناول بالدرس في هذا المقال حالة مدغشقر المستعمرة الفرنسية السابقة حيث يستمر أسلوب الكفاف الذاتي في أنشطة البحث عن الغذاء والذي يخرج جزئيًا عن مراقبة السوق. يُعزى ذلك إلى الزراعة الموجّهة للاستهلاك الذاتي وأسلوب الصيد والحصاد و الجمع. وتجمع مدغشقر بين انعدام الأمن الغذائي المزمن والفقر المدقع والدولة الهشة في ظل نظام المساعدة. للاستفادة استخدمنا في تحثنا هذا عدة مصادر، من بينها خبرتنا (الانعكاسية) بوصفنا منتجين للبيانات الإحصائية في مدغشقر، كما اعتمدنا عن ملاحظة المشاركين في منظمة غير حكومية انسانيّة تنتج بياناتها الخاصة، وعلى مقابلات مع مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في إنتاج بيانات الأسعار واستخدامها.

يكشف تحليلنا ثلاث طرق لفهم تكلفة المعيشة ألا وهي مؤشر سعر المستهلك الذي يعتمده للمعهد الوطني للإحصاء، المستخدم في توجيه الاقتصاد الكلي والمفاوضات مع المانحين الدوليين وثانيا التحليلات البديلة وأحيانا الدراسات الاستقصائية التي تتجريها أفرقة البحث المعنية ذات

>>

الصلة باستمرار الفقر وعدم المساواة ثمّ المؤشرات والدراسات الاستقصائية للجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية، بهدف توجيه توزيع المساعدات والمركّزة على المناطق والسكان المعرضين للمجاعة. نبحث في هذا ما يلي في وضع المؤشرات واستخدامها كبديل غير مكتمل وغير مقنع لتوضيح تكلفة المعيشة وتبريرها، ونبين كيف أن الطرائق الفنية تعكس رؤى متناقضة لما يحتسب و من يختسب أم لا يحتسب، كما تدل المؤشّرات على من يحكم ولأي غرض.

> تفسيرات الخبراء الاقتصاديّة والإنسانية

يحدّد الخبراء في مؤشر سعر المستهلك تكلفة المعيشة كونها متوسط سعر المستهلك يفترض أنه صالح على النطاق الوطني. غير أن الرقم القياسي لسعر المستهلك في مدغشقر، يعكس رغم الجهود الدروبة لموائمته مع السياق الملغاشي، واقعا جزئيا، في تحيّز تامّ للاقتصاد الرسمي، وللساكنة الحضريّة الميسورة، وقائم على سلوك استهلاكي بالٍ، و تجاهل تامّ لفشل الخدمات العامة وتدهورها ومختلف التكاليف (السعر الإضافي، وفقدان ‹›المنفع›› أو الرفاه، و الزمن الفائت، إلخ...) والتي تفترضها الساكنة. تجدر الإشارة إلى أن الشحّ المزمن في الموارد البشرية والمالية يحدّ من قدرة خبراء الإحصاء على معالجة أوجه القصور هذه، رغم ادراكم التامّ بها.

أمّا الاقتصاديون المتخصصون في الفقر وعدم المساواة فيحدّدون تكلفة المعيشة كونها نتاج لسلوكيات استهلاكيّة فردية (أو ذات الصّلة بالأسرة المعاشية) التي تتباين حسب للفئات الاجتماعية وتتفاوت حسب المكان والزمان. وتبرز الدراسات الاستقصائية الإحصائية المحددة التي تم تكييفها مع السياقات المحلية، على سبيل المثال، التفاوتات البالغة في ممارسات استهلاك الأسر المعيشية عبر الزمن لمواجهة الأزمات، والخصائص المحددة للأسر المعيشية الريفية، والأهمية الحاسمة للاستهلاك الذاتي، ومدى تدهور الخدمات العامة، وما يستدعي من فقدان الرفاه.

تحديد ثالث لتكلفة المعيشة يوفّرها الفاعلون في مجال الشؤون الإنسانيّة و هي كونها الحد الأدنى الفيزيولوجي اللازم لتجنب سوء التغذية. وهم أنفسهم يجرون الدراسات الاستقصائية (بما في ذلك دراسات مسح الأسعار)، ويعدّون البيانات والمؤشرات، ويتميّز هذا الإنتاج بالوفرة والروعة من حيث مستوى الطابع الفنّي (حتى وإن تمّ استبعاده من موشور «أفضل الممارسات» المستخدمة عادة في مؤشر سعر المستهلك) والموارد المخصصة لمهمة القياس التكلفة. ورغم الجهود المبذولة لإجراء الدراسات الاستقصائية القائمة على التشاركيّة، تبدو ترجمتها إلى ارقام عسيرة المنا. حيث غالبا ما يعبر السكان المحليون عن أنفسهم بشكل غير مباشرو ذلك في تعدّي على السياسات والتدخلات الإنسانية وفقا لمعايير العدالة الخاصة بهم.

> مهمّة مستحيلة في ظروف حكومة مجزّأة و تنوع وطني

يحتمل كلّ شكل من أشكال الخبرة هذه سبب وجوده. فنادرًا ما ينخدع الجهات التي تقف وراءها أو تنفذها بنقاط الضعف والمحدوديّة في الأرقام والبيانات التي تحصل عليها من الخبراء. لكن هم يضطلعون بمهمة للإنجاز وأهداف للتحقيق. إنهم يقيسون ما يحلو لهم قياسه وما يمكنهم قياسه. وكما هي الحال مع أي نوع من الأرقام، فإن الأرقام التي يعدّها الخبراء تعمل على شرح الواقع بقدر ما تسعى إلى ابرازه ومن ثمّ تشكيل السياسات. وفضلا عن تنوع القيم ذات الصلة بما هو جدير بالاحتساب وما ينبغي احتسابه، يوضّح تنوع الأرقام التي تُحصى في علاقة بتكاليف المعيشة نموذجا لحكومة مجزأة تضطلع فيها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية بدورا قياديّ. إذ يجيز انعدام مشروعية بيانات الأسعار الوطنية، التي تعكس وتبلور ضعف شرعية الدولة الملغاشية، لوكالات المساعدات الإنسانية ويشجعها على إنتاج بياناتها الخاصة. والنتيجة هي ديناميكية ذات الانتاج الذاتي تبرر فيها البيانات المنتجة الحاجة الملحة لاتّخاذ المبادرات ولضرورة الاستغناء عن الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.

نجادل هنا بأنّ وفرة المؤشرات والتحليلات تشير إلى التجزئة الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبّط فيها البلد. حيث يفترض أن مؤشر سعر المستهلك يتوجّب أن يشمل مسحا ‹› وطنيًا›››، لكنه لا يمثل مقابل ذلك سوى جزء ضيق من الساكنة والاقتصاد (الحضري والقائم على السوق). فلا وجود في مدغشقر لاقتصاد واحد، بل ثمّة تعدّد متعددة لاقتصادات المنفصلة وصمّاء غير متقاعسة في بعض الأحيان. فالجهود المضنية الذي تبذلها أفرقة البحث والجهات الفاعلة الإنسانية، في بعض الأحيان بمعزل عن بعضها البعض، وأحيانا بالتعاون، يذهب إلى اكتساب فهم أفضل لهذه التعددية. ومع ذلك، لا يمكن لهذه الجهود تمثّل خصوصيات تكاليف المعيشة في سياق يمثل فيه الاقتصاد غير الرسمي والاستهلاك الذاتي والإنفاق الاجتماعي والرمزي والصيد والجمع جزءًا فائق الأهمّية من سبل العيش ومن حياة تستحق العيش.

لكن لم يعد بالإمكان الاستمرار في تجاهل مثل هذه المسائل مع بروز سياسات حماية الطبيعة. إذ تحضن مدغشقر سياسة صون جدّ طموحة تهدد مستقبل ممارسات الصيد و الجمع للعديد من القرويين تهديدا خطيرا. حتى الآن، فإن الفقراء المعدمين هم الذين يدفعون حقًا ثمن مؤشرات الأسعار المتحيزة والتقريبية، ومن المرجح أن يتفاقم هذا إذا لم يتم تطبيق طرق أفضل لتحليل تكلفة المعيشة، بما في ذلك مراعاة بُعد الكرامة والحياة الجديرة بالعيش. ■

توجّه كل المراسلات إلى فلورون بيديكرّات على florent.bedecarrats@ird.fr

> قوّة دعم الأسعار في المغرب

بقلم بوريس ساموييل، معهد البحوث من أجل التنمية ومعهد العوالم الأفريقية، فرنسا، وبياتريس فيرلاينو، جامعة بولونيا، إيطاليا

المصدر: الارشيف الخاص بالمؤلفون

تمل منظومة الدعم في المغرب - الذي يسميها الفاعلون بالتعويض - على تنظيم أسواق المنتجات «استراتيجية» من وجهة نظر الحكومة، وذلك نظرا لأهميتها بالنسبة للقدرة الشرائية للأسرة: غاز البوتان، والطحين، والخبز، والسكر. و في هذا الإطار يقدم عملنا التاريخ الاجتماعي لهذه المنظومة التي استمر العمل بها حتى اليوم على الرغم من مواجهتها للانتقادات منذ بدايتها والوعود المتكرّرة بتفكيكها. وقد نشأ هذا «التعويض» من سياسات التسعير التي تبنتها الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في سياق التضخم المرتبط بالحرب العالمية الثانية (١٩٤١)، وهو يضبط بذلك استهلاك المنتجات وإنتاجها وتسويقها. تعدّ سياسات التسعير تلك تجسيدا لـمفهوم «الدولة المخزن»، التي أضفت الشرعية على سلطتها في عيون الناس من خلال ضمان سبل العيش ومنع الاضطرابات الاجتماعية. ومن خلال الفحص في علاقات القوة التي تدعمه، سنتناول توضيح إمكانيّة تحليل مرونة منظومة الدّعم المغربي وتحولاتها والتي كان لها البقاء ناجية من الانتقادات الاقتصادية التي كانت تأتي من المؤسسات المالية الدولية

> دعم المنتجات الأساسية

يشمل دعم المنتجات الأساسية في المغرب مجموعة متنوعة من الآليات، ويعالج قضايا اقتصادية مختلفة اعتمادا على نوع المنتج ألا وهي الدقيق والسكر وزيت المائدة وغاز البيوتان (والوقود، حتى تحرير القطاع سنة ٢٠١٥). يتم أيضًا استثمار مصطلح «التعويض» في معاني اجتماعية وسياسية مختلفة من قبل جهات فاعلة مختلفة. وهي تميل إلى أن تكون مرتبطة بانشغال الدولة بالحفاظ على القوة الشرائية للأسر، وكذلك بالمنطق الريعي للمجموعات الاقتصادية الكبرى التي يغديها طموح دافع الربح. يمكّن >>

تدخل الدولة من خلال الأسواق من ضبط التنافس والتحالفات الاقتصادية والسياسية، لا سيما في علاقة بالقصر الملكي. كما يمكن أن تخرج استخدامات كلمة «تعويض» أيضًا عن معانيها الرسمية الصارمة. فعلى سبيل المثال، لا يتم تصنيف المدفوعات الحكومية التي تهدف إلى الحفاظ على سعر منخفض ومستقر للخبز، رسميًا، على أنها تكاليف تعويض، على الرغم من كونها جزءا من هذه السياسة في نظر الجهات الفاعلة. إن سياسة التعويضات في المغرب متجذرة في تاريخ ممارسة السلطة، كما يعتبر المفهوم العام لـ «التعويض» فئة نظرية واسعة التأويل.

> التدابير البيروقراطية للتعويض

ثمّة تدابير بيروقراطية للتعويض في الساحة السياسية من قبيل ممارسات الجهات الفاعلة الإطارية « القائمة على «بنية الأسعار» وهي تمثل وسيلة لممارسة السلطة في المغرب المعاصر. تعمل التدابير البيروقراطية والمالية للتعويض على تعزيز أو إنشاء التسلسل الهرمي داخل القطاعات. ففي قطاع الحبوب، على سبيل المثال، تضمن المكافآت الممنوحة للمزارعين أرباح منتجي البذور. كما يبدو أيضاً أن طريقة حساب الدعم تسمح بتحقيق أرباح مشكوك فيها، كما هو الحال في قطاع البوتان مثلا، ما يشير إلى وجود درجة من التسامح من قبل السلطات العمومية تجاه عمليّات الاستيلاء على الموارد العمومية بطريقة احتيالية. وأخيرا، فإن آليات إدارة الأسعار تمكن المشغلين من الحصول على اعتراف بتحالفاتهم مع الدولة. ففي سوق الدقيق مثلا، ينعكس التمييز بين نوعي الدقيق المدعوم، بالنسبة للبلد بأكمله وبالنسبة للأقاليم الصحراوية، في قيمة الدعم - وأهمها مخصص حاليا لمطاحن الدار البيضاء. ونظرًا لأن استخدامها جزء لا يتجزأ من الصراع على السلطة والعلاقات التنافسية بين المشغلين، يلعب نظام المساعدات دورالوساطة في إعادة التفاوض حول العلاقات السياسية.

> تاريخ الأسعار المدعومة

إن تاريخ الأسعار المدعومة هو أيضاً تاريخ الإصلاح المرتبط بتغير الشرعية السياسية. واعتبرت مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods، في بداية الثمانينيات، غلوّ تكلفة الدعم و عدم فعاليته في بلوغ الأسر الفقيرة. لكن توقّفت عمليّة إصلاح منظومة الدعم جرّاء المعارضة خلال ما يسمى «انتفاضات الخبز» سنتي ١٩٨١ و١٩٨٤. ومع ذلك، استمرت الإجراءات الحكومية الممتدة في تقليص اتساع المنظومة حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي. هذا وأطلق الملك محمد السّادس، في العقد الأول من الألفيّة الثالثة مبادرات تهدف إلى استبدال الدعم تدريجيا بتحويلات تستهدف المناطق والأسر الأكثر فقرا. لكن وبعد احتجاجات «الربيع العربي» سنة ٢٠١١، ترسخت فكرة مفادها أن إلغاء الدعم سيؤدي إلى اضطرابات سياسية واجتماعية، وقد سادت هذه الفكرة حتى في المؤسسات ووكالات التصنيف الدولية. ومع ذلك، لا تكفي الفكرة البسيطة السائدة في الوضع الراهن حول التعويضات لفهم التحولات السياسية الحالية.

لقد زادت شرعية الإصلاح مع بداية هذا القرن. وقد أشارت العديد من الدراسات الفنّيّة إلى الإدارة غير الشفافة وغير المتكافئة للتعويضات ــ حيث يحصل أغنى ٢٠٪ من السكان على ٧٥٪ من الدعم. كما أدى النقاش حول إصلاح الدعم إلى إعادة هيكلة السياسات الحزبية. وقد جعل عبد الإله بنكيران، زعيم حزب العدالة والتنمية الإسلامي، ورئيس الوزراء خلال الفترة ٢٠١١ و ٢٠١٧، من إلغاء الدعم وتعويضه بالتحويلات المالية المستهدفة إحدى شعاراته الرئيسية في معركته من أجل الاستيلاء على السلطة. ولذلك من الأنسب فهم إصلاح منظومة الدعم بصفته جزءا من فترة تَقْرُنُ بين التحوّل وبين القدرة على الصمود، وليس باعتباره تفكيكاً خطياً يشير إلى الانتقال من زمن تدخل الدولة إلى زمن الأسواق الحرة.

> الاحتجاجات على ارتفاع الأسعار

غالبا ما يتم تحليل الاحتجاجات ضد ارتفاع الأسعار على أنها ردود فعل ميكانيكية على ارتفاع تكاليف المعيشة، حيث تشكل تحدياً واسعا للنظام السياسي طبع التاريخ المغربي. فبين سنتي ١٩٨١ و١٩٩٠، خلال الفترة المعروفة باسم «سنوات الرصاص»، توسع نطاق الاحتجاجات اجتماعية شعبية التي شهدتها مدينة ٥٠ مدينة في جميع أنحاء البلاد في مواجهة الزيادات في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وقد أطلق عليها إسم «انتفاضات الخبز» وتم تقديمها على أنها نوبات عنف غير منظمة أثارها ارتفاع أسعار الخبز. ومع ذلك تعرضت هذه الانتفاضات التي نظمتها حركات سياسية إلى قمع بالغ وعكست تساؤلات عميقة وواسعة النطاق حول شرعية ممارسة نظام الحسن الثاني للسلطة. لقد كانت بمثابة رد فعل على سنوات من العنف السياسي المكثف والقيود الشديدة على حرية التعبير والمعارضة. وبالتالي كان ارتفاع الأسعار الموضوع المفضل للاحتجاج. ولهذا ركزت الحكومة، وفي أعقاب ما يسمى بثورات «الربيع العربي» سنة ٢٠١١، على العمل من أجل الرفع من القدرة الشرائية، كما مثلت وسيلة لإظهار إحسان الدولة تجاه مواطنيها. ويعد تطبيق الدعم إجراءً مضادًا في مواجهة الاحتجاجات. ■

توجه جميع المراسلات إلى بوريس ساموبل boris.samuel@ird.fr

> الأمن الغذائي في زمن الحرب:

حالة روسيا

بقلم كارولين دوفي، معهد العلوم السياسيّة بوردو و مركز إيملي دوركايم، فرنسا

المصدر: ماركسون | "بيكساباي"

لد مثّل الأمن الغذائي حجر الزاوية التي ومحور التركيز الرئيسي في حملة القضاء على الجوع والفقر المُدقع والتي تعدُّ إحدى الأهداف الانمائية للألفية التي حدّدتها المنظّمات الإنمائية الدّولية الكبرى. تم تعريف مصطلح الأمن الغذائي المعقد والمتعدد الأوجه في مؤتمر القمة العالمي للأغذية التابع للأمم المتحدة (الأمم المتحدة) في عام ١٩٩٦ على أنه يستند إلى أربع ركائز: توافر الغذاء، والحصول المادي عليه، والاستفادة من الدعائم الثلاث واستقرارها خلال كلّ الأوقات.

فرغم تنامي الانتاج الزراعي يواجه هذا الهدف تهديدات متزايدة ناجمة عن الأزمات المتتالية التي حدثت منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وسواء كانت هذه الأزمات مالية أو صحيّة أو جيوسياسية، إقرارًا بدورها المحوري في تدهور سبل العيش فقد ارتبطت بتسارع تباينات هامّة في أسعار الأغذية. حيث تربّع الغزو الروسي لأوكرانيا سنة ٢٠١٤، وخاصة سنة ٢٠٢٢على هذه الأزمات القصوى بتسليطه الضوء مجدّدا على مخاطر نقص الغذاء، كما شهدنا اضطرابات بسبب نقص الغذاء في الجنوب العالمي،

>>

وموجة التضخم التي واجهها الشمال العالمي، والتي أدّت إلى اختلالات في الانتاج ونقص في الإمدادات في مناطق الحرب حول البحر الأسود التي تمثّل سلال خبز العالم. في ظل هذه الخلفية، استعاد الأمن الغذائي العالمي مكانة بارزة في المناقشات الدولية من منظور المخاطر العديدة المتعلّقة بالأسواق الزراعية وبالإنتاج والتجارة. ويثير مخاطر عودة الحرب في أوروبا منذ سنة ٢٠١٤ تساؤلات حول إيلاء الأولوية لهذا الأمل: كيف تتمّ صياغة مشاكل انعدام الأمن الغذائي، وأي الجهات الفاعلة تضع لها إطارا؟ ما هي الساكنة المعنية؟ وهل تغيّر الحرب من طريقة تعبئة مسألة الأمن الغذائي؟

> الأمن الغذائي في روسيا: بناء بلاغيّ واستراتيجية شرعنة النخب الحاكمة

يتمثّل السياق الذي حدّدتُه في الإجابة على هذه الأسئلة في سياق روسيا المعاصرة منذ شنّها للغزو لأوكرانيا سنة ٢٠١٤ بوصفها دولة رائدة في تصدير الحبوب في الأسواق العالمية. وأعتمد في ذلك منهجية تحليل الخطاب استنادا إلى دراسة استقصائية ميدانية أوّلية أجريت في المجال الزراعي الروسي بين سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٨ وعلى الخطب العامة للسلطات المركزية الروسية المركزية منذ سنة ٢٠٢٢ (الرئيس الروسي ومجلس الأمن في الاتحاد الروسي).

وقد أبرزت النُهج النظرية إزاء مسألة التأطير العامة كيفيّة تعزيز تعبئة الجهات الفاعلة الريفية لبروز نماذج بديلة. ففي أمريكا الجنوبية، مثلا دعت حركة *سبيل الفلاحين* لا فيا كامبيسينا Vía Campesina (حركة فلاحية عابرة للحدود الوطنية تُعنى بالفلاحين المُعْدمين وبصغار المزارعين وهي حركة شعبيّة تأسست سنة ١٩٩٣ تعتبر أنّ الزراعة أكثر من مجرّد حرفة وتطرح وجود مستقبل بديل في تباين تامّ مع العالم الفِلاحي الراهن: المترجمة) إلى ارساء السيادة الغذائية لمجتمعات الفلاحين. وبالتالي، فإن كيفية صياغة قضية عامة يمكن أن تقدم تعريفًا محددًا للوضع والمشاكل ذات الصلة و هي نتاج للجهد الفكري والمنطقيّ والسياسي للجهات الفاعلة التي تسعى إلى جعل بناء معين للمشاكل يطغى على الآخرين.

بعد هذه الاستنتاجات لعلم الاجتماع البراغماتي، يدرك بحثي هذا الأمن الغذائي في روسيا كونه بناء خطابي واستراتيجية لإضفاء الشرعية على النخب الحاكمة. ويمكن في هذا السياق، تسليط الضوء على ثلاث سمات محدّدة. أولاً، يحدّد الخطاب «مشتركًا سياسيًا» في معناه الواسع، يتم التعبير عنه إما من خلال مفهوم السلطة أو من خلال مفهوم السيادة. إضافة لذلك، يرتهن هذا الخطاب بسياق عالمي يميّز «نحن» عن «هم» العالميةّ. ويمكن من خلال تأريخنا للقضايا العامة، مراعاة الانتقال من مفهوم الأمن الغذائي القائم على التكامل الدّولي في العقد الأول من هذا القرن إلى تأميم قضايا الأغذية الزراعية. و عليه، يحتمل هذا الخطاب تأثيرات هيكلية، تفهم من خلال السياسات الزراعية والغذائية في روسيا منذ سنة ٢٠١٤. ويسنح لنا هذا بفهم كيف رعت استراتيجيّة تعزيز السياسات لاستبدال الواردات الغذائية الزراعية من البلدان الغربية إلى تعزيز تأميم قضايا الغذاء واستعادة قوة التصدير الزراعية للبلاد منذ سنة ٢٠١٤.

> تغيير الخطابات والرؤى المتنافسة حول الأمن الغذائي

لقد أفسح خطاب سلطة الحبوب القائم على الاندماج في سوق العمل العالميّة، مند ٢٠١٤ كجزء من انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، الطريق لخطاب سياسي لمصلحة السيادة الوطنيّة وراء منطق الاستقلاليّة الغذائيّة. حيث لعب نظام العقوبات الدولية المفروضة على روسيا دورا محوريًا في هذا التطوّر و الذي عزّزه اندلاع الحرب الروسية واسعة النطاق على أوكرانيا سنة ٢٠٢٢.

خلقت اتفاقية الحبوب الموقعة في يوليو ٢٠٢٢ بين روسيا وأوكرانيا تحت رعاية الأمم المتحدة وتركيا استثناءً إنسانيًا في سياق وفي منطقة تدور فيها رحى الآلة الحربيّة بويلاتها ومحنها. لقد كانت الاتّفاقية ترمي إلى تشجيع صادرات الحبوب في الأسواق العالمية وتخفيف ضغوط الأسعار العالمية. تشير إلى تنديد روسيا بهذه الاتّفاقية ونددت روسيا بالاتفاقية ورفضها لتمديد آجالها إلى ما بعد ربيع ٢٠٢٣.

لقد أكّد تعليق هذه الاتّفاقيّة المواجهة بين وجهات نظر اثنتين للأمن الغذائي ألا وهما الرؤية الليبيراليّة والرؤية الحمائيّة. حيث تتمحور الأولى حول التجارة العالميّة باعتبارها عاملا أساسيًا في النهوض بالازدهار العام، والنّموّ و هذه اللعبة ذات النتيجة الإيجابية أو لعبة تسمح لكافة أطرافها بالفوز. تدعم هذه الرؤية المنظّمات الدولية مثال منظّمة الأمم المتّحدة ومنظّمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي. وقادت هذه الرؤية التحديث الزراعي في روسيا في مطلع هذه الألفيّة. أمّا الرؤية الأخيرة فهي تتّسم بالاستبدادية وهي داعمة للإنتاج تراعي الاشارة إلى السلطة وعقلية اللعبة التي حصيلتها صفر. وتقوم الدولة في سياق هذا المنظور بتنظيم حركة البضائع والتحكم فيها. وتعدّ هذه أحدث سردية أنتجتها السلطة التنفيذية لروسيا المعاصرة، والتي ترسخت تسيطر على الكرملين منذ سنة ٢٠١٤. ولا يكاد يطعن فيها أي خطاب بديل و حتّى وأن وجد أصلا يظلّ هامشيًا. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى
كارولين دوفي على البريد الإلكتروني c.dufy@sciencespobordeaux.fr

> «الحركات المفتوحة»: منصة لعلم الاجتماع العمومي والكوني

بقلم برينو برينجل، جامعة ولاية ريو دي جانيرو، البرازيل، وجامعة كومبلوتنسي دي مدريد، إسبانيا، وجيفري بلايرز، الصندوق الوطني للبحث العلمي (FNRS) وجامعة لوفان الكاثوليكية، بلجيكا، ورئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (٢٠٢٣–٢٠٢٧)

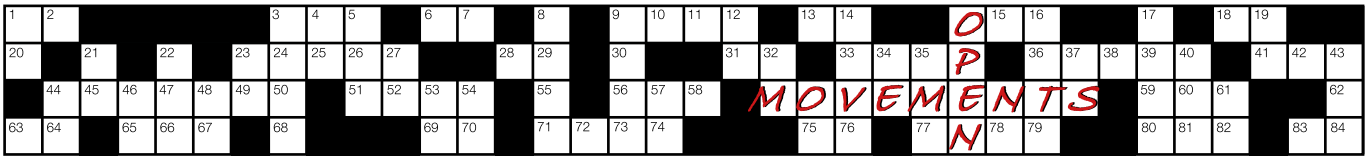

المصدر: راوول باو

لقد أصبح الانهيار المناخي حقيقة صارخة واضحة للعيان و في الآن ذاته لا تظهر الحكومات، خلال القمم العالمية، سوى العجز و غياب الإرادة في معاجة هذه المسألة الملحة. كما تتعرّض الديمقراطية إلى تهديدات خطيرة في مناطق مختلفة من العالم. حيث يدير التكنوقراط المفاوضات التجارية الرئيسية، في ظلّ تأثير محدود للمواطنين على هذه القرارات. واكتسب الاستبداد زخماً، كما هي الحال مع الحركات القومية واليمينية المتطرفة. كما تشهد ازديادا في خطاب الكراهية وعدم و التعصّب أدّى إلى ارتكاب جرائم العنصرية والكراهية وتفاقم الاستقطاب السياسي. لقد دخلنا في سيناريو أكثر تعقيداً للأزمات المتشابكة والتي تعزز كل منها الأخرى (الأزمات المتعددة) والتي تتحدى النموذج الحضاري القائم على النمو والتقدم والتنمية غير المحدودة. علاوة على ذلك، لا تؤثر أزمات عالمنا على الجميع بنفس الطريقة. ففي إشارة تقرير عدم المساواة لأوكسفام (Oxfam) لسنة ٢٠٢٤ مضاعفة الرجال الخمسة الأكثر ثراءً في العالم لثرواتهم منذ سنة ٢٠٢٠. وخلال نفس الفترة، غدا ما يقرب من خمسة مليار شخص في العالم أكثر فقرا كما بلغت التفاوتات أعلى مستوياته تاريخيا.

تذكرنا هذه التحدّيات بأن الحركات الاجتماعية عناصر فاعلة حاسمة في مجتمعاتنا. حيث تكتسب الحركات الرجعية، والتفوقية، والعنصرية، واليمينية المتطرفة زخماً في الغرب العالم وشرقه. وهي تجتذب الشباب من جميع أطراف الدنيا. حيث تحكم أنظمة استبداديّة راهنا جلّ البلدان التي شهدت احتجاجات ديمقراطية هائلة خلال الربيع العربي لسنة ٢٠١١. كما تتعرّض الحركات الاجتماعية حتى في بعض الديمقراطيات الأكثر رسوخاً إلى قمع متزايد، ويُقتل الصحفيون، و يتعرّض المواطنون إلى تجسّس الدولة

ومع ذلك، فإن هذه الصورة القاتمة غير مكتملة. إذ تظلّ البدائل كائنة ولكنها غالباً ما يتمّ حجبها، خاصة في ظلّ غياب الاحتجاجات العامة. تظهر حول العالم الحركات الاجتماعية متبصّرة وأشكال جديدة من النضال والممارسات الديمقراطية. فاتحة لآفاق الإمكانيات و متحدّية لرؤانا الكلاسيكية حول ما معنى النشاط والحركات الاجتماعية والديمقراطية راهنا. يتّسم هذا باحتلال المواطنين للفضاءات العموميّة وللإنترنت للتنظيم ونشر رسائلهم والترويج لمجتمع متفتّح وحر حيث يتقاسمون فيها المعارف والمعلومات. ففي اعتقادهم أنّ الديمقراطية ليست مجرد مسألة استطلاعات أو مطالبات موجهة إلى حكوماتهم فحسب بل مطالبة أيضا بإقامة العدالة الاجتماعية والكرامة، بقدر ما هي التزام شخصي يعتزمون تنفيذه في ممارساتهم لحياتهم اليومية و لأنشطتهم النضاليّة ضمن موجات الحراك الاجتماعي.

> الحركات الاجتماعية: الاحتجاجات، البدائل والمعرفة

يهدف القسم الجديد في حوار كوني، «الحركات المفتوحة»، حرفيا إلى توفير حيّز يرمي إلى تحليل الحركات الاجتماعية والتحدّيات التي تتعرّض لها في دول مختلفة حول العالم. ستتناول المقالات، بناءً على البحث التجريبي، نجاحات الحركات والقيود و ردّ الفعل العنيف التي يتعرّض لها العديد منها. سنتعلم من الحركات الاجتماعية ومعها كيفيّة إدراكنا لمجتمعنا وفهم التحديات التي نواجهها محليًا ووطنيًا وعالميًا بشكل أفضل.

نعتقد أن الحركات الاجتماعية فاعل مهمّ في إنتاج المجتمع وتحوّله، وذلك سواء من الجانب التقدمي/الديمقراطي أوالجانب الرجعي. إذ تؤثر الحركات الاجتماعية على السياسات الملموسة وترسم تحوّل الثقافة. و هي تنتج المعرفة وتحقّق التعلم الجماعي في سياق النضالات الملموسة والتجارب الاجتماعية التي تحدث في جميع القارات. و هي تشكل رؤيتنا للعالم وتفتح سيناريوهات لمستقبلات بديلة.

لا تمثل الاحتجاجات التي تحصل على القليل من المشاهدة في وسائل

>>

الإعلام الرئيسية، فهي ليست سوى القمة من جبل جليد الحركات الاجتماعيّة وغيض من فيضها. حيث تشمل الأبعاد الأقل ظهورا ولكن ليست الأقل أهمية، التعليم الشعبي والتضامن الملموس، والمواطنة النشطة، والتحول في الحياة اليومية، والذّواة. سيستقبل قسم «الحركات المفتوحة» مساهمات حول الاحتجاجات والبدائل الملموسة.

> علم الاجتماع الكوني

يكتسي الحوار الكوني المتجذّر في الرغبة في التعلّم واستخلاص الدروس من علماء الاجتماع ومن الفاعلين من مختلف القارات جوهر رسالة الجمعية الدولية لعلم الاجتماع. إذ يعزز قسم «الحركات المفتوحة» بوصفه قسما جديدا من نشريّة حوار كوني، رؤية عالمية لفهم هذه التحولات الاجتماعية من خلال اقتراح تحليلات يتولّاها علماء الاجتماع من جميع المناطق، في الجنوب العالمي وفي الشمال العالمي. فنحن ندرك تماما توفير التعلم من الحركات الاجتماعية ومن الأزمات والتجارب البديلة من قارات مختلفة لرؤى تسنح بفهم أفضل للواقع والتحديات المتعلقة بالديمقراطية والمسارات المحتملة للتحرر والتغيير الاجتماعي في بلدنا أو منطقتنا.

ومن هذا المنطلق نعمل على تعزيز رؤية كونية في ذات الصلة بالتحولات التي يشهدها عالمنا. ولبلوغ ذلك، نسعى إلى تجنب كلّ من القومية المنهجية والنزعة العالمية و ذلك من خلال تعزيز حوار بين أصوات وأجيال ومنظورات وتقاليد مختلفة في الفكر والعمل. إذ لا تعني النظرة الكونية التغافل عن النضالات المحلية أو الوطنية، بل على النقيض من ذلك يحتاج الأفق الكوني المستنير إلى تغذية من خلال تحليل الحركات الاجتماعية والتحديات محليا ووطنيا وإقليميا. كما نسعى إلى إبراز التجارب البديلة المتجذرة في الواقع والنضالات المحلية التي قد تُلهم الفاعلين في قارات مختلفة وتظهر ملامح من المستقبلات المحتملة. فغايتنا تسليح قرائنا بمفاتيح لفهم موجات الحركات الاحتجاجيّة أو الأزمات في أمكنة أو في بلد لا تبرز أخباره في عناوين الأنباء. ولكن بامكاننا أن نتعلم الكثير. وسنولي اهتمامًا لكيفية تواصل الفاعلين المحليين أو الوطنيين على المستوى العابر للحدود الوطنية. والذين قد يتّسمون بتأثير كوني. كما نأمل في تعزيز نشر النظريات والممارسات والرموز ولذخائر موجات الاحتجاجات التي تجتاح أنحاء العالم.

نحتاج هنا لفهم الفاعلين وتحديات عالمنا إلى دمج حجم الإجراءات وأجنداتها مع مستويات التحليل. إذ تستوجب الآفاق العالمية المناسبة عملاً ميدانيًا متعدّد المواقع في مناطق مختلفة، آفاقا مكتملة الدمج في الواقع المحلي والوطني والإقليمي والدولي في آن واحد حيث تتشكل الحركات الاجتماعية في سياقات وبفاعلين في جميع هذه المجالات المحدّدة، ولكنها تساهم أيضًا في تحديد الواقع المحلي والوطني والعالمي. بينما تقلّص الحركات المحلية عادةً إلى نزاعات ضيّقة. فقد أبرزت حركات مثل تمردات الزاباتيستا في المكسيك - التي احتفلت بالذكرى الثلاثين لها هذه السنة- اتّسامها أيضًا لمعانٍ ودلالات كونية أساسية. رغبتنا في قسم «الحركات المفتوحة»، فهم كيفيةٍ رجع صدى النضالات وثقافاتها خارج الحدود الوطنية وكيف تؤثر الشبكات عبر الوطنيّة على السياسات المحلية والدولية.

> علم الاجتماع العمومي

يتميّز علماء الاجتماع باسهامات محددة يقدّمونها في فضاء عام ديمقراطي. ويراد أن تكون مجلة حوار كوني وقسم «الحركات المفتوحة» قنوات معنيّة بمثل هذه الجهود. تستوجب هنا الدقة العلمية والبحث الميداني التجريبي طويل الأمد لفهم ميزات النضالات ورهاناتها وتحدياتها والصراعات التي تتجاوز الأحداث المباشرة التي تغطيها أهمّ الصحف. وبالتالي، تدعو الضرورة إلى توفير مساحات يمكن من خلالها للعلماء الذين أجروا بحوثا معمقة نشر نتائجهم و رؤاهم من خلال نصوص متاحة لجمهور واسع خارج مجال الأكاديميا.

نهتم بشكل خاص في قسم «الحركات المفتوحة» بربط علم اجتماع الحركات الاجتماعية مع علم الاجتماع العمومي، وتطوير مناهج تجنب فخاخ التخصص المفرط لعلماء الاجتماع «المحترفين» والطلائع الفكرية. كما يقترح مايكل بوراوي، الرئيس السابق للجمعية الدولية لعلم الاجتماع ومؤسس نشرية «حوار كوني»، أن يسعى علم الاجتماع العمومي إلى جلب علم الاجتماع إلى حوار مع جمهور خارج أسوار الأكاديميا: حوار مفتوح يتقاسمه الجانبان ويعمقان من خلال فهمهما للقضايا العامة.

> تطوير جديد لقسم «الحركات المفتوحة»

كانت ولادة فكرة قسم «الحركات المفتوحة» بوصفه مشروعا تحريريا في مارس ٢٠١٥. وقد كان أول نشر له من خلال تأسيسنا نحن، عبر منصة الإعلام المستقلة الرائدة «الديمقراطية المفتوحة» (openDemocracy) في سعي إلى «فتح الحركات الاجتماعية» بثلاث طرق:

- الربط بين تحليل الحركات الاجتماعية والتغيّر الاجتماعي الواسع، معتبراً دراسة الحركات الاجتماعية عنصرًا حاسمًا لفهم أفضل لكل من الفاعلين الاجتماعيين والمجتمع ككل.
- تعزيز نظرة كونية، مع التركيز بشكل خاص على تجارب الجنوب العالمي والقدرة على توليد التعلم الجماعي من خلال النضالات المختلفة في العالم.
- فتح مساحة للحوار بين الباحثين والنشطاء للمساهمة في علم الاجتماع العام.

منذ فاتحته سنة ٢٠١٥ إلى غاية ٢٠٢١، نشر قسم «الحركات المفتوحة» حوالي ٢٥٠ مئتين و خمسين مقالاً من نشطاء وباحثين من ثلاثين (٣٠) دولة بوصفه حيّزا في قسم تابع لمنصة «الديمقراطية المفتوحة». وبفضل شكله المتميز الموجز وتحليلاته المستنيرة ومنصة النشر الإلكتروني الديناميكية، بلغت هذه المقالات إلى جمهور واسع من الباحثين من قارات مختلفة وجمهور أوسع من عشرات الآلاف من القراء بين مواطنين وصحفيين ونشطاء وصانعي السياسات. حيث كتبت بعض هذه المقالات في صيغة تدخلات في مناقشات عام ةمستمر، ولكن دائمًا مع نية تجاوز الرأي البسيط والسعي إلى تحليل دقيق. كنا قلقين أيضًا بشأن تضمين الأصوات التي عادة ما تُكتم أو يتم تمثيلها بشكل سيئ في النقاش العام والأكاديمي.

تم نشر بعض هذه المقالات كجزء من سلسلة قام بتحريرها محررون زائرون (تناولت مواضيع مثل أزمات الهجرة، و تصانيف جديدة من القمع، و التغيير الجذري لمفهوم اليسار أو الحركات الاجتماعية خلال الجائحة). كما تم إعادة نشر مجموعة مختارة من المقالات في خمس كتب بالإنجليزية أو الإسبانية، وجميعها متاحة ضمن النفاذ المفتوح: *الاحتجاج والغضب العالمي Protesta e indignación global* (٢٠١٧)؛ *المكسيك خلال موجة الحركات México en movimientos* (٢٠١٧)؛ *تنبيه عالمي. السياسات والحركات الاجتماعية والمستقبلية المتنازع عليها في زمن الجائحة Alerta global. Políticas, movimientos sociales y futuros en disputa en tiempos de pandemia* (٢٠٢٠)؛ *الحركات الاجتماعية والسياسة خلال كوفيد-١٩ Social Movements and Politics during COVID-19* (٢٠٢٢)؛ *تشيلي خلال الحراك Chile en Movimientos* (٢٠٢٣).

تلي هذه المرحلة الأولية، سيشرع قسم «الحركات المفتوحة» حقبة جديدة ضمن حوار كوني، من خلال السعي إلى بناء جسور أكثر مؤسساتية بين الجمعية الأبرز لعلم الاجتماع في العالم وجماهير متنوعة. وقد تمت إضافة تطورين جديدين إلى الروح الأصلية في هذه المرحلة الجديدة من المشروع. أولاً، نسعى إلى تقديم منصة ديناميكية حيث سيتم نشر المقالات أولاً باللغة الإنجليزية على موقع حوار كوني. كما سيتم دمج جزء منها في إحدى الأعداد السنوية الثلاث للمجلة وترجمتها إلى أكثر من عشر لغات. ثانيًا، بدلاً من العمل مع منصة نشر واحدة، سنسعى إلى إقامة شراكة مع وسائل الإعلام الرقمية في جميع أنحاء العالم لبث المحتوى إلى جمهور أوسع

نحثّكم على الاسهام في دفع هذه المرحلة الجديدة من «الحركات المفتوحة». ورغم تركيزنا على المقالات الفردية، فنحن نرحب أيضًا بسلسلة من تحرير محررين مدعوين، تكون جامعة باسهامات النشطاء وعلماء الاجتماع من قارات مختلفة وتعنى بمواضيع محددة. فنحن منفتحون بشكل خاص على النصوص القصيرة التي تتناول الأحداث الراهنة والموضوعات الساخنة في السياسة العالمية والتي لا تقتصر على مجرد إبداء الرأي بل موضوعات قائمة على بحوث و دراسة في المسألة ومتابعة ميدانية للسيرورات الاجتماعية والسياسية. بمعنى آخر، نحتاج إلى علم اجتماع عمومي وكوني متحرك لفهم جميع التحديات التاريخية التي نعيشها و مواجهتها. فهذا سرى عليه قسم «الحركات المفتوحة» و يسعى إلى إلى الاستمرار فيه. ■

توجه جميع المراسلات المتعلقة بقسم «الحركات المفتوحة» إلى فريق الحوار العالمي
globaldialogue@isa-sociology.org

> كيف البحث في النضالات الشعبيّة وكيف نفهمها؟

بقلم لورنس كوكس جامعة ماينوث في ايرلندا، وألبيرتو أريباس لوزانو، جامعة كومبلوتنس مدريد، إسبانيا و سوتابا شاتوبادهياي، جامعة سانت فرانسيس كزافييه، كندا

نساء و اطفال البايغا في مسيرة احتجاجية، الهند، ٢٠٠٣. المصدر: سايمون ويليامز ، ايكتا باريشاد | "ويكيميديا كومونز"

يُعدّ الربع الأخير للألفية من تاريخ العالم ربعا حافلا بالحركات الاجتماعية كذلك و التي تتمثّل في النضالات ضد الإمبراطورية التي أفرزت عالماً من الدّول الأمّة ما بعد الكولونياليّة، والنشاط الشعبي من خلال الكفاح من أجل الديمقراطية التي تواجه هجوما شرسا راهنا وفي مناطق عديدة، والحركات النسوية وحركات مجتمع الميم +التي تحدَّتْ وبشكل جوهريّ البطريركية، وحركات الناشطين في قضايا الهجرة والنضالات المناهضة للعنصرية، والنضالات التي يخوضها ذوو الإعاقة والصّحّة النفسيّة، إضافة إلى حركات مناهضة للحرب، والصراعات الطبقية ذات الأشكال المتنوّعة - بما في ذلك دمقرطة النفاذ إلى التعليم ومن ثمّ النفاذ إلى البحث -إلخ...

تؤكّد كل هذه الظواهر أنّه ثمّة أسباب وجيهة في نموّ دراسات الحركات الاجتماعيّة ونجاحها في مثل هذه الحالة لتلقى اهتماما مثيرا في تضاعيف مجالات البحث. لكن لنتساءل هنا كيف يمكننا النجاح في القيام بالبحوث بشكل جيد؟ لقد كنّا سلّطنا الضوء في مشاركتنا في تحرير أول دليل لمناهج البحوث في الحركات على مدى عقد من الزمن (بالتعاون مع آنّا سزولوتشا، في العمل الميداني حاليّا) على البحوث المشاركة وعلى الجنوب العالمي والرعاية للباحثين الجدد.

> البحوث المشاركة والمتعارف عليها

غالبًا ما تكون الدلائل ذات الصلة بمناهج البحث أساليبا وأدواتٍ لتركيز الإنتاج البحثي الأكاديمي المحض. ومع ذلك، كان للحركات الاجتماعية دور أساسيّ في تطوير النظريات والمنهجيات الاجتماعية الرئيسية (مثال النظريّة الماركسية، والنسوية، والكويرية، أو نظريّة الدّي كولونياليّة). وعليه، تعدّ دراسات الحركات مجالا خصوصيّا متميّزا، حيث تتمّ فيه عمليّة استبعاد الممارسين في الميدان من المناقشة والذين غالبًا ما يكون لمنظماتهم أنشطة تعليمية ونظرية وبحثية خاصة بهم، في سياق محاولة الأكاديميين توكيدهم للجدارة بالإحترام (ملاءمة التمويل والأمان السياسي) لتخصّصاتهم. وبشكل يتوافق مع هذه الحالة، كانت دلائل البحوث السابقة إمّا علمية بحتة في نبرتها أو جدّ نظرية في طرحها لمناهج وطرائق بحث جذرية ولكنها تفترض تعلّمات وسياقا أكاديميين مُسبقين.

لقد سعينا إلى اعتماد منهجية جديدة حيث وجّهنا دعوة إلى المؤلفين العاملين في سياقات أكاديمية بحتة للمساهمة بفصول جنبًا إلى جنب مع الباحثين العاملين في الحركات وذوي الخبرة الواسعة في أساليب البحوث التعاونية والمشاركة وطرائقها بمختلف أنواعها. وخلص ادراكنا أنّ النتيجة تمثيلٌ أفضل بكثير لمسألة الثراء الفعلي والإبداع في دراسات الحركات، يرفقها انخراط العديد من الباحثين في العدالة الاجتماعية.

يسعدنا جدّا أن يكون لدينا قسمٌ مخصّص «تطبيقات» في دراسات الحركات والذي يتمثّل في ماهي علاقة الحركات بالبحث، بمختلف أنواعها؟ تمّ تجاهل هذه القضية في معظم الأحيان أو طرحها بوصفها مُثُلٌ شديدة التجريد، بدلاً من استكشاف التجارب العملية لتلك الحركات وللباحثين المنخرطين فيها بمرور الزمن- وهي خطوة مثيرة للاهتمام وصعبة ونقطة انطلاق ضرورية لأداء عمل أفضل.

>>

> حركات الجنوب العالمي والشمال العالمي

وكما هي الحال مع العديد من المسائل الأخرى، كان للشمال العالمي اليد العليا على الكتابة حول كيفية البحث في الحركات - رغم وجود حركات أوسع بكثير في أغلب الأحيان تحدث في الجنوب العالمي. وحتى راهنا تتمحور كل الدلائل في دراسات الحركات (باللغة الإنجليزية) حرفيًا حول أمريكا الشمالية أو تعنى بأوروبا الغربية من حيث المؤلفين والموضوعات في تناقض تامّ مع التاريخ الطويل الحافل بالبحث حول النضالات الشعبية ضمن إطار «الحركات الاجتماعية» في أمريكا اللاتينية والهند وجنوب إفريقيا، وغيرها.

اتفقنا على تحرير دليل جديد (أول كتيب عام منذ عقد) يستوجب القيام به من منظور أكثر كونية- رغم عدم ادّعائنا النجاح تحريره. وحتى في حالة الحصول على تمويل مستقل للقيام بالترجمة، والعمل جاهدا على التحرير للمتحدثين باللغة الانجليزية غير الناطقين بها، لن يسنح ذلك بتجاوز العقبات الناجمة عن مركزية اللغة الإنجليزية المكثفة في الأوساط الأكاديمية العالمية. نشير إلى أنّه وفي الآن ذاته يعني استمرار التفاوتات في تمويل الأبحاث و الدراسات أن البلدان الأصغر نسبيًا والتي لا تمثّل فيها الحركات أهمّية بالغة (مثال إنجلترا) تحتل مساحة واسعة في النشر الأكاديمي العالمي.

ورغم ذلك نحن سعداء بإصدار أول دليل يؤثّثه مؤلفون ويتناول موضوعات من كافة القارّات. (باستثناء انتاركتيكا). دليل يبرز دراسات الحركات في الجنوب العالمي وينطوي على رؤى وأفكار السكّان الأصليين إلى جانب منظورات أخرى. نشير إلى أنّ هذا الجهد ليس إلّا خطوة أولى نحو صورة أكثر صدقا وأكثر إفادة لأفضل الممارسات البحثية عالميًا.

> دعم الباحثين الجدد

نخلص في هذه الورقة إلى فكرة مفادها أنّ علماء الاجتماع لا يدركون في أغلب الأحيان وبالقدر الكافي كيف يمكن للأشخاص المنخرطين في حقل البحوث هذا دعم الآخرين بغية وضع أقدامهم على بداية مسار. و لا يفكّرون كيف تتمّ العمليّة. يخضرنا في هذا السياق مثال معظم أنحاء أوروبا حيث لن يتلقّى الأشخاص الذين يرغبون في إجراء أبحاث الدراسات العليا حول الحركات أبدًا تعليما أو تدريبا جامعيًا حول التّحديات الشرسة حين القيام دراسات الحركات - وقد يضطرون إلى كتابة بحوثهم أو مشاريع تمويل دون النّفاذ إلى مكتبات الجامعة، ما لم يقم المستفيد من المنحة الحالي يجندهم في مشروع مخطط مسبقًا. وبالتالي، تكون المساحة الحقيقية للبحث ضيّقة ولا تسمح بالولوج إلى التنوع الهائل لدراسات الحركات، فيغيب انتاج المعرفة ويطغى الميل إلى إعادة إنتاج ما أتى عليه الوافدون الجدد حقًا في الحقل. أمّا عن الباحثون القائمين على الحركات والذين يعانون من غياب روابط متينة بالتقاليد البحثية المستقلة فحدّث ولا حرج فهم أكثر سوءًا و لا يحصلون إلّا على فتات الدعم إن وجد.

وفي هذا السياق، نحن في غاية الامتنان باستعداد الناشر لتوفير مقدمتنا الثريّة (١٢٠٠٠ كلمة) مجانًا على الإنترنت. آملين أن يساعد هذا في دمقرطة النفاذ إلى نطاق كامل متكامل من الامكانيات، إضافة إلى فتح المجال لجميع الطرق المألوفة التي يمكن من خلالها للنشطاء والباحثون خارج الجامعات والطلاب في الجنوب العالمي لنفاذ إلى مواد بحث عادة ما تكون مدفوعة الأجر.

وبصورة أكثر أساسية، بذلنا جهودا مع المؤلفين ترمي إلى ضمان نفاذ الوافدين الجدد في الميدان إلى هذه الفصول -و نعني الأشخاص الذين كانوا خارج مقاعد الدراسة لعقود، و أولئك الفاقدين لتعليم النخبة، والأشخاص المتحدثين باللغة الانجليزية غير الناطقين بها، وكذلك الأشخاص الذين تتّجه بوصلة اهتماماتهم صوب اتجاهات عديدة من خلال تحمّلهم لمسؤوليات الرعاية أو النضال السياسي أو ضغوطات الشغل. إذ يستوجب البحث جهودا مضنية دائما، لكن لا ينبغي أن تعني الكتابة عن الأساليب تباهيا بالرأس المال الثقافي بطرق إقصائية.

تعدّ تجربة تجميع هذا الكتاب تجربة هائلة واستثنائيّة ومؤثرة. فقد أماطت اللّثام عن بعض الأعمال الإبداعية والمنطقيّة والملتزمة للغاية والتي يتم إجرائها في العديد من الحركات وفي مناطق جغرافيّة ومجالات أكاديمية مختلفة. وحيث استجاب الأكاديميون المتمرّسون في الشمال العالمي، والشخصيات الرئيسية في الجنوب العالمي، والباحثون الناشطون والباحثون المهنيون المبتدئون للمشروع بكلّ ما أوتوا من طاقة وكرم. نعتقد أن هذه المجموعة تعرض بعضًا من أفضل الطرق العديدة التي يشارك بها البحث مع الحركات الاجتماعية، ونأمل أن تلهم هذه التجربة الوافدين الجدد خاصّة انضمامهم إلى هذه المجادلة الدّائرة وكذلك المناقشات بين العلماء. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى لورنس كوكس على حسابه الإلكتروني laurence.cox@mu.ie
وعلى حسابه على تويتر @ceesa_ma

> ممارسات الفيديو لشعب المايا

ولامركزية المعرفة

بقلم كارلوس ي. فلوريس، الجامعة المستقلة في ولاية موريلوس، المكسيك

المصدر: كارلوس فلورس، ٢٠٠٦

في نذ تسعينيات القرن الماضي، عملت في مشاريع فيديو تعاونية مع المنظمات المجتمعية للمايا في غواتيمالا. كانت البلاد، عند بدء بعض هذه المشاريع، تخرج من حرب أهلية استمرت ٣٦ عامًا انتهت في ١٩٩٦ وخلفت ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ قتيل وأكثر من ٤٥,٠٠٠ مفقودا، أغلبهم مدنيون من المجتمعات الأصلية. ظهرت الحركات والمنظمات الاجتماعية للمايا مجددًا بعد الآثار المدمّرة التي خلّفها النزاعات المسلح، هذه المرة للمطالبة بالحقوق والعدالة من دولة غيرأصلية إلى حدّ كبير. فغدا الفيديو أداة تعليمية مهمّة في بعض المناطق، ليس فقط لتعزيز الهوية العرقية والمطالب السياسية، ولكن للتصدّي لسرديات مهيمنة غيرسرديات الشعوب الأصلية حول حياواتهم وسياساتهم وممارساتهم الثقافية.

تمثّل دوري، بصفتي عالم أنثروبولوجيا بصرية كان قد تلقى تمرّسه في الغرب، في المساعدة على تنظيم سرديات المواد البصرية بالاعتماد أساسًا على الفيديوهات التي أنتجها الأشخاص المشاركون في المشاريع والنقاش معهم حول عمليّة التحرير الأساسيّة والتي تظهر من خلالها الرسائل لجماهير متنوعة. شرعنا في البدء بين المجتمعات الأصلية لمايا-كيكتشي (Maya-Q'eqchi')، ثم امتدّ المشروع لاحقًا في تضاعيف مجتمعات المايا-كيتشي (Maya-K'iche')، و توصّلنا إلى انتاج عدة وثائقيات تعنى بالممارسات الثقافية، والذاكرة، والعدالة للقرويين الذين قُتلوا خلال الحرب، وأخيراً تطرقنا إلى النضالات من أجل استقلال واحترام أشكالهم الخاصة من القانون وآليات تسوية النزاعات. يتّسم ما توصّلت إلى ادراكه من تجارب الفيديو

>>

مع مجتمعات المايا، بِبُعد المخرجات التعاونية عن سمة البساطة وانطوائها على تفاعلات وفهم معقد،خاصةً أن خلفياتنا الاقتصادية والثقافية المختلفة تشكل توقعات متنوعة للمشاريع.

> الإرث الحداثي/الاستعماري

أثر بعدى الحداثة والاستعمار، بدرجات مختلفة، على عملي التعاوني فيما بين منظمات المايا، وأيضًا على الجهود التي يبذلها الباحثون المنخرطون في الحركات الاجتماعية، لا سيما فيما يُعرف بالجنوب العالمي. وكما لاحظ العديد من العلماء، يمثل هذان البعدان وجهان لعملية التوسع الغربي نفسها. فمن جهة، يميل التقليد الحداثي، الذي يزعم تبنيه لمواقف موضوعية قائمة على الحقيقة العلمية، إلى تطوير معايير وخطابات مؤسسية لبناء مقترحات مهيمنة حول كيفية التفاعل مع الطبيعة والحياة الاجتماعية. و لكن يغيب عن هذه الأخيرة التوافق دوما مع الطرق التي ينشئ بها الأشخاص ميدانيا في واقعهم. من ناحية أخرى، أدّى الاستعمار إلى توليد علاقات قوة غير متكافئة بين الأشخاص في الميدان وبين الباحثين، بالإضافة إلىالتطبيع مع وجود «الآخر» الثقافي، الذي لا يختلف فقط عن هذه الشعوب بل يعيش أيضًا في أزمنة وأمكنة منفصلة. وكثيرًا ما عمل هذا الانفصال على تعزيز رموز السيطرة والاستعباد والاختلاف الثقافي.

ومسايرة لمثل هذا المنطق، شكلت النخب العالمية، المتكونة صلب تقاليد الفكر الليبرالي/التنوير الغربي، نفسها تاريخيًا، بوصفهم مواطنين معياريين تم من خلالهم تبيان ثقافات «الآخرين» وتحديدها. إذ تم تطبيع هوية التبعيّة المحدّدة هذه (مثال العرق أو الجندر) لتغدو غير مرئية تقريبًا من خلال فرض «كونية» من المفترض قدرتها على بناء واقع موضوعي. من الواضح معاناة الأشخاص الذين يتفاعلون مع الباحثين ميدانيا في سياقات اللامساواة الاجتماعية من القدرات المحدودة على اثبات رؤاهم و تصوّراتهم للطرق التي تم بها تصور مراكز القوة لحيواتهم وحيوات الجماعات التابعة لهم.

لقد سنح لي البناء التعاوني لمحتوى المواد السمعية البصرية مع صانعي الفيديو من شعب المايا بفهم كيفية تحديد علاقات القوة مفاهيميًا للطرائق التي يتم بها ادراك الأشياء من عدمها في أي من المجتمعات، والذي يُثبت بدوره ويعطي الأولوية لأشكال محدّدة من المعرفة على حساب غيرها من الأشكال. حيث يدرك صانعو الأفلام من المايا والسلطات المحلية،على سبيل المثال، الممارسات القانونية لمايا-كيتشي (Maya K'iche') كونها جزءا من نظام متكامل قائم على قيم ومبادئ ورؤى عالمية تعود إلى شعب المايا، على نقيض التصوير الإعلامي المهيمن والمتكرر لقانون الشعوب الأصلية كونه «عدالة خام» أو «تنصاف نسبي».

> مقاربة جديدة

تتطوّر في هذا السياق من الهيمنة الابستيمية، وضمن العلوم الاجتماعية تصوّرات انعكاسية ومراجعاتية تطور منظورًا نقديًا ومنتجًا دات الصلة بأهداف وغايات وأساليب البحث البصري. إذ غدا ممكنا الآن إعادة التفكير في أشكال جديدة من العلاقات والتعاون، ممّا يولّد ممارسات ومشاريع أكثر إبداعًا في علاقة بالبحث البصري عامّة. إضافة إلى تآكل الانقسامات بين الباحث/ين و بين «الآخر/ين» الثقافي إذ برز عدد متزايد من الباحثين العاملين إما في مشاريع مشتركة مع المجتمعات المحلّية التي يدرسونها أو يحتفظون بدرجات مختلفة من الانتماء لتلك المجتمعات. وتتأثر ممارساتهم بتحديداتهم الثقافية وتدريبهم الأكاديمي وكذلك بمواقعهم السياسية. يستلزم هذا التحول الوعد، الذي لا يتم الوفاء به دائمًا، بالتفاعلات الأقل تراتبية والأفقية فيما بين المشاركين في مثل هذه المشاريع البحثية.

تميل الأبحاث في العلوم الاجتماعية إلى تفضيل النص المكتوب، مما يجعل مخرجات البحث غير قابلة لبلوغ المجتمعات ذات مستويات الأمية المنخفضة أو الألفة مع سمات وإطارات الحداثة السائدة المهيمنة. ولذلك، يكتسب استخدام البحث الاجتماعي للموارد السمعية البصرية أهمية خاصة في المساعدة على تجسيرالمسافة بين المشاركين في المشاريع البحثية، حيث يمكّنهم من تسهيل البناء التعاوني لمخرجات البحث وتوفير مساحات للقاء وجهات نظر أشخاص ذي خلفيات ثقافية وتجارب متمايزة. يمكن لهذا النوع من مخرجات البحث أن تتداول بشكل أوسع بين الجماهير التي قد يكون لها علاقة مختلفة مع العوالم المبنية على النصّ المكتوب. تجذر الإشارة إلى انطواء العديد من التجارب التعاونية للباحثين والمجتمعات المحلية التي تستخدم وسائط الإعلام السمعية البصرية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على إمكانية دعم الحركات الاجتماعية وتعزيزها بشكل أفضل في الدفاع عن مصالحها ومطالباتها التعليمية والسياسية والاقتصادية والترابية والقانونية والبيئية والثقافية.

وعليه، تنطوي الرهانات على إمكانية الهيكلة والتأكيد الاجتماعي المشترك للممارسات التي من خلالها توضح الابستيميات البديلة - في هذه الحالة، مطالب شعب المايا - والفيديو التعاوني المتداخل،. إذ لا يتوجّب الإعتقاد في تباين هذه الطرق في فهم الواقع إختلافا جذريًا أو غير متكافئة مع المعايير المهيمنة. بدلاً من ذلك، يتجسد التحدي في لامركزة التحقق من صحة إنتاج المعرفة والممارسات الاجتماعية وعوالم الحياة التي توجد على هوامش الثقافات السائدة و مراجعتها. ■

توجه كلّ المراسلات إلى كارلوس ي. فلوريس carlosyflores@aol.com

> التصعيد الدّموي
الاسرائيلي الفلسطيني في سياقه

بقلم ليف غرينبورغ، جامعة بن غوريون في النقب، وكلّية دارتموث، الولايات المتّحدة الأمريكيّة

لا فائزون في الحرب". المصدر: زو هاديريتش

في أعقاب ذبح المدنيين الإسرائيليين، من الأطفال والشيوخ، واغتصاب النساء، وتشويه الجثث وحرقها من قبل حماس في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، اتّسمت ردّة الفعل العامة في إسرائيل بالعبارة التالية: «لا تخبرني عن سياق الاحتلال وحصارغزة، انسَ النظريات النقدية للكولونياليّة والاستعمار الاستيطاني».

وحدث تغافل مواز عن السياق كردّة فعل على قيام الجيش الإسرائيلي بقصف آلاف المدنيين الفلسطينيين، ومقتل النساء والأطفال، فضلا عن تدمير أحياء بأكملها وتهجير ١,٩ مليون فلسطيني من ديارهم. كما تغافل التجريد من السياق، في هذه الحالة، عن مذبحة المدنيين على يد حماس والجهاديين في جنوب إسرائيل أو حتى الذهاب للقول بعدم حدوث ذلك على الإطلاق، رغم تسريبات لمقاطع فيديوات أنتجتها كاميرات مقاتلة تابعة لحماس تظهر تلك الفظائع وترمي إلى إرهاب الإسرائيليين فيما يمكن تسميته بأسلوب داعش.

يجب تحديد موقفنا الأخلاقي بوضوح موقف بَيِّنٌ بتمثّل في ما من سياق يمكن أن يبرّر القتل الدولي العمد للمدنيين والذي يعدّ جريمة حرب. إذ لا وجود لتناقض، في اعتقادي بين الموقف الأخلاقي والموقف السياسي. إن المفهوم النظري للمساحات السياسية الدينامية، الذي وضعته قصد تحليل الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية، تمّت صياغته من أجل تحليل كل من الانفتاحات السياسية وخيارات العنف، مع الاتّخاذ في الآن ذاته لموقف أخلاقي وسياسي واضح ضدّ العنف.

وسعيا إلى تحليل العنف القاتل، للسياق أهمّية قصوى. فهو أساسيّ لفهم الديناميات التي أدت إلى دورة العنف الدائرة وفي محاولة لاحتواء المزيد من التصعيد. سأوضّح هنا بإيجاز كيف هيمنت كلا الساحتين السياسية الإسرائيلية والفلسطينية على النخب المتعصبة الدينية المستعدة لشن حرب شاملة حتى النصر. وهذا هو الهدف المعلن لقيادة حماس والحكومة الإسرائيلية، وهو لعمري كارثة لكل من الشعبين وللمنطقة. وسأخلص في نهاية هذه المقالة بطرح نهاية سلمية محتملة للحرب الحالية.

> السّياق النظري

يبرز مايكل مآن Michael Mann في بحثه المقارن لسبع عشرة حالة من حالات التطهير العرقي المهلك الفتّاك، حدوث هذه الحالات عند شعور مجموعة عرقية ب خطر التهديد، وتشمل هذه ثلاثة عناصر سياسية: ١) نخبة سياسية راديكالية، ٢) مجموعات شبه عسكرية منظمة، و ٣) دعم اجتماعيواسع النطاق. و لكن في ظلّ

>>

أي ظروف ينخرط الطرفان في حرب شاملة ضد بعضهما البعض؟ تتمثّل الإجابة في شرطين أولهما، ضرورة الإعتقاد بامكانيّة النصر وثانيها توقّع الحصول على دعم القوى الدولية الخارجية.

يعدّ الاستعمار الاستيطاني فتّاكا على نحو خاص، كما يتّضح في حالاته في الولايات المتحدة وأستراليا. ومع ذلك، يظلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أبلغ تعقيدًا، إذ يتمّ تفسيره بطريقة خاطئة كونه حالة بسيطة من الاستعمار الاستيطاني. نجادل هنا بأنّ الحالة الإسرائيلية تنطوي على كلا النوعين من الاستعمار ألا وهما الاستعمار الاستيطاني والاستعمار «الكلاسيكي»، والذي يشمل الهيمنة العسكرية والاقتصادية. كما غدا الصراع صراعًا وطنيًا حين محاولة اليهود الهاربين من معاداة السامية في أوروبا الشرقية بناءَ دولة أمّة في وطنهم القديم، ومقاومة السكان المحليين الفلسطينيين لنزوحهم إلى فلسطين وإخضاعهم. كما برزت سيطرة المتعصبين الدينيين على الحركتين الوطنيتين في السنوات الأخيرة.

يمكننا من خلال دمج هذه الأدوات التحليلية، فهم سياق الانفجار البركاني الحالي والتطورات الخطيرة منذ ٧ أكتوبر. فمآل السعي إلى احتواء العنف والبحث عن حلول سياسية الفشل حين تجاهل التعقيدات المحلية لهذه الحالة بالذات و التغافل عنها.

> السياق العالمي

يعدّ السياق العالمي جوهريًا في فهم الاستراتيجيات في كلا الجانبين. يتبيّن واضحا أنه ومنذ أن أعادت إسرائيل نشر قواتها العسكريّة حول غزة قبل ثمانية عشرسنة، أبدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأنظمة العربية المحافظة تسامحها مع القصف الجوي الإسرائيلي الدوري واحتملته كردّة فعل على هجمات حماس باعتبارها أعمالًا مشروعة للدفاع عن النفس، متجاهلة بذلك سياق الحصار والخنق الاقتصادي

لقد تجاهلت اتفاقيات السلام الإبراهيمية بمبادرة من دونالد ترامب بين الدول العربية وإسرائيل، محن الاإخضاع والاضطهاد والقمع الفلسطيني، وهي بالتأكيد السياق المتّصل لفهم تطرف المتعصبين الدينيين الإسرائيليين والتابعين لحماس وتتمثّل في: أ) شجّع غضّ الطرف عن القضية الفلسطينية أكثر الاتجاهات تطرفا وتوسعية في نظام الحكم السياسي الإسرائيلي، تحت غطاء الوهم أنه بإمكان اسرائيل مواصلة حصار غزة إلى الأبد، ومواصلة توسيع المستوطنات التي تُهجّرالفلسطينيين في الضفة الغربية. ب) اعتمدت حماس في ردّها على الاتفاقات الإبراهيمية، على الدّعم الإيراني وحاولت توحيد الفلسطينيين وقيادتهم إلى المقاومة المسلحة الوطنية.

وبلغت كلتا العمليتين ذروتها في مذبحة ٧ أكتوبر التي ارتكبتها حماس وفي الرد الإسرائيلي العنيف. يبدو جليًا واضحا الآن أنه لا مجال إلى تجاهل القضية الفلسطينية والوضع المأساوي في غزة. ونظرا لغياب قيادة سياسية شرعيّة قادرة على التوصل إلى حلول سلمية من الجانبين، قد يدفع الجانب العالمي للصراع إلى تدخل دولي أكثر إيجابية وتوازنا.

> السياق المحلّي

نشير في هذا السياق إلى إعادة هيكلة نظام السيطرة الإسرائيلي على الفلسطينيين بعد الانسحاب أحادي الجانب من غزة سنة ٢٠٠٥، مما أدى إلى احلال ما يمكن تفسيره بحالات ‹› توتر مستقر›› مع اشتباكات عنيفة متفرقة (تسمى ‹›جولات››) يتغاضى عنها المجتمع الدولي ويتساهل معها. حيث تمّ تقسيم الفلسطينيين إلى أربع جماعات سياسية تحت أنظمة هيمنة مختلفة ألا وهي المواطنون الإسرائيليون، وسكّان القدس، وأكبر مجموعتين تحت الهيمنة العسكرية مقسّمة بين حكم حماس في غزة المحاصرة وجماعة سلطة منظّمة فتح الفلسطينية (السلطة الفلسطينية) التي تحكم المدن في الضفة الغربية.

تحتمل كل من النخبة السياسية الفلسطينية واجبات إدارية تجاه سكانها المدنيين وتعتمد على إسرائيل في الكفاف الاقتصادي وعلى الجيش في حركتها. ثمّة تباينان رئيسيان بينهما. فمن ناحية، ظلت السلطة الفلسطينية ملتزمة باتفاقات السلام متعاونة وفق ذلك مع قوات الأمن الإسرائيلية، و مستمرّة في الجهود الدبلوماسية لاستئناف المفاوضات السلمية. نشير إلى فقدانها المستمرّ للشرعية. أمّا في الجاب الآخر فقد ألّفت منظّمة حماس بين الجهود السياسية والمقاومة المسلحة، مطوّرة من قدراتها العسكرية من جولة إلى أخرى ومكتسبة شعبية. تجدر الإشارة إلى عمليّة تحييد المواطنين الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وغزة والتي تهيمن عليها النخب الاستبدادية المدعومة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل النظام الإسرائيلي.

كما غدا المواطنون الإسرائيليون أنفسهم محاصرين من قبل النخب السياسية المحافظة، الذين كانوا يحتقرون نظام السيطرة القائم على مبدأ فرّق تَسُدْ، دون الحاجة إلى رؤى سلمية للمستقبل. لقد أعطى نتنياهو الأولوية لحماس لأنه نجح في اكتساب شعبية في كل مواجهة عنيفة. حيث كان اتّسمت قوة سياسية إسرائيلية واحدة فقط رؤية للمستقبل تتمثّل في المتعصبون المسيانيين Messianic الذين يسعون إلى توسيع نطاق هيمنتهم وتفكيك كل من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحكم حماس في غزة.

وفي غياب رؤى سياسيّة بديلة برزت على السطح اختلافات رئيسيّة بين القوى المسلّحة المسيطرة على الضفّة الغربية ألا وهي النخب الأمنيّة الإسرائيلية التي تسعى إلى الحفاظ على تعاونها مع السلطة الفلسطينيّة في السيطرة على المدنيين من جهة والمستوطنون المتعصّبون الميسيانيون المسلّحون الذين يسعون باستمرار إلى تهجير الفلسطينيين و تخريب التعاون بين السلطة الفلسطينية وجيش الدفاع الإسرائيلي.

لقد أصيبت المنظومة السياسيّة الاسرائيليّة بشلل خلال الخمس سنوات متتالية بين سنة ٢٠١٩ و ٢٠٢٢ و عانت من مأزق كتلة بين نتنياهو المتحالف مع المتعصّبين المتطرّفين الغلاة والمعارضين لكتلة بيبي (نتنياهو) التي تستخدم العذائيّة العشائريّة ضدّه في غياب رؤى سياسية بديلة.

تجادل هنا أنّ تشكيل تحالف متطرّف في ديسمبر ٢٠٢٢، وارساء التشريعات المناهضة للديمقراطية، وتوزيع الوظائف الوزارية على القادة الأشدّ تطرفًا من المستوطنين المتعصبين، على غرار سموتريشSmotrich وبن غفير Ben Gvir كان قد أثار تعبئات مدنية غير مسبوقة موجّهة ضدّ الحكومة. حيث يتماهى المتظاهرون بهويّة النخب العسكرية ضد المستوطنين المتعصبين الأشدّ تطرّفا، كما بثّ تنظيم وحدات احتياطيّة بأسرها معلنة رفضها الالتزام بتأدية الخدمة العسكرية في ظل الحكومة المتطرّفة.

كما حذر جميع المسؤولين الأمنيين تقريبًا، بمن فيهم رئيس الأركان هاليفي Halevi ووزير الأمن غالانت Galant، نتنياهو من أن التوترات الداخلية ستستفزّ حماس وتدفعها الهجوم، لكن لم يلق نتنياهو بالا لتلك التحذيرات. وكلّ يوم ومنذ ٨ أكتوبر٢٠٢٣، يتمّ تذكير نتنياهو بتغافله عن تلك التحذيرات لكنّه كان يتّسم محور ردّه في كلّ مرّة بضرورة تأجيل ‹›القضايا السياسية›› حتى نهاية الحرب. يبدو جلّيا واضحا أنّ لا مصلحة سياسية لنتنياهو في إنهاء الحرب، ممّا سيؤدي إلى لجنة تحقيق مقابل إهماله، وليس ثمّة مصلحة لشركائه السياسيين بإنهاء الحرب كذلك نظرا لهدفهم الرامي إلى تهجير الفلسطينيين وتوسيع الاستيطان اليهودي في المناطق التي يتم إخلاؤها.

> كيف تستطيع وقف الحرب وبناء رؤية سلمية بديلة

يظلّ السؤال حائرا متحيّرا : كيف نستطيع وقف الحرب في ظلّ سيطرة المتطرّفين من الجانبين وسعيهم إلى الحاق الهزيمة التامة بالعدوّ بخيار الحســـم العسكري في

حين تغيبُ عن المعتدلين في كلا الجانبين القيادة والشرعيّة والرؤى السلمية البديلة؟

نحن أمام لحظة تاريخيّة محدّدة تنطوي على فرصة احداث تغيير نموذجي في الموقف الدولي تجاه إسرائيل/فلسطين: أوّلها فرض وقف إطلاق النار و تبادل للأسرى و السجناء. ثانيا التوصّل إلى اتّفاق بوقف الإعتداءات (هدنة) و البدء في إعادة إعمار غزّة و ثالثا البدء في بناء الثقة في الديبلوماسيّة و السياسة و ذلك من خلال مراعاة كلا التطلّعات الوطنيّة ألا وهي تحرير فلسطين و التشديد على ضرورة التهدئة من خطر انعدام الأمن في اسرائيل.

يتمثّل نموذج التدخّل في اعتقادي في اتفاقية السلام في أيرلندا الشمالية بوساطة الحكومتين البريطانية والأيرلندية (الموسومة ب اتفاقية الجمعة العظيم: المترجمة.) حيث يتوجّب أن يكون الوسطاء في حالتنا الولايات المتّحدة و مصر و المملكة العربية السعوديّة يستخدم في الاتفاقية نماذج تقاسم السلطة والذي يتجاوز صيغة الحل القائم على أساس دولتين. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى ليف غرينبورغ على حسابه الإلكتروني grinlev@gmail.com

يستند هذا المقال إلى عرض تم تقديمه في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٣، كجزء من سلسلة من حلقات النقاش التي نظمتها فيردجينيا تاك Virginia Tech حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، قام المؤلف بمراجعته آخر مرّة في ١٧ يناير ٢٠٢٤.

> العودة الغربية للسياسة التدخّلية للدولة

بقلم باولو جيرباودو، جامعة كومبلوتنسي في مدريد، إسبانيا

المصدر: "بيكساباي"

تمثّل أحد أبرز الاتجاهات السياسية العالمية إثارة للدهشة في أواخر سنة ٢٠١٠ وأوائل سنة ٢٠٢٠ في عودة تدخل الدولة في الاقتصاد. حيث نشهد وبعد عقود عديدة حيث كانت فكرة تدخل الدولة بأقل قدر ممكن في الاقتصاد و التي شكّلت يقينا تامّا و عقيدة مغروسة حزبيّة، قبولا جديدا بالحاجة إلى سلطة الدولة - للأفضل أو للأسوأ

تتعدّد الأمثلة في هذا الاتجاه وتبرز واضحة بيّنة في بعض الحالات. لكن من المستغرب أنه لم يتم رسم آثارها بالكامل. فبينما وجد إجماع قويّ خلال العصر الذهبي للنيوليبرالية على ضرورة إنشاء سوق عالمية حرة، منذ اندلاع الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨، قامت العديد من البلدان بفرض رسومات جمركية وقيود تنظيمية جديدة. وفي حين كان من المفترض أن تنأى الدولة ومنذ فترة طويلة عن النزعة التدخّليّة في الاقتصاد، انخرطت الحكومات راهنا وبشكل علني مفضوح في السياسة الصناعية، وتحديداً في رسم فكرة واجب الحكومات في أخذ قرارات ذات الصلة بالأولوية الاقتصادية للبلاد، وتعزيز التميز التكنولوجي، وضمان توجيه رأس المال نحو القطاعات الاستراتيجية. وأخيرًا، وإزاء أفعال السياسيين على مدار عقود من الزمن بتخفيض الاستثمار العمومي بشكل تدريجي، الذي تولّد عنه سقوط جزء كبير من البنية التحتية في حالة انهيار و تآكل، ثمّة اليوم إجماع واسع جديد على الحاجة إلى تعزيز الاستثمار العمومي، كما رأينا في الخطط الاستثمارية للجيل القادم من الاتحاد الأوروبي أو البرامج الاقتصادية بايدنوميكس (نسبة إلى بايدن) والتي تهدف إلى تسريع التحول الأخضر والرقمي.

ما الواجب إدراكه من عودة تدخل الدولة، التي وُصفت بأنها ترقى إلى مستوى «إجماع واشنطن الجديد» (على النقيض من «إجماع واشنطن» النيوليبرالي)؟ هل يستدعي هذا الأخذ بهذا الخطاب السياسي وهذه التغيرات السياسية كونها مجرد تغيير تكتيكي وربما مؤقت ضمن الإجماع النيوليبرالي؟ أم أنها بصيص من تحول أكثر هيكلية وأطول أمد في السياسة؟ و حتّى راهنا يعتقد أنّ هذه التغييرات في الغالب، خاصة في اليسار وبين مختصي الاقتصاد السياسي النقديين، بوصفها تصحيحًا محدودًا للمسار يتماشى بشكل أساسي مع الروح الشاملة للاقتصاد النيوليبرالي.

لكن أجادل هنا أن هذه الاتجاهات تشكل مظاهر تحولات عميقة للرأسمالية المعاصرة وللديمقراطيات الرأسمالية. حيث تبرز هذه التغييرات إلى إزاحة ــ على الأقل جزئيا ــ للاتفاق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن التدخل الحكومي، والذي هيمن على العصر الذهبي للعولمة، وأنه قد غدا مقبولا وعلى نطاق واسع، وفي في هذه الأوقات المحمومة، أن تتدخّل الدولة و على نحوأكثر قوة. لكن هذا - وهو أمر بالغ الأهمية - لا يعني أن التغيير وعودة الدولة تمثلان بطبيعتهما تحولا إيجابيا أو ما يشبه التحول نحو الاشتراكية. فقد تم في الواقع، كما سنرى في معظم الحالات، تنفيذ سياسات تدخليّة جديدة لصالح الأثرياء والشركات الكبرى.

>>

يدعو هذا التغيير في البارادايم علماء الاجتماع إلى تقديم بعض الافتراضات التي أصبحت مهيمنة في المناقشات السياسية على مدى العقود الماضية. هذا يستوجب منّا إعادة النظر في الفكرة المقبولة على نطاق واسع التي ترتكز على معنى العيش في مجتمع تهيمن عليه «السوق الحرة»، حيث تهيمن المنافسة غير المقيدة وآليات السوق غير الشخصية على جزء من حياتنا. وكما أبرزت الأحداث الأخيرة، ليست السوق «حرة» على الإطلاق، حيث تهيمن عليها احتكارات حفنة من المهيمنين التي ظلتّ تتمتع بدعم صناع القرار. علاوة على ذلك، ارتسم تطبيق ميكانيزمات السوق، في حد ذاته، و في عديد النواحي بشكل خاص من أشكال «سياسة الدولة» الرامية إلى تحقيق أهداف سياسية معينة بالاعتماد على الوسائل الاقتصادية. والآن وبعد أن أصبح تدخل الدولة هذا بيّنا جليّا برز الطابع السياسي لهذه الآليات أكثر فأكثر، وأصبح من العسير الحفاظ على وهم «السوق الحرة». يمكن أن يكون للتحول الإبستيمي الذي أحدثته عودة التدخل، أي الطريقة التي تجعل بها الطابع السياسي للقرارات الاقتصادية أكثر وضوحا، عواقب مهمة على التعبئة السياسية، من خلال تقليل قدرة أصحاب السلطة على الادعاء بأنهم يديرون فقط العواقب المحلية لضغوط السوق.

> ما وراء وهم «السوق الحرة»

قدم عصر النيوليبرالية، الذي ترسخ في الثمانينيات، نفسه ظاهرياً بوصفه عصر «الحكومة الصغيرة» و«الأسواق الحرة» ألا و هو عصر يتم فيه تحديد جزء كبير من مسار المجتمع من خلال اتباع مبادئ السوق كالمنافسة الاقتصادية وآلية السعر. وقد استحوذ هذا التوصيف السوسيولوجي على أكثر نقاط الإجماع تميزًا في الأيديولوجية السياسية، والتي ركزت على تمجيد السوق شيطنة الدولة. و تبلور بين ثمانينيات القرن العشرين وأوائل العقد الأول من الألفية الثالثة، إجماع واسع النطاق حول هذه المسألة، امتد من «المتبنين الأوائل» من بين المحافظين الجدد مثال مارغريت تاتشر ورونالد ريغان إلى المقلّدين من بين قادة الطرف الثالث مثال بيل كلينتون، وتوني بلير، وجيرهارد شرودر.

ففي جدال استحواذ السياسيين من يسار الوسط ويمينه من النيوليبراليين، كما فعل العديد من النقاد في ذلك الوقت، على النواة الأساسية من الحقيقة. وحيث استسلمت قطاعات واسعة من الطيف السياسي، من يسار الوسط ويمينه على حد سواء، بفكرة أنه في «الأزمنة الجديدة» لـ «نهاية التاريخ» أو زمن «ما بعد» السياسات (ما بعد الحداثة، ما بعد الأيديولوجيا، ما بعد الطبقية على حد تعبير بعض التعبيرات الأكثر رواجًا)، كان على الدولة وبوصفها أداة رئيسية لما لم يعد، الانسحاب. وفي الآن ذاته، كان لا بد من إطلاق العنان للمبادرة «العفوية» المنسوبة إلى «المجتمع» (أو من الأفضل «المجتمع المدني» لتبيان كونه مجتمعا خارج الدّولة) ونحوالسوق. واعتُبر التدخل التقديري للدولة في الشؤون الاقتصادية الموروثة من الحقبة الفوردية (في إشارة إلى فورد)، أي جهازها التخطيطي وملكية الدولة والضمان الاجتماعي الشامل، عائقًا أمام انطلاقة المبادرات الخاصة.

وغدت المسائل أكثر تعقيدًا بمجرد انتقال المراقب من قمة البرج الأيديولوجي إلى المستوى الأكثر دنيوية لتفاصيل السياسات والعمليات الاقتصادية. حيث انطوى انفجار العولمة الاقتصادية التطبيق الأكثر أهمية لمثل هذا المخطط. وقد شهدت التجارة والاستثمار العالميان نمواً هائلاً في ظل انخفاض القيود التجارية وتلاشي ضوابط رأس المال، وكلاهما مظهران من مظاهر «عدم التدخل» أو «الحرية الاقتصادية». لكن لم تكن العولمة «عفوية». فقد كان ظهورها يسيرا، في كل بلد، إذ عمل السياسيون جاهدا على سن القوانين، وخصخصة الشركات، وإنشاء مناطق التجارة الحرة، و«تعزيز» المالية العمومية حتّى تصبح اقتصاداتها «ملائمة للعولمة».

و سرعان ما بان جليّا حين مواجهة العولمة لعدد من الأزمات المتتالية (في مجالات التمويل والمناخ وحاليّا على مستوى الجغرافيا السياسية) أن النيو ليبراليين لم يكونوا أبدا مستائين من الدولة ككل، بل على النقيض من ذلك أبدوا معارضتهم وبشكل انتقائي ما وسمه بولانتزاس Poulantzas بالأجهزة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، تلك التي نمت خلال الحقبة الاشتراكية الديمقراطية وتولّت مسؤوليّتها عن العديد من التحسينات الملموسة في الظروف المعيشية لغالبية المواطنين. بل تمكّن جهاز الدولة القمعي (الجيش، والشرطة، والسجون وغيرها...) من التطور بشكل ملحوظ خلال الحقبة النيوليبرالية. لقد شهد العالم إلى جانب الأحداث الأسوأ على الإطلاق في تلك الفترة، مثال نظام بينوشيه Pinochet الديكتاتوري في تشيلي، والتي جمعت بين الاقتصاد النيوليبرالي وقتل المعارضين السياسيين، صعود «الدولة العقابية» كما وثقها عالم الاجتماع لويك واكوانت، Loïc Wacquant وارتفاع معدلات السجن في بلدان مثال الولايات المتحدة الأمريكية. حيث اتّسمت «الدولة الاجتماعية الأقل» بدلالات الدولة أكثر قمعًا.

أما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، فقد أُوكل إلى الدولة و باستمرار دور ثانوي. حيث اقتصر تدخلها و بشدّة على أغراض «تعديلية» مع اشتباهات متينة تجاه أي ضرب من السياسات الاقتصادية الاستباقية التي يُنظر إليها كونها سياسة منخرطة في مهمة خطيرة تتمثل في «انتقاء الفائزين» و«مزاحمة المستثمرين». ومع ذلك، وكما جادل منظّرو التعديل منذ فترة طويلة، فإن حتى ما يطلق عليه بـ«إلغاء التعديل» يعدّ شكلا من أشكال التعديل، ولكن، بالإضافة إلى تداعياتها الاقتصادية الملحوظة (السلعنة، وانشاء التكتلات الاحتكارية، إلخ...)، يكتسي إلغؤ التعديل آثارًا أيديولوجية بالغة الأهمّيّة تتمثّل في دفع الناس إلى الاعتقاد بأن الاقتصاد لا يعدّ مجالًا للسياسة، بل مجالًا ترك راهنا لتكشّف لقوى السوق المحضة. إن كان وجود «أسواق» تاريخيا - كما جادلت مدرسة الحوليات للتاريخ الاقتصادي - فلم يكن هناك أبدًا ما يسمى «السوق الحرة». فالسوق جزء لا يتجزأ من المجتمع بشكل دائم، كما أكد على ذلك بولانيي Polanyi تقدّم عودة اليد الظاهرة للدولة في زمن تدخلها الصريح والصّارخ دليلًا وفيرًا على تبديد هذه الأسطورة المؤذية.

> دولة التخطيط الجديدة وتداعياتها السياسية

أظهرت الأزمات الأخيرة عودة ما قمعته النيوليبرالية و الذي سرتسم في النزعة التدخّليّة للدولة. فقد عرفت الأزمات التي شهدناها منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ تبني الحكومات لدور استباقيً أكثر مما اعتدنا عليه. ومثل الكم الهائل من الموارد المالية المخصصة لهذا الغرض أحد الأمثلة الكاشفة عن الخطط الاستثمارية الكبرى التي شهدناها في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهي تتبنى في وسمها ذاته بإطار «المخططات». فحيث ولّيت وجهك تتكاثر الخطط الخاصة بالتغيّر المناخي، والطاقة الشمسية، والرقمنة، والأبحاث المعنية بأشباه الموصلات، إلخ...

فغالبًا ما تتمحور هذه الخطط، بدورها، حول «مهمات» مختلفة، باستخدام عبارة شيع استخدامها من قبل عالمة الاقتصاد الإيطالية ماريانا مازوكاتو Mariana Mazzucato منظّرة «دولة ريادة الأعمال». ويبدو تعارض هذه المسألة مع الشكوك في رسم الخطط وعمليات التخطيط بأنواعه كافة، و التي تعتبر من مخلفات فشل «الاقتصاد المُوجّه» والنموذج الاقتصادي السوفييتي. وتكتسب الاستثمارات الكبيرة في تكنولوجيا الرقائق الدقيقة في الغرب أهمية خاصة.حيث أطلقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في هذا السياق جهودًا لإنتاج الرقائق الالكترونية محليًا والتي كان يتركّز تصنيعها حتى الآن في جنوب شرق آسيا. تعدّ هذه الخيارات غير منطقية من منظور اقتصادي أو سوقي بحت حي تصنّع الرقائق الالكترونية في تايوان نظرا لقلّة تكلفتها. لكنها تستجيب لاعتبارات

أخرى لا يمكن تجاهلها رغم كونها «معادية للاقتصاد» على المدى القصير، مثل اعتبارات التفوق التكنولوجي والأمن القومي، إلخ....

تكتسب هذه العودة إلى الاستثمار العمومي وتخطيط المشاريع أهمية حين النظر إليه من خلال بعض العلاجات المتسرعة النيوليبرالية المألوفة. وكمت لاحظ ذلك ميشيل كاليكي Michał Kalecki في قولته الشهيرة، يبغض الرأسماليون الاستثمار العمومي فهم يعتقدون في ضرورة احتكارهم لكلّ قرارات الاستثمار. وقد كان التخطيط و»دولة التخطيط» هدفًا تقليديًا لهجمات النيوليبراليين مثال الحايك Hayek، وفو مايزيز وفون ميزس von Mises، الذين رأوا في التخطيط بجميع أشكاله مظهرًا من مظاهر الغطرسة الكبرى التي تتسم بإدعاء السياسيين أحقية اتخاذ القرار في أمور لا يحق لغير السوق أن يختارها. لم يتم إلغاء التخطيط، بل تم تحويله، في جزء كبير منه، من الدولة إلى الشركات متعددة الجنسيات، مثل وول مارت Walmart. ولكن هذا لا يعني أن عودة «اليد الواضحة غير المتستّرة» للدولة هي بالضرورة خطوة إيجابية.

قد تكون سياسة «بايدنوميكس»، على سبيل المثال، أعادت التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للاستثمار العمومي، لكنها تعتمد في ذلك على المناولة في الأشغال العمومية، محيلة تلك المشاريع للتنفيذ من قبل شركات خاصة. علاوة على ذلك، يغيب في الولايات المتحدة، كما هو الشأن في معظم البلدان الأخرى، الحديث عن مطالبة الدولة بالسيطرة على « «الصروح الشامخة» للاقتصاد «، كما كانت الحال مع دولة التدخل في فترة ما بعد الحرب. يترصّدنا قدر كبير من العمل الشاق ينتظرنا في معركة استعادة الملكية العمومية من قبضة الشركات الاستراتيجية (رغم وجود تحرّك جزئي في بلدان مثال فرنسا وإسبانيا في هذا الاتجاه). و في المقابل، تظلّ عودة الدولة التدخليّة، محل جدل قوي، كما هي الحال مثلا في صعود السياسي التحرري خافيير ميلي Javier Milei في الأرجنتين على منصّة برنامج يتمحور تحديدًا حول إدانة تدخل الدولة في الاقتصاد. ومع ذلك، يجد سياسيون مثل ميلي أنفسهم مرارًا وتكرارًا في تراجع عن وعودهم بـ»هدم الدولة»، والتي لا يمكن الدفاع عنها، مما يكشف مدى بُعد «السوق الحرة» المفترضة عن مسألة العفوية، بل أنه دائم الاعتماد على تدخل الدولة الخفي. وكما كانت الحال بالنسبة للنيوليبراليين القدامى، لا يريد اللّيبارتانيون من أمثال ميلي «هدم الدولة» حقًا، بل نزع الشرعية عن استخدامها الديمقراطي.

إن كان ثمّة جانب مضيء في الظرف «الحكومي الجديد» حاليا فهو يتمثل في حقيقة أن «الامبراطور العاري». لم يعد تدخل الدولة في الاقتصاد محاطًا بأوهام «السوق الحرة»، كما اتّسم عليه في الماضي القريب، وأصبح دور الدولة حاسما في هيكلة الاقتصاد وإدامة أو تخفيف حدة اللامساواة فيه. يمكن لهذا التحول الإبستيمي أن يوفر للقوى التقدمية نقاط ضغط وأهدافًا جديدة للتعبئة، مع دفع المواطنين لادراك أفضل بأن الاقتصاد ليس بظاهرة طبيعية أو عفوية بل هو عميق التداخل مع القرارات السياسية. و تتهيأ الظروف مع تلاشي فنتازيا مجتمع السوق، لإعادة التفكير في شكل السياسة الديمقراطية في الظروف الحالية. ■

توجّه جميع المراسلات إلى باولو جيربودو paolo.gerbaudo@ucm.es
وعلى حسابه على تويتر: @paologerbaudo

> استبدادية الجدارة

بقلم فابريسيو ماسييل، جامعة فلومينينسي الاتحادية، البرازيل

المصدر: "freepik"

لما كان الثناء على الجدارة في العالم الحديث بوصفها منظومة أخلاقية متفوّقة والأكثر فاعلية في معالجة التفاوتات. وتكمن قيمتها الرئيسيّة وفق مؤيديها بالتحديد في أنها تفتح فرصا حقيقية للجميع للارتقاء إلى السلم الاجتماعي ممّا يكسر حواجز الحيف الاجتماعي الذي تفرضه التفاوتات في الأصل. و من هذا المنطلق، كلّ هذا مسألة جهد فردي لبناء سيناريو أكثر مساواة وشمولية ترفقه الفرص التي يوفرها المجتمع الذي يعتمد على الجدار أساسا.

ما من شيء يمكن أن يكون أكثر تضليلاً من هذا العرض. إذ لم نلحظ في البحث النظري والتجريبي الذي أجريته أنا وزملائي معا خلال السنوات القليلة الماضية في البرازيل، رفقة مديرين تنفيذيين من مختلف المستويات والقطاعات والعاملين في شركات متمركزة في ريو دي جانيرو، إلّا العكس تمامًا. بالإضافة إلى كونها هشة ومضللة في وعودها الأساسية بالصعود الاجتماعي، تعدّ الجدارة هي أيضًا استبدادية بشكل عميق. علاوة على ذلك فإنّ استبداديتها أمر ضمني وغير مرئي وفعالة أكثر من الاستبداد الصريح للحكومات الوطنية اليمينية المتطرفة راهنا.

> المنشأ الاجتماعي وأسلوب الحياة والمواقف السياسية

وقبل التوصّل إلى هذه النتيجة قمنا ببناء بحثنا وتطويره استنادا إلى ثلاثة مستويات أساسيّة سمحت لنا باختبار فرضياتنا الأوليّة. يتناول المستوى الأوّل المنشأ الاجتماعي والمرادف أساسا للأصل الطبقي.

في عينة بحث من حوالي ١٠٠ مدير تنفيذي (بما في ذلك استبيان عبر الإنترنت واستطلاع على شبكة LinkedIn الاجتماعية)، أدركنا على الفور أن الغالبية العظمى (أكثر من ٩٠ في المئة) مولودون لأسرٍ من الطبقة المتوسطة العليا في البرازيل. وبهذه الطريقة، قمنا بتحديد الصلة بين الخلفية الطبقية المرفّهة شغل وظائف ومناصب عالية القيمة في التسلسل الهرمي للعمل. تدحض هذه الحقيقة وحدها الادعاءات الأولية المؤيدة لفكرة الجدارة. حيث تبرز هذه الحقيقة التي توصّلنا إليها أنه بدلاً من أن تكون الجدارة ديمقراطية، فهي تعسفية في ديناميكيتها الضمنية المتمثلة في إعادة إنتاج الظروف المميزة للطبقتين الوسطى والعليا. تشير إلى توصّل رايت ميلز Wright Mills إلى استنتاجات مماثلة في دراسته الرائعة حول النخب في الولايات المتحدة في خمسينيات القرن الماضي.

أمّا المستوى الثاني من بحثنا فيتناول أسلوب عيش المدراء التنفيذيين البرازيليين. تناول المستوى الثاني من بحثنا أسلوب حياة المديرين التنفيذيين البرازيليين. وقمنا في هذا السياق باستطلاع عادات القراءة الخاصة بهم وخلصنا إلى أن مجلات صوت *أمريكا الجنوبيّة* و*فوربس برازيل* *Você S/A* و *Forbes Brasil* ومجلّة *تحليل* *Exame* تعدّ من بين المجلات المفضلة لدى هذا الجمهور. وبعد الاشتراك في هذه المجلات وتحليلها على مدى ثلاث سنوات، توصّلنا إلى نتائج مفادها قيام محتوى المادة بالبناء والدفاع بشكل منهجي ما نعرّفه ب «عقلية السوق»، وهي عقلية قائمة على الجدارة ومحافظة وغاية في الاستبدادية. وللادراك على نحو عميق، يمكن القول إن الدفاع المستمر عن الحرية الفردية وعن الأفراد المفكّرين، أكثر من أي شيء آخر، يؤدّي إلى تحفيز تطوّر الشخصيات الاستبدادية. يحدث لإخفاء الثقة بالنفس اللّامعة لدى للفائزين في السوق، والتي تبلورت في قصص حياة المدراء التنفيذيين ورجال الأعمال المشهورين، للخلفيات الاجتماعية والمسارات المتميزة لهؤلاء الأفراد الذين يتملّكون كل شيء باستثناء فضيلة اجتياحهم لمناصب الهيبة والتميّز والسلطة التي يتولّونها. ما من شيء أكثر استبدادية من هذا. إنه شكل دقيق من أشكال استبداد السوق الأكثر براعة وتأثيرا.

وأخيرا يتعلق المحور الثالث من بحثنا بالميولات السياسية لمن أجريت معهم مقابلات. حيث يغدو في هذا البعد، ما يعتقده الفائزون في السوق واضحًا جليًا، ويعكس وبشكل طبيعي هويّة الأشخاص. و حين السؤال عن القضايا التي يواجهها المجتمع البرازيلي والعالم راهنا مثال المسائل الشغليّة وإصلاحات أنظمة المعاشات التقاعدية، وجذور التفاوتات ودور الشركات في المجتمع من بين أسئلة أخرى قدّم معظم المبحوثين خطابا منمّقا ينسجم إلى حد كبير مع عالم الأعمال. وباختصار، يؤكّد هذا الخطاب على السوق بوصفها مجالا تجتمع فيه كلّ القيم ويصوّر الدولة على أنها الشرير المذنب الذي يقف وراء كلّ المشاكل الاجتماعية. وهذا الوصف يترك المواطنين، ضحايا الدولة العاجزين، دون خيار سوى اللجوء إلى سوق الله للاستجابة لدعواتهم و المساعدة في احتياجاتهم الحيوية.

> العقليّة الاستبدادية

تبدو العلاقة بين هذه «الفكر المحافظ» بعبارة رايت ميلرز Wright Mills، والسيناريو الحالي لعودة اليمين المتطرف وتعزيزه على نطاق عالمي واضحا جليًا. تعدّ هذه العقلية الاستبدادية - وهي أيضًا عقليّة عنصرية، كما حددناها في جوانب مختلفة من بحثنا - وفي تآلف مع «الهابتوس المؤسساتي» corporate habitus السائد بين كبار المديرين التنفيذيين ورجال الأعمال، أمرا أساسيا، مثلا، في انتخاب جاير بولسونارو Jair Bolsonaro سنة ٢٠١٨ في البرازيل. حيث اعتمد انتخابه ودعمه للبولسونارية عموما على النشاط المكثف الذي قام به جزء كبير من مجتمع الأعمال البرازيلي إضافة إلى الدعم المالي الوفير. و تعتبر الصورة الشهيرة للوتشيانو هانغ، مدير شركة هايفان Havan والناشط الشهير في الحملة الانتخابية لبولسونارو، الذي تعتبر علامته التجارية الرمزية في بدلة خضراء بربطة عنق صفراء و التي كان برتديها حين ظهوره غالبًا جنبًا إلى جنب مع بولسونارو، صورة كاريكاتورية مثالية لما يبدو عليه لكثير من طبقة رجال الأعمال البرازيليين. في السنوات الأخيرة.

ليس من قبيل المصادفة أنه في سنة ٢٠١٨ حين إجرائنا لجزء بالغ من استبيانات الاستطلاع، كان القاضي سيرجيو مورو Sérgio Moro، بطل عملية لافا جاتو Lava Jato حينها والمسؤول عن اعتقال لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، Luiz Inácio Lula da Silva والتي بدونه لم يكن بولسونارو أن ينتخب-- أكثر الشخصيات العامة إعجابًا وفق أراء المديرين التنفيذيين. ولم يكن من قبيل المصادفة أيضا أن يصبح مورو وزير للعدل في عهد بولسونارو وأحد أهم الشخصيات الرمزية لليمين المتطرف البرازيلي. يعزى ذلك أساساً إلى الوهم العقابي السائد في المجتمع البرازيلي، والذي يتفاقم في سياقات الاضطرابات الاجتماعية، التي عادة ما تتميز بتنامي التفاوتات.

بالإضافة إلى ذلك، لطالما حظيت الشخصيات البارزة في مشهد الأعمال في البرازيل وأمريكا اللاتينية، مثل مارسيلو أودبريشت Marcelo Odebrecht،، بتبجيل كقادة عظماء يتسّمون بنظافة اليد وهم بذلك يقدّمون أمثلة حقيقية للمهنيين والأشخاص الواجب السّير على خطاهم. لقد أثار اعتقال مارسيلو، الذي كان يرأس إمبراطورية أودربرجت Odebrecht، بعد اتهامه في واحدة من أهم فضائح الفساد الأخيرة في أمريكا اللاتينية، دهشة وفزعا بين موظفي الشركة، والذي كان سببا في تدمير صورته بوصفه الرجل الصالح الأسرة. وهذه مجرد قضية رئيسية واحدة من بين العديد من القضايا الأخرى.

ولطالما تم الثناء على شخصيات مثل خورخي باولو ليمان Jorge Paulo Lehmann الذي صنّفته مجلة فوربس البرازيل عدة مرات على أنه أغنى رجل في البرازيل، في مخيالنا باعتباره تجسيدًا للنجاح والصدق والذي يجب محاكاته. وتضع الفضيحة الأخيرة التي تنطوي على فقدان لوخاس أمريكاناس Lojas Americanas، مع ليمان Lehmann وشريكيه، أرسيل تيليس Marcel Telles وبيتو سيكوبيرا Beto Sicupira، كأطراف وعقول مدبرة مزعومة لواحد من أكبر مخططات الاحتيال في الرأسمالية اليوم، أيضًا صور النجاح هذه موضع الشكّ. لقد خصّصنا في بحثنا المنشور في مكان آخر، جزءًا من عملنا للتحقيق في السير الذاتية المهمّة لبعض مشاهير الأعمال البرازيليين. بالإضافة إلى الشخصيات التي أشرنا إليها في هذه الورقة، قمنا بتحليل لمسارات أيك باتيستا Eike Batista وأبيليو دينيز Abílio Diniz، من رواد الأعمال المشاهير على الساحة البرازيلية. وكاستنتاج شائع، حدّدنا أنه وراء مسارات نجاحاتهم الشهيرة، التي تم تصويرها و تصميمها على أغلفة متعدّدة من المجلات المناصرة للسوق، ثمّة أصول طبقية متميزة للغاية والتي تقطع شوطًا طويلاً في شرح ‹›نجاحاتهم‹›.

> مسارات الامتيازات والروايات المثالية للجدارة

يمكن القول من خلال البحث الذي أجريناه تمثيلة المديرين التنفيذيين البرازيليين، الذين يعكسون إلى حد كبير واقعًا عالميًا، لعالم ينكر فيه خيال الجدارة الحقيقي الأسباب الحقيقية للتفاوتات. وبشكل عام، على نقيض الخطاب الشامل والمتسامح والمستدام الذي تدعمه «الرأسمالية الجديدة»، فإن ما نجده في الممارسة العملية هو رأسمالية مفترسة بيئيًا وغير شاملة وغير متسامحة. نقيس هنا مثال بعض برامج ادراج واجهة السود التي توصّلنا إليها في بحثنا، وكذلك الجرائم البيئية مثل تلك التي ارتكبت في ماريانا Mariana وبرومادينيو Brumadinho، تدلّ بشكل واضح على ذلك. وعليه، سيدرك بعض كبار المديرين التنفيذيين تمام الإدراك أنّ عليهم مآخذ كثيرة للمجتمع البرازيلي. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى فابريسيو ماسييل، على بريده الإلكتروني macielfabricio@gmail.com

> الاستعمار الجنائي

بقلم مارك مونسترهيلم، جامعة ويندسور، كندا

لد أثبت العلماء النقديون مثال تروي داستر Troy Duster ودوانا فولويلي Duana Fullwiley وأمادي مشاريك Amade M'charek أن المفاهيم العرقية قد عمّت أبحاث الطب الشرعي الوراثية وعمليّات التطوير والتنفيذ. , إضافة إلى هذه المناقشات، يُظهر كتابي الجديد الموسوم الاستعمار الشرعي: علم الوراثة والقبض على الشعوب الأصلية (McGill-Queens ٢٠٢٣) كيف استخدم العلماء المؤثرون، أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في الاتحاد الأوروبي والصين، الشعوب الأصلية بشكل مختلف بوصفهم موارد للتكنولوجيات الجديدة وأهدافا لها مثل استدلال النسب واستدلال النمط الظاهري (المظهر المرئي) لا سيما شعوب الأويغور في منطقة شينجيانغ. حيث يتمّ تنظيم التجمعات العلمية (الشبكات) للعلماء وللجامعات والوكالات الأمنية والشركات الخاصة المعنيّة من خلال صيغ سرديات مشتركة حول كيفية مطاردة المجرمين والإرهابيين بشكل أكثر فعالية باسم الشعوب و/أو الأنسانيّة.

وتتضمن هذه الحالات، دراسة حالة مركزية، تناولت كيفية استخدام كينيث كيد Kenneth Kidd من جامعة ييل Yale ولأكثر من ٣٠ سنة لشعوب الكاريتيانا والسوروي في غرب البرازيل وشعوب أصلية أخرى لما يسميه دائما بـ"الموارد". وقد اعتمدت هذه الشعوب، في استجابةً للإبادة الجماعية التي كادت أن تحدث أثناء الاستعمار الاستيطاني البرازيلي، على الزواج الداخلي لاستعادة أعدادها المترابطة وراثياً وتقويتها وقد أُخذت منهم عينات مثيرة للجدل سنة ١٩٨٧.

دارت مناقشات علنية ساخنة، في أوائل تسعينيات القرن العشرين، خلال "حروب الحمض النووي"، بين باحثين جنائيين بارزين مثل ريتشارد لوونتين وكينيث كيد Richard Lewontin و Kenneth Kidd تناولت بالدرس إدخال الاختبارات الجينية الشرعية بوصفها دليلا و حجّة و برهانا في المحاكم الأمريكية والكندية. وقد تمكن محامو الدفاع، خلال قضية قتل عضو "ملائكة الجحيم"Hells Angels سنة ١٩٩٠ في أوهايو، من الوصول إلى بيانات كينيث كيد عن كاريتيانا وسوروي؛ ثم حاولوا رفقة محامي دفاع آخرين، بمن فيهم محامو الدفاع عن سفّاح كندي، استخدامها لإثارة الشكوك حول احتمالات التطابق العشوائي الجيني التي ترتبط المتهمين بمسارح الجريمة. وقد تجادل علماء بارزون في شهادات المحاكم والمؤتمرات ومقالات المجلات العلمية ووسائل الإعلام الأمريكية حول أهمية البيانات المتعلقة بشعوب الكاريتيانا والسوروي الأصلية وما إذا كانت تعني وجود اختلافات في ترددات العلامات الوراثية في المجموعات السكانية المحددة عرقياً في أمريكا الشمالية.

> التوسّع في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر

أدى النمو السريع في الإنفاق الأمني في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، إلى التوسع في علم الوراثة الجنائي، بما في ذلك تطوير الاستدلال على النسب والاستدلال على النمط الظاهري (المظهر المرئي). إذْ كان البحث في علم الأنساب والنمط الظاهري، قبل وقوع الهجمات، مثيرًا للجدل العنصري بشكل كبير. وفي عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بدأت وزارة العدل الأمريكية، مستشهدةً في الجهود المبذولة لتحديد هوية ضحايا ١١ سبتمبر والاشكاليات التي تواجهها في ذلك، في تمويل واسع النطاق للاستدلال على الأنساب والنمط الظاهري بوصفها "علامات وراثية بديلة". وتلقى مختبر كيد ٨,٥ مليون دولار أمريكي من ضمن هذا التمويل لتطوير عمليّات الاستدلال على الأنساب وتحديد هوية الأفراد من خلال لوحات علامات تعدد أشكال النوكليوتيدات المفردة (single nucleotide polymorphism) (SNP). وشمل ذلك ما ذكره كيد وزملاؤه في تقرير تمويل وزارة العدل سنة ٢٠١١ عن استخدامهم الكاريتيانا والسوروي، بالإضافة إلى شعوب أصلية أخرى مثل مبوتي وناسيوي، كأمثلة على الاختلافات الجينية، سعيا منهم إلى تحسين متانة التقنيات وقابليتها للتعميم: "لقد تعمدنا إدراج العديد من المجموعات السكانية الصغيرة المعزولة والفطرية من مناطق جغرافية مختلفة في دراساتنا".

وبحلول سنة ٢٠١٥، أُدرجت لوحات الواسمات في أنظمة التحليل الجيني الجنائي التجاري الأمريكي. واختُبرت هذه الأنظمة التجارية على أشخاص من السكان الأصليين، مثل نظام «Illumina FGx»، الذي اختُبر على سكان يافاباي الأصليين في ولاية أريزونا الأمريكية، والذي أُخذت عينات منه قبل أوائل تسعينيات القرن الماضي. وقد اختبرت وكالات الأمن الصينية نظام «Thermo Fisher Ion Torrent» على الأويغور، وعُرضت بعض النتائج في مؤتمرات «Thermo Fisher» في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ أثناء القمع المتزايد الذي مارسته الحكومة الصينية في شينجيانغ.

تبنت الحكومة الصينية، بعد أحداث ١١ سبتمبر، ومن خلال استبدال التسميات القديمة مثل "معاداة الثورة"، خطاب الحرب العالمية على الإرهاب، وصورت الصين كضحية للإرهاب الإسلامي خلال الاستعمار الاستيطاني المتصاعد لمنطقة شينجيانغ أويغور دات الحكم الذاتي وذات الأهمية الاستراتيجية. وانعكاسًا للقمع المتصاعد في أوائل سنة ٢٠١٠، تعاون معهد وزارة الأمن العام الصيني لعلوم الطب الشرعي مع كينيث كيد لتطوير لوحات علامات الوصمات الوراثية الوطنية التي تسعى إلى التفريق بين الصينيين من قومية الهان والتبتيين والأويغور. وقد أتاح هذا التعاون لكيد اختبار لوحته المكونة من ٥٥ علامة من علامات السلالة على أشخاص صينيين سنة ٢٠١٥. وفي المقابل، قدم عينات من مستخلصات الحمض النووي التي نمت من خطوط الخلايا في مختبره، والتي بلغ مجموعها في النهاية ٢٢٦٦ عينة تمثل ٤٦ مجموعة سكانية (بما في ذلك الكاريتيانا والسوروي). ويستخدم معهد علوم الطب الشرعي هذه العينات في تطوير علامات تعدد الأشكال الوراثية الخاصة به في الاستدلال على السلالات، مثل ورقة بحثية أعدها جيانغ وآخرون في عام ٢٠١٨ استخدمت ١٠٣٥٠ عينة تمثل ١١٠ مجموعات سكانية من بينها ٩٥٧ من الأويغور (وهو عدد كبير من العينات). وقد حصل معهد علوم الطب الشرعي، منذ أوائل عام ٢٠١٠، على ٨ براءات اختراع صينية (وثلاثة طلبات) تتعلق بعلامات الاستدلال على السلالات، وبعضها يستهدف الأويغور و/أو التبتيين بشكل مباشر (على سبيل المثال CN١٠٣١٤٦٨٦٨٢٠B وCN١٠٧٤١٩٠١٧B).

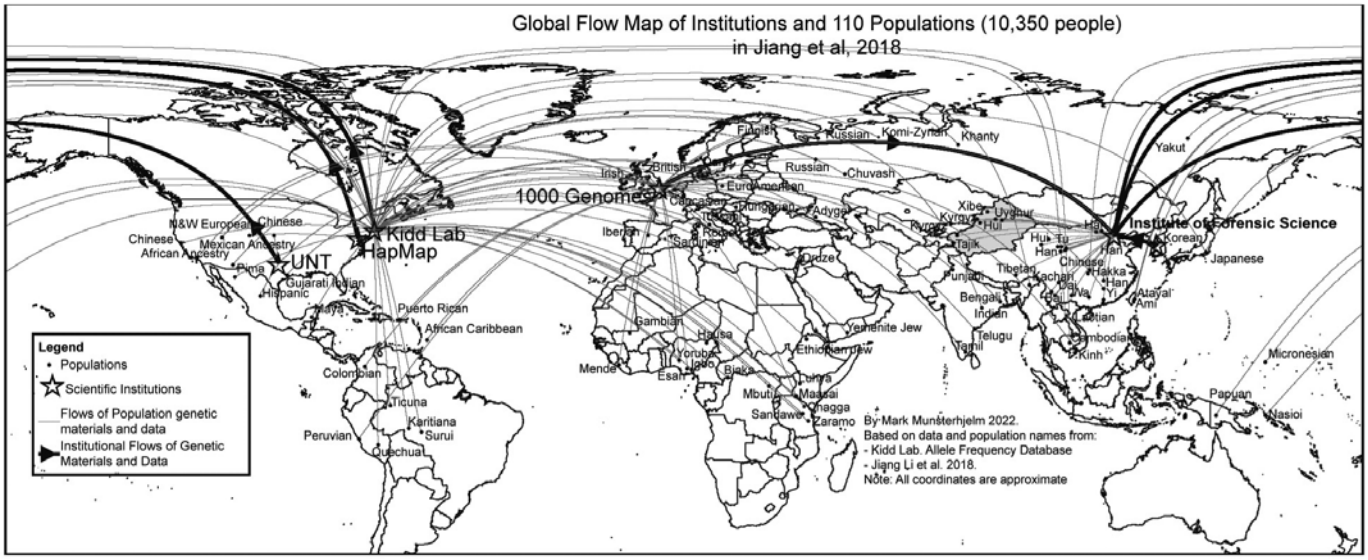

٢٢٦٦ عينات حمض نووي تمثل ٤٦ شعوب، مدّدت بشكل مهمّ النطاق العالمي لعلماء "معهد علوم الطب الشرعي" ليتمكنو من لاختبار اللوحات ال٢٧ لتحديد النسب في "جيانغ لي و آخرون". المصدر: "مونستزيلم"، ٢٠٢٢

كما انعكس هذا التركيز الأمني المتزايد على الأويغور في الأبحاث المشتركة التي أجراها معهد علوم الطب الشرعي مع معهد بكين لعلم الجينوم Beijing Institute of Genomics ومعهد ماكس بلانك الشريك للأكاديمية الصينية للعلوم وجمعية ماكس بلانك للبيولوجيا الحاسوبية Max Planck Society Partner Institute of Computational Biology في شنغهاي لتطوير تقنيات التنميط الظاهري التي تستهدف الأويغور في سلسلة من الدراسات التي شملت مئات الأشخاص من الأويغور والتي نُشرت بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩. وتعاون علماء من معهد بكين لعلم الجينوم ومعهد بكين للبيولوجيا الحاسوبية الشريك بدوره مع اتحاد السمات الوراثية المرئية الذي شمل أعدادًا كبيرة من الأشخاص الأوروبيين (مثل التوائم في المملكة المتحدة) والأستراليين والأمريكيين اللاتينيين. وشملت إحدى المقالات التي كتبها ليو وآخرون في عام ٢٠١٨ ما يقرب من ٢٩٠٠٠ شخص، بما في ذلك حوالي ٧٠٠ شخص من الأويغور.

لقد تم تعطيل التجمعات البحثية المذكورة أعلاه جزئيًا. إذ كانت ثمّة إدانة دولية متزايدة، منذ سنة ٢٠١٧، للجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الصين في شينجيانغ، بما في ذلك السجن الجماعي في معسكرات إعادة التثقيف، وقمع الدين والثقافة واللغة، والتنميط البيومتري والجيني الجماعي. حيث عطّلت هذه الإدانة المتزايدة أخيرًا الأبحاث الوراثية عندما كانت موضوع تغطية دولية في تقارير هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch ووسائل الإعلام الغربية. وفي سنة ٢٠١٩، أعلنت شركة ثيرمو فيشر Thermo Fisher التوقّف عن بيع منتجات تحديد الهوية البشرية في شينجيانغ. وفي سنة ٢٠٢٠، وفي انعكاس للتوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين، فرضت وزارة التجارة الأمريكية عقوبات على معهد علوم الطب الشرعي، وهو ما احتجت عليه الحكومة الصينية باعتباره تدخلاً في شؤونها الداخلية وإضعافاً للتعاون العالمي ضد الإرهاب. وقد تضمنت ردود فعل بعض العلماء الغربيين والصينيين المشاركين في هذه العقوبات النأي بأنفسهم عن إجراء المزيد من الأبحاث ونفي ارتكاب أي مخالفات.

وقد تورطت هذه التجمعات الوراثية الجنائية المؤثرة في انتهاكات جماعية للحقوق، بما في ذلك الاستخدام الثانوي الروتيني غير المصرح به للعينات المأخوذة منذ عقود، وهو ما ينتهك المعايير الأخلاقية المعاصرة وسيادة الشعوب الأصلية وحقوقها (على سبيل المثال المادة ٣١ من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية). وقد تجسدت الإخفاقات في الحد من البحوث على الفئات السكانية الهشة في التعاون العلمي مع أجهزة أمن الدولة الصينية على الأويغور وغيرهم من شعوب شينجيانغ. وختامًا، يتطلب انتشار المفاهيم والتسلسلات الهرمية ذات التكوين العرقي في علم الوراثة الجنائي مزيدًا من الاستقصاء والنقاش العام. ■

توجّه جميع المراسلات إلى مارك مونسترهيلم markmun@uwindsor.ca

> التنوع والشفافية

داخل هيئات الأمم المتحدة (وخارجها)

بقلم فيتوريا غونزاليز، منصّة CIPÓ و محرّرة مساعدة في نشريّة حوار كوني، البرازيل

- نصب بعنوان "اطفئو صنبور البلاستيك" بناه الناشط و الفنان الكندي "بنجامين فون وونغ" امام مكان لقاء جمعية الامم المتحدة للبيئة، في نايروبي، كينيا.
المصدر: "UNEP" و "سيريل فيليمان"

يجب أن يتجسّد التنوع بيّنا في المناصب القيادية - في المجال العام، سواء في السياسة الداخلية أو في المنظمات الدّولية مثال الأمم المتحدة، وكذلك انعكاسه في المجال الخاص. إذ يؤدي تنوع الخبرات والمنظورات وقصص الحياة في أماكن صنع القرار إلى مناقشات وإلى رسم سياسات أكثر استيعابا للآخرين وأوفر شمولا أكثر واكتمالا. وهذا يعني أن تمثيليّة الأفراد من المجموعات التي باتت في حكم الأقليات أمر في غاية الأهميّة وعنصر حاسم في ارساء الديمقراطية. حيث تكفل تمثيليتهم إمكانية النفاذ إلى مواقع صنع القرار بالنسبة لمجموعات الأغلبية عدديّا التي يتم اخراسهم والذين يعانون من التمييز الاجتماعي الممارس ضدّهم. توفّر التّمثيليّة تداول أفكار تلك المجموعات والتبليغ عن اهتماماتها.

تنشأ هذه العلاقة بين التمثيليّة السياسية لمختلف الفئات الاجتماعية وبين الدّمقراطيّة لأن السلطة السياسيّة لا تقتصر فقط على كونها رمزيّة ومانحة للشرعية الاجتماعية بل تكتسي بعدا ماديّا كذلك من خلال اتاحتها النفاذَ للسلطة و للموارد ممّا يؤثّر في المجتمع على نحو ملموس. و لهذا السبب يجب المشاركة الأشخاص ذوي المؤشّرات والدلالات الاجتماعية المختلفة في إمكانية الاختيارلشغل مناصب رفيعة المستوى النّفاذ الفعال إلى الموارد، هذا يرتبط ارتباطا مباشرا بفكرة العدالة الاجتماعية.

فحين تسترشد عملية رسم السياسات الدّولية غالبا بقرارات الرجال البيض من الشمال العالمي، فإنها لا تميل فقط إلى استبعاد مصالح وخبرات ووجهات نظر المجموعات المجموعات التي تحوّلت إلى أقليات بل تتّجه أيضًا إلى إضفاء الطابع العالمي على تجارب الشمال العالمي ووجهات نظره. وعليه، تتوجّب ضرورة التأكيد على اعتبار وجود طيف أوسع من الممثّلين في المناصب القيادية داخل منظمات دوليّة على غرار الأمم المتحدة، إلى جانب كونها مسألة تتحمّل رمزياً في طيّاتها الديمقراطية والعدالة، هي مسألة تقنية محضة من حيث قدرتها على تحسين نتائج السياسات بتقديمها لمناظير مبتكرة من القاعدة الشعبية للمناقشات والتحديات العالمية المعاصرة.

وإن نظرنا في الأجندات ذات الصلة بالبيئة والتنمية وهي أجندات أساسيّة للعالم بأسره، لا سيما الجنوب العالمي، فإن تحسين التمثيل ضرورة حتمية. حيث تواجه بلدان الجنوب العالمي آثارا غير متكافئة ناجمة عن تغير المناخ وتحديات ذات الصلة بالفقر وأوجه عدم المساواة، سواء داخل حدودها الوطنية أو مقارنة بالشمال العالمي. نتناول في هذه الورقة موضوعات تتمحور حول مواطن الهشاشة،وشحّ الموارد، والاعتماد على القطاعات المعرّضة للتأثر بتغيّر المناخ وهي بعض من المسائل الواجب البحث فيها في هذه الورقة.

> النقص في التّمثيل ضمن منظمة الأمم المتّحدة

ندرك بالنّظر إلى منظومة الأمم المتحدة، نقصا في التمثيل لمختلف المجموعات، لا سيما في المناصب القيادية العليا، وتتداخل طبقات التمثيل الناقص و تتشابك عند التأمّل فيها على نحو تقاطعي. يبدو هذا جليّا بيّنا لا سيما في التمثيل عين المتكافئ للنساء والأفراد من الجنوب العالمي وهذه مشكلة يتعين على مختلف الهيئات التي تشكل المنظمة معالجتها بجدية وعلى الفور. تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن تحديد موقع البيانات والمعلومات الرّسمية المتعلقة باختيار المرشحين، وبالتعيينات، وكذلك بتفاصيل الولاية ليس بالمهمة السهلة بتاتا. إذ تعيق هذه العقبة القيام بالتدقيق العام – كما تبرز الشفافية أيضًا مسألة أساسية للديمقراطية.

ونظرا لهذا النقص في المعلومات يعتبر البحث الذي أجرته مجموعة القيادات النسائية، أصوات من أجل التغيير والشمول، (Group of Women Leaders Voices for Change and Inclusion) والذي يتعلّق بالمسائل الجندريّة عملا قيّما

للغاية ومفيدا جدّا. تشير الدراسة إلى أنه ومنذ ١٩٤٥، شغلت٤٧ امرأة و ٣٣٥ رجلاً مناصب قيادية ضمن ٣٣ من أهمّ المنظمات المتعدّدة الأطراف في العالم. ومن بين المؤسسات التي تمّ تحليلها، ترأست المرأة خمس مؤسسات مرّة واحدة فقط، ولم ترأس النساء ١٣ منها على الإطلاق، بما في ذلك منصب الأمانة العامة للأمم المتّحدة. وبالإضافة إلى التحليل الكمي، تدعو الضرورة إلأى التفكير على نحو نوعيّ. حيث يتوجّب مثلا عدم الاكتفاء بتعيين المرأة في المناصب المتّصلة بالقضايا الجندريّة أو المواضيع المرتبطة بالمرأة تاريخيا، مثل قضايا الطفولة والرعاية.

أمّا في ما يتعلّق بجنسية من يشغل المناصب القيادية في الأمم المتّحدة، يبرز مقال صادر عن باس بلو PassBlue (وهي شركة إعلامية مستقلة غير ربحية تقودها النساء وتغطي الشؤون الخارجية والأمم المتحدة مع التركيز على قضايا المرأة وتأثير القوى العالمية الكبرى على المواطنين العاديين: المترجمة) على سبيل المثال، كيف أنّ المناصب القيادية العليا في خمس هيئات رئيسية تابعة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومركز الأمم المتّحدة لمكافحة الإرهاب، وإدارة عمليّات حفظ السلام) كلّها مناصب يشغلها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ممّا يخلق الاحتكار ويعمقه إضافة إلى تعزيزه للاختلالات في موازين القوى المختلفة.

أصدرت مجموعة العمل بلو سموك Blue Smoke (مجموعة عمل تُركّز في عملها على الانتخابات والتعيينات في المناصب العليا داخل الأمم المتحدة: المترجمة) مؤخّرا موجزا للسياسات عنوانه «الكشف عن التفاوتات: إلقاء الضوء على التعيينات في المناصب رفيعة المستوى في هيئات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالبيئة والتنمية»[1]. يوضّح الموجز غياب الشفافيّة والتنوّع في التعيينات في المناصب رفيعة المستوى في تعاريف الهيئات التابعة للأمم المتّحدة ألا وهي برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، (UNEP) ومنظّمة الأغذية و الزراعة (FAO)، واتفاقية التنوّع البيولوجي (CBD). حيث تحتلّ هذه الهيئات الأربعة أهمّية بالغة في القضايا المتعلّقة بالبيئة والتنمية لا سيما حينما نفكّر في حالة الطوارئ المناخية. ونظرا لتأثّر ساكنة الجنوب العالمي بتغير المناخ بشكل غير متكافيء، وهذا ينطبق بصفة خاصة على النساء والفتيات، يغدو من الضروري إذن التفكير في نسبة التمثيل الإقليمي والجندري ضمن هذه الهيئات. كما يُبرز الموجز أيضًا حقيقة أنه ضمن هذه الهيئات الأربع تمثّل النساء ٢٠ في المئة فقط من كبار القادة وفي المتوسط ٤٠ في المئة منهنّ من الجنوب العالمي.

توالى على رئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة ١٩٦٦ تسعة مديرين. من بينهم امرأة واحدة فقط، وواحدة فقط من الجنوب العالمي. أمّا برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد تولّى رئاسته ثمانية مديرين تنفيذيين: تمثّل النساء ثلاثة(٣) من أصل ثمانية و اثنان (٢) من أصل ثمانية (٨)من الجنوب العالمي. و أن نظرنا إلى منظمة الأغذية و الزراعة بدورها نلحظ تسعة مديرين عامين منذ سنة ١٩٤٥. و إن تولّى رئاستها خمسة من الجنوب العالمي غابت النساء عن هذا المنصب القيادي. وأخيرا، أمّا الأمانة التنفيذيّة لاتفاقية التنوع البيولوجي فقد تولّاها سبعة أمناء تنفيذيين منذ سنة ١٩٩٣ ست (٦) أمناء منهم من الجنوب العالمي مع ثلاث (٣)نساء فقط.. وبالتالي، يبدو الإختلال ثابتا ويبرز آليات مختلفة للسلطة.

> التمثيليّة: عنصر رئيسيّ لمواجهة تحديات العصر

ومن ثمّ، يعتبر اختلال ميزان القوى في التمثيل والتمثيليّة قلقا دائما وشغلا شاغلا. وهو مسألة تظهر تفاصيلها ويمكن استقرائها من دراسات الحالة الأربع هذه وتشمل دلالات اجتماعية غير الجندر و المنشأ الجغرافي، مثل العرق والدّين. وبالتالي، فهي مسألة تحتاج تحتاج إلى تسليط المزيد من الضوء عليها. يتعيّن من هذا المنطلق وجوب المزيد من الشفافية في عمليات اختيار المناصب القيادية العليا داخل الأمم المتحدة (وكذلك موظفيها بأكملهم) ومزيد الإنصاف والديمقراطية. كما يغدو من الضروريّ استناد التعيينات في هذه المناصب إلى خبرات المرشحين الحياتيّة و إلى قدراتهم التّقنية أكثر من استنادها إلى العلاقات الشخصيّة و المحسوبيّة أو الصفقات السياسية. و بالتركيز على حالة الطوارئ المناخية خاصة، يعدّ ضمان المزيد من نسب التمثيليّة أمرا بالغ الأهمية لمواجهة التحديات المتعلقة بالبيئة والتنمية.

وسعيا إلى صياغة آليات عالمية مختلفة مراعية للخصوصيات المحلية وسمات السكان المحلّيين وقادرة على معالجة احتياجات السكان في أكثر المناطق حساسية والايفاء بها، باتت مسألة تمثيليّة تلك الساكنة ذاتها في عمليّة رسم السياسات ضرورة حتميّة. نجادل هنا بأننا نسهم من خلال تبني التنوع في مسار القيادة، دمقرطة عمليات صنع القرار هذه وتعزيز فعالية الإجراءات المعنيّة بالمناخ الشاملة. كما تشكل المعارف والتكنولوجيات الإيكولوجية المحلية مثالا على المجالات التي يمكن التدخّل فيها و احداث التحوّلات ببذل هذه الجهود. كما يرفق ذلك مشاريع أخرى لانشاء بيانات المواطنين والتي تتيح للأشخاص ذوي الخلفيات والوجهات العالمية المختلفة التفكير فيها والتأثير في البحوث ورسم السياسات.

يعدّ التركيز على التعيينات الشفافة والديمقراطية والسعي إلى تحقيق تمثيل أكثر مساواة في المناصب القيادية، مع مراعاة الجندر والأصل الجغرافي والعرق والأصل الإثني إضافة إلى العلامات الاجتماعية الأخرى، مسألة ملحة حين يتعلق الأمر بدمقرطة الخطّة العامّة العالمية ممّا يسنح بقدر أكبر من الشرعية والمصداقية والثقة الاجتماعية في هذه المراكز الرّفيعة علاوة على تعزيز قدرة الهياكل داخل الأمم المتحدة وخارجها. وفي سياق مجادلتنا فالمسألة ليست ديمقراطية ومسألة رمزية فحسب، بل مسألة عدالة وتحسينات تقنية كذلك. وفي حالة الأمم المتحدة بوصفها منظمة بُنيتْ أهدافها على بناء السلام، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، والانخراط في التعاون الدولي، وأمام مواجتنا لحالة الطوارئ المناخية التي تجلّت أثارها في العالم بأسره، وإن بدت غير متكافئة، تشكّل هذه التحديات ضرورة أساسيّة تستوجب مواجهتها من خلال تجاوز الخطاب.

وجبت ضرورة التوكيد على أنّ التحدّيات التي ما ظلّت مدرجة في ملفّ الأجندات طوال هذه السنوات لا تزال قائمة و حاسمة. لن تأتي كل الحلول حتما من المنظّمات الدولية ومن الحكومات لكنها تشكّل جزءا أساسيّا من عالمنا. وفي وجه هذا الوضع كلّه نتساءل: كم من الوقت سنظلّ تعاني من فشلهم في تمثيلنا ‹نحن، الشعوب›؟ ■

توجّه كلّ المراسلات إلى فيتوريا غونزاليز على البريد الإلكتروني vitoria@plataformacipo.org
وعلى حسابها على تويتر @vit_gonzalez

[1] أود أن أشكر جوليا هارا ميديروس Júlia Hara Medeiros ونايفا نهاد Nayifa Nihad على إجرائهما هذا البحث، الذي تشرفت بمراجعته، والشكر موصول لمجموعة Blue Smoke – وخاصة فريق التفكير Plataforma CIPÉ – للأفكار التي استرشدت منها لصياغة هذا النصّ و استكماله.

ISA PUBLICATIONS

GLOBAL DIALOGUE

ISA International Sociological Association

https://globaldialogue.isa-sociology.org/

@isagdmag

www.isa-sociology.org